www.kassioun.org

990

الاثنين 02 تشرين الثاني 2020

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

تصعيد «العنف الاقتصادي».. جهاز الدولة وتمويل النهب

[12]

الافتتاحية

هدف التطبيع
تعميق أزمات المنطقة..

تقدم الأنظمة المطبّعة سلسلة من الذرائع الفارغة التي تسعى من خلالها لا إلى تبرير فعلتها فحسب، بل ولتمهيد الطريق للأنظمة الأخرى الراغبة أيضاً في المضي نحو التطبيع.

الذريعة الأولى: هي تلك التي تتحدث عن أنهار الحليب والعسل التي ستتدفق على الدول المطبّعة، والتي يكفي إزاءها استحضار دروس التاريخ المعاصر في مصر والأردن؛ الدولتين اللتين لم تزدد أوضاعهما إلا سوءاً بعد الاتفاقيات سيئة الذكر في كامب ديفيد ووادي عربة.

الذريعة الثانية: هي العمل لإنشاء تحالف عجيب «عربي/ صهيوني» مدعوم أمريكياً لمجابهة الإيرانيين والأتراك! ما يعني دفعاً واضحاً ومباشراً لتكريس حالة التنافس الإقليمي، وتصعيدها إلى أقصى الحدود الممكنة، ولكن ضمن اصطفاف محدد لا يقف عند الحدود الإقليمية، بل يتجاوز ذلك إلى اصطفاف مع العالم القديم، مع الغرب وزعيمه الأمريكي، في وجه الروسي والصيني. وعدا عن أنّ اصطفافاً من هذا النوع هو اصطفاف ضد مصالح شعوب تلك الدول نفسها، وضد القضية الفلسطينية، وكل القضايا العادلة في المنطقة، فإنّه أيضاً اصطفاف ضد مصالح الأنظمة المطبعة نفسها، لأنّه يضعها في مواجهة حركة التاريخ، ويقرّب أوان عبور عجلات التاريخ فوق حطامها.

الذريعة الثالثة: هي ذريعة مراوغة وفريدة من نوعها؛ وهي تلك التي تحاول تمرير الفكرة التالية: «عمليات التطبيع تجري ضمن توافق أمريكي- روسي غير معلن، وبتوافق هاتين الدولتين العظميين فإنّ الأمر حاصل طال الوقت أم قصر».. وفي هذا الإطار يسعى إعلام الأنظمة التي طبّعت، أو التي تسعى إلى التطبيع، إلى تمرير أكاذيب بالجملة، وبشكل وقح يتضمن اختراع تصريحات، وتأليف نظريات ونسبها إلى مسؤولين روس، وصولاً إلى القول بأن الروس ليسوا موافقين على التطبيع فحسب، بل وهم منخرطون في العمل لتوسيع الأطراف المطبّعة. رغم أنّ موقف الروس من «صفقة القرن» وما اشتق منها من تحركات هو موقف معلن وجرى تأكيده مراراً.

لهذه الذريعة الأخيرة، وما يرافقها من دسائس إعلامية، غرض أساس إضافي عدا عن محاولة تبرير التطبيع، بأنّ القوى العظمى متفقة عليه، وهو محاولة افتعال فالق كبير ضمن العلاقات الروسية- الإيرانية، والروسية- التركية... وذلك استكمالاً لسلسلة الفتن المتنقلة في منطقتنا، والتي باتت تدور عملياً في فلك واحد هو استهداف ثلاثي أستانا بما هو أساس لمنظومة إقليمية جديدة تنتمي إلى التوازن الدولي الجديد.

بعيداً عن ذرائع المطبّعين وأكاذيبهم، فإنّ المؤكد أنّ بين الاستهدافات الأمريكية الصهيونية الأساسية من عمليات التطبيع، لا دفع المنطقة نحو «السلام والاستقرار» كما يروجون، بل على العكس تماماً دفعها نحو مزيد من الأزمات والتوترات، عبر خلق تحالفات وهمية مع العدو الأساسي للمنطقة، أي: الأمريكي، وممثله المحلي أي الكيان الصهيوني، وخلق عداءات تناحرية لا داعي لها مع منافسين إقليميين يمكن الوصول معهم- عبر الحوار، وعبر حل الأزمات المختلفة في المنطقة وعلى رأسها السورية عبر 2254- إلى توافقات، بل وإلى تعاون...

شؤون عمالية

النقابات... هل تساير الحكومة في مواقفها؟

02

ملف «سورية 2020»

الانتخابات الأمريكية... حكاية من خارج الصندوق

07

شؤون محلية

النهب باسم الرغيف وشراء الذمم..

08

شؤون عربية ودولية

موجة ثانية لكورونا وموجة ثانية من «الربح»

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

النقابات... هل تساير الحكومة في مواقفها؟

قضايا عديدة طرحت في اجتماع المجلس العام للنقابات على الحكومة تجعل السؤال مشروعاً ما مدى التزام الحكومة بعقد الشراكة مع النقابات؟

مما طرح حول هذا الموضوع، هو استبعاد النقابات عن المشاركة في اللجان الحكومية المختلفة، وأهمها اللجنة الاقتصادية التي تصدر عنها الآن كل القرارات المتعلقة برفع الأسعار، ويبدو أن قرار الاستبعاد مقصود، رغم التشاركية مع النقابات، التي تقول عنها إنها تناقش عبرها كل القضايا المتعلقة بمطالب العمال وبالشأن الاقتصادي العام، وتبدي النقابات رأيها بكل ما يصدر عنها، أي اللجنة الاقتصادية، ويبدو أن وجود النقابات في هكذا موقع قد يعيق عمل اللجنة الاقتصادية من حيث القرارات التي تؤدي إلى رفع منسوب عدم الرضا الشعبي عنها، وتزيد من حدة الاحتقان الجارية نتيجة السياسات المتبعة في رفع الأسعار، وقلة الموارد لدى الفقراء، ومنهم العمال من أجل تأمين ضروریاتهم التي أصبحت في حالة عد تنازلي كل يوم تسلك فيه الحكومة مسلك التضييق المعيشي على الناس، وآخرها رفع سعر الخبز الذي أصبح هو الغذاء الرئيس عند أغلبية الفقراء.

النقابات لم تخرج عن إرادة الحكومة بعدم رفع وزيادة الأجور لكل العاملين بأجر تحت حجة عدم وجود موارد وإمكانات، وبالتالي لابد من الانتظار حتى توفر ذلك والاستعاضة عن ذلك بتوجهات ليست مضمونة النتائج في تحسين وضع العمال المعيشي، وهذا الموقف من قبل النقابات تجاه الأجور وزيادتها يجعل الطبقة العاملة تطرح سؤالاً مهماً هل النقابات تُمثل مصالحنا وحقوقنا أم تمثل الحكومة بمواقفها من حقوقنا؟

الجواب عن السؤال يحتاج إلى التوجه نحو الطبقة العاملة، كل الطبقة العاملة، لكي تقنعها النقابات بسلامة موقفها، وأن طريق التشاركية مع الحكومة هو الطريق السالك لتحقيق مصالح العمال والدفاع عن حقوقهم التي تتبخر يوماً بعد يوم، ولكن التجربة الطويلة التي عاشتها النقابات مع كل الحكومات، كانت نتائجها متشابهة من حيث الفائدة التي ترجوها النقابات بعلاقتها تلك، والدليل آخر ما حرر في اجتماع المجلس الأخير.

إن الطبقة العاملة السورية في عامها وخاصها، هي في حالة تململ وعدم رضا وتذمر من سياسات الحكومة تجاهها، وستعلن عن موقفها من كل ما يجري بحقّ مصالحها وحقوقها في اللحظة السياسية والتنظيمية التي تمكنها من ذلك الإعلان!

الوزراء يصرحون

في الاجتماع الأخير لمجلس نقابات العمال، كانت درجة الشفافية عالية إلى حدّ الاستغراب والانبهار، وهذا الاستغراب ويتبعه الانبهار مصدره أننا نحن العمال لم نكن معتادين على هذه الدرجة من المصارحة، وكشف الضروري لنا من قبل أصحاب العقد والربط، ومباشرة وجهاً لوجه، فهذه الميزة لم نكن نلمسها من قبل.

■ عادل ياسين

أعضاء المجلس قدموا ما بجعبتهم من قضايا، وكانوا حريصين جداً على تقديم تلك المطالب بما يتوافق مع إمكانات الحكومة وقدراتها دون شطط أو تجريح، حرصاً من الأعضاء على مشاعر الحكومة من النرفزة والضوجان ووجع الرأس، التي ستصاب بها الحكومة لو لم يلتزم النقابيون بما قيل لهم أن يلتزموا به فالتزم الحاضرون وسمعوا الكلمة، ولكن؟

هل السادة الوزراء حذوا حذو أعضاء المجلس في معرض ردهم على المداخلات التي قدمت؟

لقد «أبدع» الوزراء في ردودهم، وهذه العادة مكتسبة ويجري العمل على أساسها في كل الحكومات التي تحضر اجتماعات مجلس النقابات، حيث تجري استفاضة في الشرح، والعمود الفقري في هذه العملية هو تسويف المطالب، ووضع كل المبررات التي تجعل أمر تنفيذها صعباً، وتكون الحكومة في معرض ردها على حق في كل ما تقوله، وهذا يتكرر مع كل اجتماع تحضره، ليطرحه النقابيون مرة ثانية وثالثة وإلى ما شاء الله.

إن ما جرى في اجتماع المجلس تعبير صارخ عن مواقف الحكومات المتعاقبة، ومنها هذه الحكومة تجاه المصالح الأساسية للطبقة العاملة، سواء في مستوى معيشتها أم في مكان عملها، حيث تم ربط زيادة الأجور التي كانت واحدة من مطالب النقابين الأساسية من أجل ردم الهوة الآخذة في الاتساع أكثر فأكثر بين الأجور والأسعار، وكان الجواب على هذا المطلب المجمع عليه من قبل الحاضرين: أن الإمكانات لا تسمح بالزيادة، ولكن سنسعى من أجل تحسين متممات الأجر. والمقصود بها الحوافز الإنتاجية، وطبيعة العمل والتعويض العائلي وغيرها من القضايا التي جميعها مرتبطة بأن تكون المعامل تنتج، والإنتاج يكون في طاقته القصوى، أي: فوق الخطة الإنتاجية التي تضعها الإدارات، مع العلم أن معظم التقارير النقابية تؤكد أن المعامل التي تنتج إنتاجيتها هي بحدود الـ 10%– 25% من طاقتها لأسباب عدة، أهمها: مدى توفر المواد الأولية وتوفر الطاقة الكهربائية والمشتقات النفطية، وهذا الوضع لا يسمح بتطوير نظام الحوافز بما يحسن متممات الأجر.

القضية الأخرى التي طرحت وقدمت الحكومة الإجابة عنها وهي نقص الكوادر الفنية وعمال الإنتاج مما أدخل العديد من المعامل القادرة على الإنتاج ولو بالحدود والإمكانات المتاحة بحرج فني وإنتاجي ولم يجر دعمها بالفنيين وعمال الإنتاج بسبب الموّال الذي تغنيه الحكومات دائماً أن هناك فائضاً بالعمالة للهروب من تعيين جديد للعمال الضروريين للإنتاج.

الجواب على ما تقدم به النقابيون هو «يجري العمل على إعادة النظر بالهيكل التنظيمي، والملاك العددي، والوصف الوظيفي، ضمن المشروع الوطني للإصلاح الإداري» ماذا يعني هذا الرد؟ أليس الشيطان يختفي في تفاصيل المشروع المزمع إصداره!؟

النقابيون طرحوا أيضاً: أن يكون الخبز خطاً أحمر وكرروها مرات عدة، ولكن مطلبهم هذا لم يجفّ حبره بعد، حتى فاجأتهم الحكومة بكسرها لكل الخطوط بألوانها المتعددة، ورفعت سعر الخبز، الخبز الذي قال عنه الوزير: المهم توفره وبجوده ممتازة، ولا ندري إن كان هذا يتطابق مع الكلام الآخر بأن كميات القمح تكفي لشهر ونصف.

المهم في اجتماع النقابات والحكومة، أنهم متوافقون على ربط زيادة الأجور بتوفر مواردها، حسب جهد الحكومة في توفيرها من مصادرها هي، وليس من مصادر النهب والفساد الكبيرين، وتختلف النقابات والحكومة بالقضايا الأخرى، ولكن ليس كثيراً.

فاجأتهم الحكومة بكسرها لكل الخطوط بألوانها المتعددة ورفعت سعر الخبز الذي قال عنه الوزير المهم توفره وبجوده ممتازة

العمال السوريون في تركيا:

منع الأجور وحالات العنف

لم يدفع السوريون الثمن الباهظ خلال الأزمة السورية فقط، بل أصبحوا يدفعون ثمن أزمات البلدان الأخرى أيضاً، كتركيا، مثل حال العمال السوريين في تركيا.

■ قاسيون

لا توجد إحصاءات دقيقة عن عدد العمال السوريين في تركيا، ولكن معظم التقديرات تتراوح بين 700 ألف إلى مليون عامل يعملون في مختلف أنواع المهن، بينهم 20 ألف عامل فقط حاصلون على إذن عمل. وهكذا يعمل القسم الأكبر من العمال في السوق السوداء بلا أية حقوق أو حماية أو تنظيم نقابي أو أوراق عمل رسمية، ويتعرضون إلى الاحتيال والاستغلال المضاعف ومضايقات الشرطة.

أما عن ساعات العمل اليومية، فتبلغ 12 ساعة يومياً، و6 أيام في الأسبوع مع 20 دقيقة يومياً استراحة الغداء، إضافة إلى غياب تام للرقابة أو الحماية أو تدابير الصحة والسلامة داخل الورشات والمصانع، كما سجلت النقابات التركية المئات من حالات الإصابة والموت للعمال السوريين أثناء العمل، ولم يحصلوا على أي تعويض.

أكد اتحاد نقابات العمال الثورية DISK، وجود عشرات الآلاف من العمال السوريين الذين يعملون بشكل غير قانوني وسط ظروف محفوفة بالمخاطر، من دون أي ضمان صحي، أو أمان وظيفي، ويتقاضون أجوراً تقلّ عن العمال الآخرين، ويتأخر أرباب الأعمال في أجورهم في كثير من الأحيان، وقد يفشلون في تحصيلها أيضاً.

وخلال أزمة وباء كوفيد 19 خلال الأشهر الأخيرة، وما تبع ذلك من إغلاق المؤسسات التجارية والصناعية في تركيا، تعرض العمال السوريون إلى ما تعرض له العمال الأتراك من ظروف البطالة، ويضاف إلى ذلك أنكر أرباب العمل على العمال السوريين أجورهم، مما سبب موجة من العنف والعنف المضاد في عدد من المدن التركية، ذهب ضحيتها عدد من الأشخاص.

لا يستطيع العمال السوريون اللجوء إلى الشرطة التركية، خوفاً من الترحيل والتعرض لغرامة كبيرة بسبب العمل بدون أوراق رسمية، وإضافة إلى جشع أصحاب العمل، يتعرض العمال السوريون إلى الأذى والعنف في مكان العمل على يد أرباب العمل ورجالهم في العديد من المناطق. وأمام إنكار الأجور على العمال السوريين، لجأ بعض العمال إلى تخريب وتكسير الورشات ومقرات العمل ونشأت حوادث من العنف المتبادل.

أكدت النقابات التركية، مثل: اتحاد نقابات العمال الثورية في أكثر من مناسبة خلال السنوات الماضية، أن حل قضية العمال السوريين تكمن في العودة إلى بلادهم، ولا يجوز تحميلهم عبء الأزمة الاقتصادية–الاجتماعية والسياسية المتفاقمة للمجتمع التركي.

الطبقة العاملة

اليمن- ميناء المكلّا

قررت نقابة عمال وموظفي ميناء المكلا تعليق الإضراب الذي أعلنته.

واتخذت اللجنة قرارها بعد اللقاء الذي جمعها بوكيل محافظة حضرموت للشؤون الفنية، لما قالت: إنها لمست بوادر تجاوب واهتمام من قبل الوكيل، ولإعطاء الفرصة الكافية للسلطة والجهات ذات العلاقة لحسم الاشكال، والبت في المطالب المشروعة المعلن عنها في بيان الوقفة.

وكانت النقابة قد نفذت في الأسابيع الماضية عدداً من الاجتماعات، وخاطبت عدداً من الجهات، وأصدرت بيانات توضيحية لتعلن بعدها الدعوة إلى وقفة احتجاجية في الميناء، والإعلان عن عدد من المطالب المشروعة في القضية العادلة المتعلقة بالاعتداء والاستيلاء على أراضي الموظفين، وتصعيد الاحتجاجات في حال عدم تنفيذ المطالب.

شركات أمريكية

تحت ضغط النقابات العمالية وجمعيات المستهلكين الأمريكية، اعترفت مجموعة نايك، برئاسة فيليب نايت، في تقرير رسمي نشرته المجموعة، بظروف العمل المؤسفة والاستغلال الوحشي الذي يعاني منه الموظفون في مصانعهم في إندونيسيا.

ووفقًا للتقرير أعلن 2،5% من الموظفين أنهم تعرضوا للتحرش الجنسي و3% أعلنوا أنهم تعرضوا لاعتداء جسدي من قبل رؤسائهم في الإدارة.

ويتلقى معظم العمال الذين تمت مقابلتهم ما بين 49 دولاراً و85 دولاراً أمريكياً شهرياً، مضافاً له العمل الإضافي.

وتتراوح جداول العمل من 13 إلى 17 ساعة في اليوم، دفعة واحدة لعدة أشهر. في بعض المصانع يمارس الضغط على العمال لفرض العمل الليلي.

لبنان- رفع الدعم

قررت اتحادات ونقابات قطاع النقل البري في لبنان، تنفيذ إضراب واعتصامات وقطع طرقات في 18 تشرين الثاني المقبل، احتجاجاً على نية السلطة رفع الدعم عن سلع حيوية، ومطالبة بالإعفاء من رسوم الميكانيك وسداد المستحقات للسائقين.

وصرح رئيس الاتحاد: لقد سبق للاتحاد العمالي العام أن حذر مراراً من رفع الدعم عن الدواء والمواد الأساسية، لأن أي مس بهذا الدعم سيفجر البلد اجتماعياً، اليوم على عتبة تأليف حكومة جديدة نضع هذا الملف في عهدتها، لأن الموضوع المطلبي والمعيشي يستحق تقديرنا للأشخاص الذين يهتمون به، نعلن قرارنا والتوقيت الأربعاء 18 تشرين الثاني المقبل، إضراب عام وتحرك واعتصامات وقطع طرقات، وعلى النقابات أن تبدأ التحضير لها تحت سقف الاتحاد العمالي العام.

المغرب- حق الإضراب

نظم منتسبو الاتحاد المغربي للشغل في 19 تشرين الأول وقفة احتجاجية للتنديد بمشروع قانون تكبيل حق الإضراب. ورفع المتظاهرون شعارات منددة بالمساس بهذا الحق، وشاجبةً لكل الممارسات التي تتعرض لها مجموعة من العمال، من طرد تعسفي وتسريح من العمل دون سند قانوني تحت ذريعة أزمة وباء كورونا.

وجاء في البيان الذي صدر على ضوء اجتماع الأمانة العامة للاتحاد المغربي للشغل مع وزير التشغيل والإدماج المهني، وممثل عن رئيس الحكومة الجمعة 17 تشرين الأول: أن موقف الاتحاد ثابت فيما يتعلق بمشروع قانون الإضراب، وأنه سيظل متمسكاً بحق الدفاع عن قضايا الطبقة العاملة، وحريصاً على صون كرامتها وحقوقها ومكتسباتها، وفي مقدمتها الحريات النقابية على اعتبار أنها المدخل الرئيس للدفاع عن حقوق الإجراء بمختلف فئاتهم وقطاعاتهم.

من المجلس العام لنقابات العمال

التأم المجلس العام لاتحاد العام لنقابات العمال يومي 24 و25 من الشهر الجاري بعد فترة انقطاع بسبب جائحة الكوفيد- 19 بحسب ما بررت رئاسة المجلس، حيث حضر هذا الاجتماع في اليوم الثاني منه رئيس الحكومة وبعض من الوزراء في الحكومة.

■ مراسل قاسيون

وكالعادة يقوم أعضاء المجلس بتقديم مداخلاتهم على أعمال هذا المجلس من التقارير المقدمة من المكتب التنفيذي، حيث استمر المجلس ما يزيد عن الست ساعات، قدمت خلاله العديد من المداخلات، شملت معظم القطاعات الإنتاجية والخدمية. حيث أكدت أغلب المداخلات التي أدلى بها أعضاء المجلس على ضعف الرواتب التي لا تتناسب مع مستوى الحياة المعيشية للعمال، ومستوى الأسعار التي تزداد باستمرار، بينما الأجور مازلت في مكانها تراوح، «الوضع المعيشي مزرٍ إلى أبعد الحدود، بينما حالات البذخ والترف التي تقوم بها فئة محددة بالمجتمع تستفزنا»، «وقد ازداد الحد الأدنى للمعيشة أكثر من عشرة أضعاف عن متوسط الأجور»، لذا لا بد من زيادة الرواتب والأجور لكافة العمال بما يتناسب مع هذا الغلاء الفاحش وإلغاء سقف الرواتب، وصرف التعويضات المختلفة من طبيعة عمل وغيرها على الراتب الحالي. كما كان القاسم المشترك لهذه المداخلات سواء لممثلي القطاعات الإنتاجية أو الخدمية، نقص اليد العاملة في هذه المنشآت، وخاصة من الكوادر الفنية واليد العاملة الماهرة العائد في أغلبه إلى ضعف الرواتب والأجور، وتعاني من نقص بالمواد الأساسية. وتميزت أعمال المجلس بحرص أعضاء المجلس الشديد على منشآتهم وعرضوا ما تعانيه هذه القطاعات من واقع مؤلم نتيجة الصعوبات التي يمر بها، وعدم تقديم الدعم اللازم والضروري من قبل الحكومة.

قطاع الكهرباء

لماذا لا يتم تشغيل محطات التوليد المتوقفة؟ إذ طالما الفيول متوفر وبالأخص محطة دير الزور ومحطة حلب، وتمت مطالبة الحكومة بفرز وتعيين خريجي المعهد المتوسط التابع لوزارة الكهرباء فور تخرجهم من المعهد نظراً لحاجة هؤلاء الفنيين، وهناك نقص في عدادات الكهرباء، ولماذا لا يتم تصنيع هذه العدادات بدلاً استيرادها لسهولة تصنيعها؟ ويمكن ذلك في شركة سيرونيكس. أما الواقع العام للكهرباء الذي يعاني منه المواطنون فهو مأساوي، وكذلك منشآت ومؤسسات قطاع الدولة، حيث في الساعة الواحدة تنقطع الكهرباء أكثر من عشر مرات، وهذا يؤدي إلى أضرار كبيرة في منشآتنا إضافة إلى التجهيزات الخاصة للمواطنين، أما الأمن الصناعي لعمال الكهرباء فهو غير متوفر، وعدد حالات إصابة العمل التي تؤدي إلى الوفاة كثيرة قد تصل بمعدل كل يوم إصابة تؤدي إلى الوفاة.

قطاع الصناعة

إن إصلاح القطاع الصناعي هو الحل الحقيقي والوحيد لتحسين الوضع الاقتصادي، فهو العمود الفقري للاقتصاد الوطني، ولا بد من تأمين مستلزماته وإعادة تأهيله بطرق سلسة، وليس عبر عمليات الترقيع. إن ارتفاع أسعار المحروقات استهدف جيوب المواطنين، وبالأخص جيوب ذوي الدخل المحدود، كما استهدف إضعاف الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي، وهو لم يُبنَ على دراسة حقيقية لواقع السوق الفعلي، والمطلوب العدول عن هذا القرار.

قطاع النسيج

تراجع بشكل كبير، وتسرب أعداد مهمة من العاملين فيه نتيجة ضعف الأجور، وغياب التعويضات الأخرى وبالتالي، فهو يعاني من نقص في اليد العاملة الخبيرة وتدني نسبة التشغيل، حيث انخفضت إلى ما دون 30% وهذا ساهم بارتفاع سعر المنتج وتقلصت قدرته على المنافسة، لذا لابد من تأمين اليد العاملة المدربة، وتأمين المواد الأولية المحلية لمعامل الغزل، بدل الاستيراد الذي يسبب تكاليف عالية، وهناك خطوط إنتاج متوقفة لا تحتاج إلى اعتمادات كبيرة لإقلاعها، منها: الخماسية والجوارب والنايلون في دمشق، والشركة السورية للألبسة الجاهزة في حلب.

عمال الصناعات البترولية

الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية في أضعف حالاتها، فعلى سبيل المثال: عمال مصفاة حمص يتم تبديل القفازات بين العاملين في الورديات.

المؤسسة العامة للصناعات الغذائية

تعاني منذ عام 2017 من عدم توفر المواد الأولية لتشغيل معاملها. لماذا توقيف معملي سكر حمص وسلحب وهما ليسا بحاجة إلا للمواد الأولية؟ وتمت مطالبة الحكومة بإعادة زراعة الشوندر السكري من أجل تأمين المادة الأولية لهذه المعامل المتوقفة. ومطالبة الحكومة بتثبيت عمال المؤسسة العامة للتبغ، مع العلم أنهم يعملون بالمؤسسة منذ أكثر من ثماني سنوات.

قطاع الزراعة

تمت مطالبة الحكومة- بتشميل عمال الزراعة بالمهن الشاقة والخطرة، وخاصة عمال الدواجن والمباقر، وتشميلهم باللباس العمالي، وتطوير البنية التحتية لها، لأهمية إنتاج هذا القطاع في تأمين البيض واللحوم والحليب ومشتقاته للمواطنين. – دعم مزارعي الحمضيات، فأسعار المنتج لا تتناسب مع التكاليف التي يقدمها المزارع. – دعم القطاع الزراعي بمستلزمات الإنتاج من أدوية وأسمدة ومكننة زراعية وغيرها، إضافة إلى دعم العاملين فيه بما يتناسب لتطويره وزيادة الإنتاج، على سبيل المثال: عمال المشاريع المائية في الحسكة منذ أكثر من أربعة أشهر لم يحصلوا على رواتبهم «ماذا نقول لهم؟ وكيف نستطيع منعهم من الذهاب إلى الطرف الآخر؟ – إزالة السواتر الترابية في المناطق التي خرجت عن سيطرة المسلحين والإرهابين لتسهيل عمل المزارعين. – وفيما يتعلق بالحرائق التي حصلت وضعت الحكومة أمام مسؤوليتها لإيجاد طرق زراعية وتأمين منافذ مياه للحريق، ووضع مصدات وأبراج مراقبة وغيرها من وسائل الوقاية والحماية، وتحفيز العمال الحراجيين وتأمين الآليات الضرورية والمواد اللازمة لمواجهة الحرائق. – تفعيل المجلس الأعلى للزراعة والتوسع بزراعة الذرة الصفراء والصويا والشوندر السكري، فهي مواد أولية لتشغيل المعامل والشركات.

إصلاح القطاع الصناعي هو الحل الحقيقي والوحيد لتحسين الوضع الاقتصادي فهو العمود الفقري للاقتصاد الوطني ولا بد من تأمين مستلزماته وإعادة تأهيله

قطاع الصحة

تعديل جدول نقاط المعاينة الذي لم يعدل منذ عام 2005 فمثلاً: التصوير الشعاعي يصرف للعامل 250 ليرة سورية، بينما التكلفة اليوم تقارب الـ 25000 ليرة، ويصرف للعامل 1800 ليرة للمرنان أو الطبقي المحوري بينما التكلفة اليوم تقارب 100 ألف ليرة، عمال القطاع الصحي لا يحصلون على وجبة غذائية، وطبيعة العمل لا تتناسب مع مخاطر هذه المهنة، وخاصة في ظل جائحة كورنا، الحسكة تحتاج إلى أجهزة طبية منها: مرنان وطبقي محوري، ومعالجة مشكلة الرواتب المسروقة في مديرية الصحة، أما في اللاذقية أجهزة المرنان المغناطيسي معطلة منذ شهور، وبعضها معطل منذ عام 2018، وتعاني مديريات الصحة في المحافظات من المركزية الشديدة، فمثلاً في مديرية الصحة لا تستطيع شراء سيرومات إلا بعد العودة إلى المركز، وهي الآن مفقودة في مراكز ومشافي حمص. المطالبة بتعيين خريجي المعهد الصحي فور تخرجهم لحاجة المشافي والمراكز.

قطاع الخدمات العامة

– مطالبة الحكومة بإصدار قانون عصري لعمال قوى الإطفاء يلبي مصالح عناصر الإطفاء، تأمين مستلزمات الإطفاء الضرورية واللازمة، مثلاً: فوج إطفاء حمص أبسط المستلزمات غير موجودة لديه، إضافة إلى بعض السيارات التي بحاجة إلى صيانة منذ فترة. – عمال النظافة في حمص لا يحصلون على اللباس، والمحافظة تدفع مئات الملايين قيمة تعهدات نظافة، وهي غير مستعدة لتقديم شيء لعمالها.

المصارف

– قيمة القروض المقدمة للعاطلين عن العمل من أجل المشاريع الصغيرة لا تكفي لإقامة أي مشروع صغير، هذا إضافة إلى كثرة التعقيدات والإجراءات التي توضع أمامهم، أما قروض التجار مسهلة وميسرة. العودة عن قرار فتح الحساب للبيوع العقارية، لما يسبب أزمات وإعاقة ضمن المصارف. لقد أصدر المصرف المركزي قراراً بمنح قروض لذوي الدخل المحدود، لكن شروط منح هذه القروض أخرجت الطبقة العاملة وحقها في الاقتراض، بسبب تدني الأجور التي لا تكفي لسداد القسط الشهري لهذه القروض.

القطاع الإنشائي

يعاني عمال هذا القطاع من تأخر الرواتب، وبعضهم لم يقبض راتبه منذ أكثر من أربعة أشهر، إعادة النظر بدمج الشركات، وإذا كان لابد من ذلك يجب أن يتمتع بالمهنية، وليس بشكل عشوائي، مثلاً: الشركة العامة للطرق والجسور شركة كبيرة ولديها خبرات وإمكانات، فما الداعي لدمجها مع شركات أخرى؟ ولماذا تعطى مشاريع هذه الشركات إلى القطاع الخاص؟ وبالتالي تضيع الكثير من حقوق العمال من لباس ومكافآت وحوافز. هذا بعض ما جاء خلال أعمال المجلس، وهناك العديد من القضايا وهموم العمال ذات أهمية أيضاً قد طرحت أمام الحكومة وطولبت الحكومة بتحقيقها.

إضاءات على مشروع النظام الداخلي لحزب الإرادة الشعبية

إن أهمية طرح مشروع النظام الداخلي للنقاش العام والعلني، ومن ثمة بعده مشروع البرنامج، لمناقشته من قبل الرفاق والأصدقاء ولجماهير الحزب، ولمن يحب أن يدلي بدلوه، خطوة لتعميق الوعي، وفي اتجاه استعادة وتعميق العلاقة مع الجماهير، وتطويرها لاستعادة الحزب لدوره الوظيفي، الذي فقده خلال العقود الماضية من تراجع الحركة الثورية العالمية ككل، ومنها الحركة الثورية السورية، وعلى رأسها الحركة الشيوعية السورية، لأسباب موضوعية وذاتية.

■ زهير مشعان

إضاءات

اعتادت أساليب النقاش السابقة على التركيز على البرنامج السياسي، والقصور والسلبيات والأخطاء حتى في المفردات، دون الإضاءة على الرؤية التنظيمية وانسجامها مع البرنامج ومناسبتها للواقع، كونها الميكانيزم الذي سيحول البرنامج إلى أداة وسلاح بيد الجماهير، علماً أن الإيجابيات تكون هي الغالبة. فلا يكفي أن يكون التفسير والبرنامج صحيحاً، دون وجود آلية مناسبة وعملية تحقق التغيير الحقيقي.

قبل مناقشة مشروع النظام الداخلي بمقدمته وفصوله، لابد من طرح فكرة التفكير الجديد خارج الصندوق، والنظر إلى القواعد اللينينية في التنظيم بعمق، فقد خاض لينين نقاشات ومعارك مع الكثيرين ومنهم مارتوف، أثناء بناء نظرية الحزب الثوري وقواعد التنظيم التي فرضتها الظروف آنذاك، في مرحلة صعود الحركة الثورية، والتي تتطلب حزماً وانضباطاً طوعياً عالياً عُرف بالديسيبلين الحزبي، ليتمكن من القيام بدوره الوظيفي، ومكّن لينين والحزب من القيام بثورة أكتوبر وقيادتها ونجاحها منذ أكثر من 100 عام ونيّف، لكن ما زال قسم من الشيوعيين يتمسك بها بجمود تحوّل إلى وراثة، رغم تغيّر الظروف الموضوعية والذاتية، نتيجة التراجع العام في الحركة الثورية والشيوعية منذ النصف الثاني من القرن الماضي، وقسم آخر من الشيوعيين أدخل فيها بعض المواد والأفكار تلبية للهجوم عليها من قبل أعداء الشيوعيين كأفكار عبادة الفرد ودور الأمين العام وطغيان المركزية وغيرها من التي عفا عليها الزمن، فأدخل مواد شكلية لكن الأمور بقيت عملياً، وقادت إلى العدمية حتى في التنظيم، كتحديد مدة الأمين العام بدورتين انتخابيتين، التي جرى التلاعب عليها بإحداث منصب رئيس الحزب لبقاء الأمين العام المنتهية ولايته.

إن قسماً كبيراً من القواعد اللينينية في التنظيم ما زالت تحمل عناصر استمراريتها للحاضر والمستقبل، ويرتكز عليها مشروع النظام الداخلي، كتبني المركزية الديمقراطية، وهناك إضافات إبداعية في رؤيته التنظيمية فرضتها الظروف الحالية التي تتسم ببدء موت الفضاء السياسي القديم الذي لم يُدفن بعد، وبدء انغلاق الأفق أمام الرأسمالية وقواها وأدواتها، وبدء ولادة الفضاء السياسي الجديد الذي لم يتبلور بعد وبدء انفتاح الأفق أمام الحركة الثورة والشيوعية، وخاصة أن الصراع القادم هو صراع برامج، وبالتالي العلاقة بين البرنامج والنظام الداخلي علاقة تفاعلية تكاملية، وآلية وصوله ليتحول من قوة معرفية إلى قوة مادية بيد الجماهير لتحقيق التغيير الحقيقي، وإلاّ تتحول أحسن البرامج إلى هباء منثور، ولحزب الإرادة الشعبية دور مهم في ذلك وقد أثبتته الوقائع منذ 2003 كتيار قاسيون ثم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وحالياً حزب الإرادة الشعبية، من خلال رؤيته الفكرية والسياسية ومنصته المعرفية ومواقفه قبل وأثناء الأزمة، وانفجار الحراك الشعبي وإلى الآن في رؤيته لإنهاء الأزمة والحل السياسي لتحقيق التغيير الحقيقي الذي يستحقه الشعب السوري، والذي سنُبينه في نقاش تفاصيل مقدمة مشروع النظام الداخلي وفصوله.

في مقدمة المشروع

تشكل المقدمة المكثفة بأفكارها هوية الحزب الفكرية والسياسية ورؤيته التنظيمية

في الفقرة الأولى: تأكيد الحزب على أنه حزب الطبقة العاملة وجميع الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم ويناضل لتحقيق مصالهم الوطنية والطبقية من خلال تطبيق برنامجه السياسي الوطني والاقتصادي الاجتماعي والديمقراطي، وبناء مجتمع اشتراكي. وهو هنا ليس يحدد هويته فقط، بل يؤكد على فكرة مهمة، وهي: تلازم المهام الثلاث الوطنية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية، وهي فكرة ينفرد بها الحزب وتفتقدها القوى السياسية السورية.

في الفقرة الثانية: يشكل الحزب جزءاً من الحركة السياسية الوليدة ومكوناً هاماً من الفضاء السياسي الجديد، ودأبه لاستعادة دوره الوظيفي من خلال عودته إلى الجماهير، وهنا يؤكد الحزب عدم احتكاره للحقيقة والشرعية، كما في الفضاء السياسي الذي يموت، ويعني أن الشرعية تكون مستمدة من الشعب والتعبير عن مصالحه.

في الفقرة الثالثة: الحزب هو ثمرة التاريخ النضالي لآلاف الشيوعيين السوريين والوريث الشرعي للحركة الشيوعية السورية ومنجزاتها الفكرية والمعرفية والسياسية وتطويرها. وهنا لم ينف الحزب الإرث التاريخي للشيوعيين، ولم يتوقف عند ذلك، بل يعمل على تطويرها، وهو ما تحقق فعلياً في الفترة السابقة من خلال الواقع والممارسة.

في الفقرة الرابعة: يتبنى الحزب الاشتراكية العلمية ويسترشد بها ويعمل على تطبيقها وفق ظروف بلادنا وخصائصها، ومستفيداً من تجارب الحركة الثورية العالمية، ويتبنى مبدأ المركزية الديمقراطية في التنظيم. وهنا كان يجب الإضافة والتأكيد على تبني الماركسية اللينينية نظرياً، ويعمل على تطبيق الاشتراكية العلمية عملياً.

في الفقرة الأخيرة: يفصل الحزب ماذا يعني تبنيه للاشتراكية العلمية التي تحقق أعلى معدلات نمو وأعمق عدالة اجتماعية، ويؤكد على دور الحريات السياسية والديمقراطية ومشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وبالتالي هو يبين أنها كانت وما زالت مهمشة منذ عقود وسبباً مهما لحالة عدم الرضا وانفجار الحراك الشعبي. وفي الفقرة ذاتها يؤكد على التصدي للمخططات «الأمريكية والصهيونية» في المنطقة والعالم، والنضال لتحرير جميع الأراضي المحتلة. وهنا يمكن التساؤل: هل المخططات الأمريكية والصهيونية فقط هي التي تستهدف المنطقة والعالم؟ أليست المراكز الرأسمالية الأخرى تستهدفها أيضاً؟ وأدوات المركز الأمريكي والصهيونية والمراكز الأخرى في المنطقة تستهدف المنطقة أيضاً بتمرير هذه المخططات؟ لذا يمكن استبدال المخططات «الأمريكية» بالإمبريالية والصهيونية.

وأخيراً: من المهم الإشارة هنا إلى فكرتين مهمتين في المقدمة، الأولى: دور القوى الصاعدة دولياً وفي المنطقة، والموقف منها عبر تحقيق التبادل المتكافئ. والثانية: كون الحديث عن استهداف المنطقة لابد من الإشارة إلى فكرة الحزب حول اتحاد شعوب الشرق في مواجهة هذه المخططات.

هل المخططات الأمريكية والصهيونية فقط هي التي تستهدف المنطقة والعالم؟ أليست المراكز الرأسمالية الأخرى تستهدفها أيضاً؟ وأدوات المركز الأمريكي والصهيونية والمراكز الأخرى في المنطقة تستهدف تمرير هذه المخططات؟

في الفصول

الفصل الأول، العضوية:

ربما هو الفصل الأكثر تطويراً وخاصة في شروط العضوية، والمستندة إلى القواعد اللينينية في التنظيم والشروط ذاتها، مع رؤية عصرية بجعل العضوية على مستويين ناشط تنطبق عليه شروط العضوية اللينينية. ومؤيد، شروطه تأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية والذاتية التي تتسم ببدء موت الفضاء السياسي القديم، الذي لم يدفن بعد، وبدء ولادة الجديد، لذلك وجب عليه الموافقة على برنامج الحزب دون الموافقة على النظام الداخلي، لأن موافقته هذه ستعني استكماله للشرط الثالث الانضمام إلى إحدى هيئات الحزب. والبعض رأى في ذلك تناقضاً وتخلياً عن شروط لينين في العضوية، بل واعتبرها مارتوفية. دون التفكير بالظروف الحالية. وكذلك رأى البعض أن هناك خللاً في التمييز بين حقوق الناشط بالترشح والانتخاب، وحصر المؤيد بالانتخاب فقط ومشاركته بذلك تسمح بصعود أشخاص غير أكفاء، وفق اصطفاف غير مبدئي. ويغيب عنهم: أن الترشح محصور بين الناشطين، وهذا يعني أنهم يمتلكون صفات تؤهلهم لذلك. كما أن إشراك المؤيد في الانتخاب ينسجم مع الفكرة الأساسية بعودة الحزب إلى الجماهير ليتمكن من القيام بدوره الوظيفي. كما أن البعض يعتبر جعل العضوية على مستويين، بالنسبة له فصلاً ميكانيكياً، بينما حسب النظام الداخلي ونقاط تحول المؤيد إلى ناشط والعكس، تعبير عن علاقة جدلية بينهما تقوم على التأثير والتأثر.

في الفصل الثاني، الهيئات المكونة للحزب: الإضافة الأولى المهمة في الهيئات: هي إحداث هيئة رئاسة وأمناء المجلس المركزي والتكامل بين مهمات هيئة الرئاسة التي تقود عمل الحزب بين اجتماعي المجلس، وإحداث هيئة أمناء المجلس التي تقود العمل اليومي كل أمين حسب مهماته، مما يمنح الحيوية والديناميكية لعمل ونشاط الحزب. والإضافة الثانية هي: إحداث الهيئة الاستشارية العليا، والتي تنتخب من المؤتمر العام، وهذا يعني أن مهماتها وصلاحياتها متابعة ومراقبة عمل رئاسة المجلس، والاستفادة من خبرات الرفاق الكوادر الفكرية والسياسية والتنظيمية، مما يعني توسيع الديمقراطية بإشراك كوادر عديدة من الحزب، وخاصة من الرفاق القدماء، مع الحفاظ على المركزية.

بعد فشله مراراً... نسخة آسيوية لـ«الناتو»؟

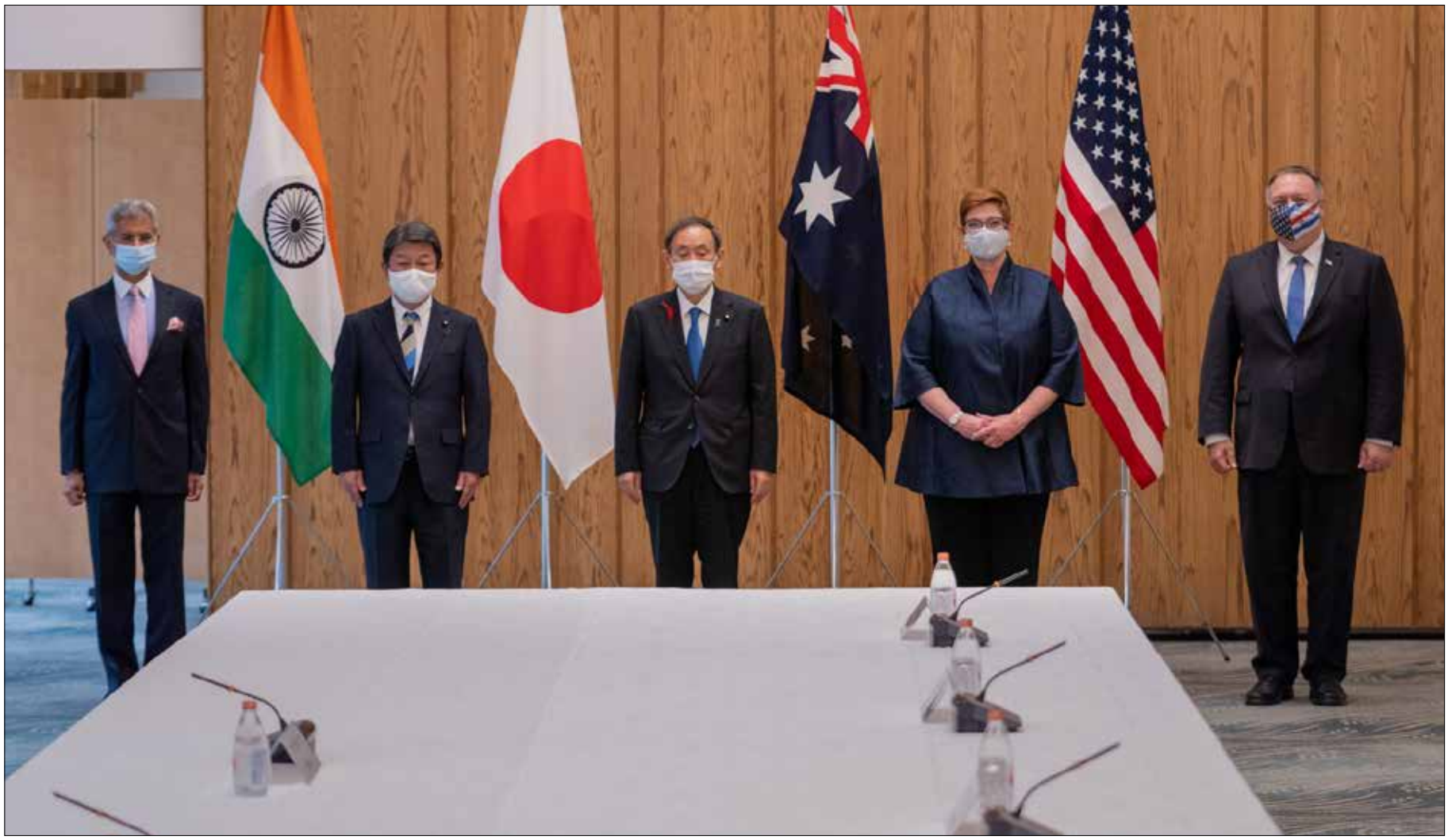

شرعت الولايات المتحدة - الملتزمة بتأجيج نيران الحروب في مناطق مختلفة حول العالم، وإقحام العالم كله في كتل عسكرية وتحالفات مسلّحة متصارعة - في السنوات الأخيرة ببناء مقاربات جديدة لتعزيز التحالفات العسكرية ضد الدول التي ترفض الانصياع لإملاءات واشنطن.

■ إعداد: سعد خطار

تنفيذاً للدعوة التي أطلقها ترامب قبل عام بأنه يجب على «الناتو» ألا يحصر مواجهته على روسيا بل الصين أيضاً... بدأ البيت الأبيض مؤخراً في اتخاذ تدابير عديدة لإنشاء ما يسمى بـ«الناتو الآسيوي»

لهذا السبب تحديداً، توصلت الولايات المتحدة في عام 2018 إلى فكرة إنشاء ما يسمى بـ«الناتو العربي»، والذي برز هدفه الرئيس في مواجهة إيران. ووفقاً للخطط التي وضعها الإستراتيجيون في البيت الأبيض، كان من المفترض أن يشمل تكوين هذا النوع من الكتلة العسكرية الجديدة التي حملت اسم «التحالف الإستراتيجي للشرق الأوسط» ست دول في منطقة الخليج: السعودية والإمارات والكويت وقطر وعمان والبحرين، وكذلك مصر والأردن. لكن، وكما هو الحال بالنسبة إلى معظم المشاريع الأمريكية، فإنه وبالنظر إلى المواقف المختلفة والمتباينة لأعضاء التحالف المفترض من إيران، لم يشهد «مشروع» البيت الأبيض هذا النور أبداً.

الصين بعد روسيا

على هذا النحو، وتنفيذاً للدعوة التي أطلقها الرئيس دونالد ترامب قبل عام، والتي مفادها أنه يجب على «الناتو» ألا يحصر مواجهته على روسيا فحسب، بل على الصين أيضاً، فقد بدأ البيت الأبيض مؤخراً في اتخاذ تدابير عديدة لإنشاء ما يسمى بـ«الناتو الآسيوي». وقد تم طرح هذه الفكرة بشكلٍ خاص في «المنتدى الأمريكي الهندي» مؤخراً من جانب نائب وزير الخارجية الأمريكي ستيفن بيجون، الذي أعلن عن خطط لإنشاء تكتل قوي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ووفقاً للرؤية الأمريكية، سيشمل هذا «التحالف» الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند في المقام الأول، وبعد ذلك كوريا الجنوبية ونيوزيلندا وفيتنام. وبحسب زعم بيجون، فإن «الاتحاد المستقبلي سيشمل دولاً تشترك في قيم ومصالح مشتركة» والتي، وفقاً له، يمكن أن تجذب العديد من الدول للانخراط في هذه الكتلة العسكرية، وليس فقط في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

المزيد من المحاولات لتحقيق فكرة «الناتو الآسيوي» على المستوى العملي قام بها وزيرا الدفاع والخارجية الأمريكيين، خلال اجتماعٍ جديد لـ«الحوار الأمني الرباعي» «محادثات إستراتيجية غير رسمية تعقد دورياً بين الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا» في طوكيو، حيث حدد وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو هدف التحالف بشكلٍ واضح، مؤكداً أن «التعاون اليوم بات أكثر أهمية من أي وقت مضى لحماية شركاء أمريكا من الاستغلال والفساد والإكراه من قبل الصين».

توريط الهند والموقف الياباني المستجد

حسب المتابعين والمحللين للشؤون الأمنية والإستراتيجية في آسيا والمحيط الهادئ، فإن أحد الأهداف الأساسية بالنسبة لواشنطن من مناقشة الموضوع في منتدى «الحوار الأمني الرباعي» هو إغراء الهند لتقديم دعمها للفكرة. ورغم ذلك، تكمن المشكلة الأساسية بالنسبة لواشنطن أمام إنشاء مثل هذا التحالف في أن الهند ليست في الغالب بصدد التورط بتحالف جدي تصعيدي ضد الصين، ذلك أن سقف ما تريده حتى الآن لا يتعدى حدود عزمها على تنويع علاقاتها السياسية والعسكرية والتكنولوجية، بما يضمن لها موقفاً قوياً لا أكثر، بالإضافة إلى أن الدخول في مثل النوع من التكتلات من شأنه أن يكون له تداعيات لا على العلاقات الهندية الصينية فحسب، بل وكذلك على العلاقات الهندية الروسية، وهذا ما لا تريده نيودلهي أبداً ولا سيما بعد أن حسمت أمرها خلال العامين الماضيين، وقررت تعزيز اعتماد جيشها على التقنيات العسكرية الروسية الحديثة.

أحد العوامل التي تمنع واشنطن من تنفيذ هذه الفكرة هو أن الصين قد تنشئ «الناتو الآسيوي» الخاص بها مستفيدة من موقعها القوي في المنطقة

وتجدر الإشارة إلى تصريح هام أدلى به رئيس الوزراء الياباني الجديد، يوشيهيدي سوجا، في 21 تشرين الأول في إندونيسيا، وتحديداً عندما سئل عما إذا كانت اليابان بصدد إنشاء نسخة آسيوية من منظمة حلف شمال الأطلسي «الناتو»، ليؤكد أن «أفعالنا في بحر الصين الجنوبي لا تستهدف أية دولة بمفردها»، وهو تطور كبير وواضح بالنسبة لمن اعتادوا على تصريحات رئيس الوزراء السابق، شينزو آبي، الحامية ضد الصين، وأحاديثه الحماسية عن «القوس الآسيوي للديمقراطية» في إشارة إلى التكتل المفترض.

وفي هذا السياق، من الملفت أيضاً: أنه حتى القادة الآسيويون الذين لديهم مواقف سلبية اتجاه بكين، يحاولون عموماً تجنّب احتمالات الاضطرار إلى الاختيار بين الولايات المتحدة والصين. وبهذا الصدد، صرح رئيس الوزراء السنغافوري، لي هسين لونج: «إذا كنت صديقاً لبلدين يقعان على جانبين متقابلين من المتاريس، فيمكنك أحياناً التوافق مع كليهما بشكل جيد. أعتقد أنه من الأفضل عدم الانحياز إلى جانب أحد».

ماذا لو قررت الصين أن يكون لها «ناتو» خاص؟

بالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ التعاون العسكري على مستوى «الناتو الآسيوي» المفترض يتطلب أن تقوم الولايات المتحدة بتحديث قواتها العسكرية ووسائل دفاعها، وإنهاء عملية نزع السلاح النووي، وزيادة التمويل للصواريخ الباليستية التكتيكية الجديدة، ولكن هذا لم يحدث حتى الآن. وهذا دليل آخر على أن قضية إنشاء كتلة عسكرية آسيوية مناهضة للصين وموالية للولايات المتحدة لا تزال عالقة في الهواء.

ومما لا شك فيه، أن أحد العوامل التي تمنع واشنطن من تنفيذ هذه الفكرة، هو أن الصين قد تنشئ «الناتو الآسيوي» الخاص بها، مستفيدة من موقعها القوي في المنطقة. خلال العام الماضي، حث الرئيس الصيني، شي جين بينغ، قادة الدول الآسيوية على إنشاء هيكل أمني جديد في آسيا لتعزيز القدرات الدفاعية للمنطقة. ورغم أن الصين ليست مهتمة بإبرام اتفاقية معادية للولايات المتحدة مع أية دولة كانت، إلّا أن هدف الخطاب تمثل بشكلٍ أساس في التلويح بقدرة بكين على الدخول في هذه اللعبة، فيما لو حاولت الولايات المتحدة تجربة الخوض فيها.

الانتخابات الأمريكية... حكاية من خارج الصندوق

يبدو صندوق الأفكار المتعلقة بالانتخابات الأمريكية- لا الحالية فقط، وإنما خلال عقود طويلة ماضية- مغلقاً بإحكام ضمن حدود التنافس بين الحزبين الحاكمين...

■ ريم عيسى

بكلام آخر، فإنّ الحكاية الانتخابية الأمريكية باتت تبدأ بالضبط مع إعلان الحزبين الحاكمين عن مرشحيهما للرئاسة، واللذين سيفوز أحدهما حكماً... هذه هي الحال منذ 167 عاماً، وبالضبط منذ عام 1853 مع الرئيس الرابع عشر فرانكلين بيرس، وكان مرشحاً عن الحزب الديمقراطي. وابتداء من بيرس توالى على الرئاسة الأمريكية 12 رئيساً ديمقراطياً و19 جمهورياً.

وبما أنّ الحكاية التقليدية ذاتها مستمرة في الانتخابات الحالية، فقد تبدو محاولتنا لسرد نص موازٍ من خارج الصندوق، محاولة بلا طائل، وربّما بلا معنى. مع ذلك، نزعم أنها حكاية مسليّة تستحق أن تُروى، وأكثر من ذلك، فإنّ الحكايات عادة ما تُروى بعد أن تكون قد انتهت، وربما تُروى حين تلوح تباشير نهايتها.

فوز ترامب عام 2016 كان بداية النهاية للحكاية التقليدية؛ فبالرغم من أنّ ترامب جمهوري، إلّا أنّ هنالك إقراراً واسعاً من الجمهوريين والديمقراطيين وغيرهم، أن ترامب كان أول اختراق من خارج «المؤسسة الحاكمة»، ربما منذ 1853... ما يعني أنّ ترامب الذي وصل إلى الرئاسة باللبوس الجمهوري، ولكن من خارج الحزب القائد ذي الرأسين، إنْ هو فاز مرة أخرى، فإن ذلك سيرفع إلى حدود غير مسبوقة احتمال نسف هذه المؤسسة المسيطرة منذ أكثر من قرن ونصف!

لسنا نتحدث طبعاً عن رئيس من خارج المنظومة المسيطرة، منظومة رأس المال العملاق بتكويناته وتناقضاته، ولكن نتحدث بالضبط عن كونه من خارج المنظومة السياسية التي أرست فيلماً أمريكياً طويلاً جداً حول ديمقراطية زائفة تشبه لعبة الكراسي الموسيقية، ولكن بكرسي واحد ولاعبين فقط يجري تحديدهما مسبقاً...

بقعة ضوء واحدة وتعتيم عام

تشكيل الأحزاب السياسية من الناحية النظرية والقانونية، ليس مسموحاً به فقط في الولايات المتحدة، ولكنه أيضاً سهل نسبياً.

لكن واقع الأمر هو أنّ نظام الحزبين في الولايات المتحدة ليس أكثر من تحوير شكلي بسيط لديكتاتورية الحزب الواحد، حيث يقدم الحزبان الحاكمان روايات متضاربة حول مختلف القضايا الثانوية، ويتفقان على العمل في خدمة رؤوس الأموال.

يمكن تتبع جذور نظام الحزبين في الولايات المتحدة ابتداءً من التصديق على دستور الولايات المتحدة في عام 1788، حيث أطلق مؤيدو ذلك التصديق على أنفسهم اسم «الفيدراليين» وأطلق المعارضون على أنفسهم اسم «مناهضي الفيدراليين». يمكن النظر إلى هذا الانقسام في حينه، بوصفه النوتة الأساسية التي جرى تثبيتها في السياسة الأمريكية مع تنويع بسيط في النغمات وفي التوزيع.

باستخدام أسماء وأشكال مختلفة، استمر نظام الحزبين، مما أدى إلى سيطرة الحزبين على السياسة الأمريكية اليوم. ظهر هذان الحزبان في القرن التاسع عشر- الديمقراطي في عام 1828 والجمهوري في عام 1854- وفاز أحدهما في كل انتخابات رئاسية أمريكية منذ عام 1852 وسيطرا على الكونجرس الأمريكي منذ عام 1856.

ولأنّ العناصر المسرحية ينبغي أن تحقق حداً أدنى ضرورياً من التوازن والتكامل، فقد لعب الحزب الديمقراطي دور الليبرالي أو «اليساري»، والجمهوري لعب دور المحافظ أو اليميني... «على الرغم من أنه من غير الواضح على يسار من يقف هذا «اليسار»؛ لأنّ تطبيق اليسار واليمين كمفهومين سياسيين بأبسط أشكالهما، بين من يعبر عن مصالح عامة الناس، ومن يعبر عن مصالح النخبة، يجعلنا نقول: إنّ الديمقراطيين يقفون فعلاً إلى يسار الجمهوريين، وكلاهما يقف في أقصى اليمين». ولأنّ الخشبة لن تكون متوازنة بهذه الطريقة، فقد جرى استخدام آلية مسرحية شديدة الأهمية: جرى التلاعب بالإضاءة والتعتيم... الضوء بأكمله تركّز في بقعة واحدة على الديمقراطيين والجمهوريين، وجرى التعتيم على من سواهما، بما في ذلك عبر الإعلام المحتكر من النخبة، وعبر المكارثية سابقاً، وعبر المكارثية الجديدة الآن.

نجاح ترامب في الولاية الثانية ربما سيطلق يده في نسف نظام الحزب القائد ذي الرأسين منتهي الصلاحية ليس نحو ديمقراطية بل باتجاه ديكتاتورية سافرة ومباشرة

تشابهات كبيرة

من حيث الجوهر، وبما يتعلق بالمجال السياسي العام داخلياً أو حتى على المستوى الدولي، لا توجد فروق كبيرة بين الطرفين. يتضح هذا من الاتجاه العام الذي سلكته الولايات المتحدة في سياساتها، خاصة على صعيد شن الحروب والتدخلات العسكرية.

على المستوى المحلي، نجح الحزبان في تشتيت انتباه غالبية سكان الولايات المتحدة عن الحياة السياسية، واختزال المشاركة السياسية في مجموعة من القضايا التي يتخذ فيها الناس موقفاً من موقفين- مع أو ضد. وفي الوقت نفسه، في الواقع، لا يقدم أي من الحزبين برنامجاً سياسياً شاملاً، وعلى مدار العقدين الماضيين، كانت البرامج السياسية تقريباً قائمة بالكامل على شيطنة الطرف الآخر، من أجل الفوز في الانتخابات.

التصويت المعاكس

التركيز على شيطنة الطرف الآخر وحصر المعركة في الثانويات، كان فعالاً في إبقاء النظام محصوراً بحزبين، والقضاء كلياً على إمكانية ظهور أحزاب سياسية أخرى، حتى تلك التي قد تجذب بالفعل غالبية السكان في الولايات المتحدة، إذا أتيحت لها الفرصة. آخر انتخابات رئاسية حصل فيها طرف ثالث على 5% على الأقل من أصوات الأمريكيين كانت انتخابات 1996، حيث حصل مرشح الحزب الثالث، روس بيرو، على 8,4% من الأصوات الشعبية، وصفر من 538 صوتاً انتخابياً «وقانون الانتخابات مصمم على الأساس الأكثري ضمن الولايات، فإما أن تربح الولاية بأسرها أو لا تربح شيئاً على الإطلاق».

الرسوخ العميق لنظام الحزب الواحد ذي الرأسين، وخاصة مع قانون الانتخابات الأكثري على مستوى الولايات، ولّد إحباطاً متزايداً بشكل واضح من النظام الأمريكي العام، وشعوراً واسعاً بعدم التمثيل من أي من الطرفين. وباتت عملية التصويت بالنسبة للأمريكي العادي مقتصرة على محاولة اختيار أسوأ الشرين، بل وبشكل أكثر تحديداً، استبعاد من يرى أنه أسوأ... أي: إنّ العملية الانتخابية ما عادت تصويتاً لمن يؤيده المواطن الأمريكي بقدر ما هي تصويت ضد من يعارضه.

علاوة على ذلك، فحتى لو طرح مرشح ثالث غير مدعوم من أحد الحزبين، طروحات نالت إعجاب قسم من الأمريكيين، فالاحتمال الأكبر أنّ أحداً منهم لن يصوت له رغم ذلك؛ فالعملية الحسابية البسيطة التي يجريها المواطن الأمريكي هي التالية، أولاً: سواء قمت بالتصويت للمرشح الثالث أم لم أصوت له، فإنّه لن ينجح. ثانياً: بما أنه لن ينجح فإنّ صوتي سيذهب هدراً، وسأخسر فرصتي في استخدام صوتي ضد المرشح الذي أراه الأكثر سوءاً بين المرشحَين الأساسيين.

بين 2016 و2020

بالعودة إلى التاريخ القريب، فإنّ أحد الأمور الأساسية في تفسير وصول ترامب إلى الرئاسة، ربما يكون متعلقاً بالذات، بأنّ ترامب قدم نفسه كرجل من خارج المؤسسة التقليدية للحزب القائد ذي الرأسين، وإنْ كان يلبس اللبوس الجمهوري... والحقيقة أنه ضمن الانقسام الأمريكي العميق ضمن النخبة، والحاصل كنتيجة للأزمة الوجودية غير المسبوقة للدولار كعملة عالمية، بالدرجة الأولى، فإنّ ترامب يمثل فعلاً تياراً محدداً ضمن النخبة الأمريكية، يريد إعادة تشكيل المؤسسة الرسمية ككل، بما في ذلك سياساتها الخارجية بالدرجة الأولى، كجزء من عملية انكفاء يراها ضرورية للحفاظ على وجوده.

وعلى هذا الأساس، نعتقد أنّ نجاحه في الولاية الثانية ربما سيطلق يده في نسف نظام الحزب القائد ذي الرأسين منتهي الصلاحية... ليس نحو ديمقراطية حقيقية بدلاً عن الشكلية القائمة، بل باتجاه ديكتاتورية سافرة ومباشرة، وعبر دولة بوليسية قمعية من الطراز التقليدي... وربما مروراً بحرب أهلية طاحنة...

لذلك كلّه، فإنّ ما سيحدث يوم الثلاثاء 3 تشرين الثاني، ربما سيحمل معه، وخلافاً لانتخابات رئاسية عديدة سابقة، تغيرات ضخمة وغير مسبوقة...

النهب باسم الرغيف وشراء الذمم..

لم ولن تَحل أزمة الرغيف طالما تم ترك السبب الرئيس خلفها، والمتمثل بالفساد والنهب الكبير الجاري باسمه وفي عمق أزمته، وفي ظل اللامبالاة الرسمية تجاه الحد الدنى من الأمن الغذائي، الذي أصبح يمثله هذا الرغيف.

■ عاصي اسماعيل

فقد وصل سعر ربطة الخبز إلى 100 ليرة رسمياً مع تخفيض وزنها، ومع ذلك ما زالت مظاهر الازدحام أمام الأفران سائدة، وما زالت السوق السوداء تستغل حاجة المواطنين من المادة.

لن نعدد ما طرأ من تغيرات على سعر ربطة الخبز خلال مسيرة القرارات والتعليمات تحت عناوين الأزمة وتخفيفها خلال السنوات الماضية، وحتى تاريخه، ولا عن الخطوط الحمراء التي تم تجاوزها بأشواط، بل سنكتفي بالحديث عن نتائج القرارات على مستوى استمرار فاعلية السوق السوداء على الرغيف، وعن استمرار تردي مواصفته وجودته، وعن استمرار النهب الجاري باسمه.

شرعنة السوق السوداء

كل الإجراءات الرسمية التي صدرت ونفذت، كانت تتمحور حول تخفيض الدعم فقط، والتي أدت بشكل مباشر إلى تفاقم الأزمة بدلاً من أن تحلها، بل وشرعنت عملياً عمل السوق السوداء وشبكته العاملة أيضاً.

والأمر جداً بسيط، فأن يتم فرض سقف لحدود الاستهلاك بموجب البطاقة الذكية دون الحاجة الفعلية، هو باب مفتوح على مصراعيه لاستمرار عمل السوق السوداء، وهو ليس إجراء مرتبطاً بتخفيض الدعم فقط، فكمية الاحتياج الفعلي التي جرى تجاوزها رسمياً بحيث تصبح أية كمية يجري استهلاكها أكثر من واقع رغيف في كل وجبة طعام للفرد الواحد تقريباً، بحسب السقوف المفروضة، يجب تأمينها اضطراراً إما من المخابز السياحية أو من السوق السوداء، ولا خيار آخر بديل عن ذلك، والنتيجة: أن السوق السوداء أصبحت ضرورة، وقد انتزعت مشروعيتها أمام دورها على مستوى سد النقص في الحاجة!.

في المقابل، لا شك أن هذا الكلام مع نتائجه ليس جديداً على المسؤولين، ومن عملوا على إصدار مثل هذا القرار المجحف بحق المواطنين واحتياجاتهم، فهؤلاء أخبر من غيرهم بهذا الصدد، بل ومختصون به، لكنهم بذلك بدوا وكأنهم أكثر حرصاً على استمرار عمل شبكات السوق السوداء وداعمين لها، بدلاً من وضع الحدود لها، ومحاسبة القائمين عليها والعاملين بها!

الجودة من سيئ لأسوأ

أن يتم تطنيب آذاننا رسمياً بين الحين والآخر عن جودة الرغيف، وعن التقيد بمواصفاته، دون أن يكون لذلك جدوى على أرض الواقع هو ذرّ للرماد في العيون.

فواقع رغيف الخبز يقول: إن مواصفته وجودته في تراجع مستمر، وكأن الموضوع مرتبط بآليات «تطفيشية» غايتها استنكاف بعض المواطنين عن استهلاك هذا الرغيف، أو الاضطرار لرمي بعضه بسبب عدم التمكن من استهلاكه بعد فترة وجيزة.

فقد بات من الصعوبة استهلاك الرغيف بعد مضي يوم على شرائه من قبل المواطنين على أبعد تقدير، بسبب تراجع جودته، ومصير الكمية المتبقية إلى التيبيس للاستهلاك اللاحق، أو إلى من يقومون بالمتاجرة به، وهؤلاء ليسوا بعيدين عن شبكات الفساد والنهب العاملة في عمق رغيف الخبز أيضاً، خاصة إذا علمنا أن بعض الكميات من الخبز غير المباعة في يومها تبقى في المخابز لهذه الغاية، وهذا الإجراء له طابع رسمي تحت مسميات ونسب مختلفة، غير ناضج- تالف- غير صالح للاستهلاك...

فالحديث مثلاً عمن يقوم بضخ كميات من الخبز التمويني كي يكون علفاً، ويباع على هذا الأساس، يطال كل ما يبقى من كميات غير مباعة عبر المنافذ للمواطنين بذرائع مختلفة، سواء لدى المخابز أو لدى المعتمدين.

النهب الكبير

نصل إلى المسألة الأساس والمتمحورة حول النهب والفساد الكبير باسم الرغيف التمويني، فحتى تاريخه ما زالت عمليات تهريب الدقيق التمويني جارية على قدم وساق، سواء من المخابز الحكومية أو الخاصة، أو من المطاحن الحكومية والخاصة، والدليل هو ما يتم ضبطه رسمياً من كميات في الأسواق، ولا أحد يعلم حجم المُهرّب الذي عجزت أجهزة الرقابة والمتابعة عن ضبطه، وهي أكبر من الكميات المضبوطة دون أدنى شك، ناهيك عن أوجه الفساد التي تعتري عمليات الرقابة والمتابعة بهذا الشأن، والتي تغطي عن الكثير من عمليات التهريب الجارية، بانتظار الصدفة التي قد تكشف بعضها ليس إلا، وعلى ذلك سوابق تم تسجيلها وعرضها عبر بعض وسائل الإعلام خلال السنوات الماضية.

كما ما زالت صفقات القمح والدقيق الكبيرة بعيدة عن الأضواء بتفاصيلها، خاصة مع هوامش الربح الكبيرة المضافة إلى هذه الصفقات بذريعة الحصار والحرب والأزمة والعقوبات، حالها كحال أية صفقة تتم لمصلحة الجهات الحكومية لاستجرار بعض السلع والمواد، وخاصة الغذائيات والمحروقات، على أيدي كبار التجار والمستوردين.

وأخيراً، ربما يجب التوقف عند الهوامش الكبيرة التي يتم نهبها من المواطنين من خلال شبكات السوق السوداء للرغيف التي تعمل بمحيط المخابز، على أعين الجميع.

الجوع ومليارات النهب

لعلنا لا نبالغ بالقول: إن تجميع مفردات أوجه النهب الكبير المتعدد أعلاه يصل إلى مبالغ طائلة، ربما تقدر بالمليارات من الليرات السورية سنوياً، وهي دون أدنى شك مبالغ كبيرة ومغرية وقادرة على شراء الكثير من الذمم، في ظل تفشي أنماط الفساد المغلف والمغطى عليه، مع استمرار الحديث عن الدعم الحكومي السنوي على الرغيف، ليس بغاية التمنين فقط، بل بغاية الحفاظ عليه كونه مصدراً من مصادر النهب الكبير أولاً وأخيراً، وطبعاً كل ذلك على حساب المواطنين ومن جيوبهم، كما على حساب الاقتصاد الوطني، ومع ذلك لم نر حتى تاريخه أي إجراء رسمي جدي للحد من هذا النهب الكبير، بل ولا حتى أية مقاربة عن حجمه الفعلي!.

وبعد كل ذلك تتحفنا الحكومة بالحديث عن القرارات القاسية وعن عدم سعادتها بها، ضاربة عرض الحائط بأمننا الغذائي كمواطنين، خاصة بعد أن أصبح رغيف الخبز هو الغذاء الوحيد للغالبية من المفقرين، المدفوعين رغماً عنهم نحو المزيد من الجوع، بسبب مجمل السياسات التوحشية الممارسة بحقهم، ولمصلحة كبار الحيتان من الفاسدين والناهبين.

مفردات أوجه النهب الكبير تصل إلى مبالغ طائلة تقدر بالمليارات من الليرات سنوياً وهي مبالغ كبيرة ومغرية وقادرة على شراء الكثير من الذمم

من الأمن الغذائي إلى أمن البلاد والعباد..

الموضوع تجاوز حدود الموارية والالتفاف، وقد وصل حدود الفجاجة والوقاحة والتوحش، فالجوع ضرب أطنابه، والحكومة، ومن خلفها من القائمين على الأمر في البلاد، ماضية بسياساتها التجويعية والمذلة من طرف، والمحابية لكبار الناهبين والفاسدين من طرف آخر، مع علمها وإدراكها أن جمر الأزمة ما زال متقداً تحت الرماد، ورمي المزيد من الحطب عليه سيجعله مستعراً من جديد، والقضية على هذا الأساس لم تعد مقتصرة على الأمن الغذائي للغالبية من المفقرين فقط، بل وعلى أمن البلاد والعباد أيضاً!، وهنا ربما يصح القول: «إن كنت لا تدري فتلك مصيبة، وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم!».

البحارة السوريون بلا حقوق..

تعد سورية من أهم مراكز التجارة البحرية بسبب منفذها المطل على المتوسط، وتعتمد هذه التجارة بالدرجة الأولى على البنية التحتية، وتوفر الوسائل «السفن» وقوة اليد العاملة لتسيير عمل هذه الوسائل.

■ مراسل قاسيون

وبالنظر لمكانة قطاع النقل البحري عالمياً، وسهولة نقل البضائع المقترنة بالتكلفة، فإنه في بلادنا يتمتع بأسوأ الخدمات، بدءاً من الموانئ غير الآمنة، مروراً بنوعية السفن المتهالكة، وصولاً إلى العمالة البحرية السورية المنبوذة والرخيصة جداً بالمقارنة مع بقية الجنسيات العاملة في هذا القطاع، بكل أسف.

ظروف عمل قاسية ولا دولة ولا نقابة

النبذ والرخص لم يقتصر على تطنيش وغياب دور الدولة، أو تغيّبها، بل تعداها للحرمان من وجود نقابة تقوم بتمثيل دور حقيقي للعاملين السوريين في البحر، بالإضافة إلى ازدهار عمل السماسرة الذين يتقاضون مبالغ عالية بالنسبة للدخل، فأقل ما يُدفع هو مرتب شهر، حسب الرتبة، ومن ثم الاحتكار الواسع للعمالة ومنع تشغيل الجيل الجديد بحجج واهية «بسبور أبيض»، أي: عامل للمرة الأولى بلا خدمات، وحرمان العمال من التعويض المالي اللازم للعلاج، وكذلك حرمان أهل البحار من التعويض المالي المترتب في حال موت البحار أثناء العمل، أو في حالة فقدانه في المحيط، بالإضافة إلى التأخر بدفع الرواتب و«لطشها» إن أمكن، مع جور صاحب العمل وتسلطه على العمال من خلال فرض ساعات عمل تصل لـ 12 ساعة، وتصل الأمور أحياناً لجعله يعمل حتى في أيام العطل مجاناً تحت أصعب الظروف، وضمن بيئة عمل مُجهِدة تتطلب اليقظة والجاهزية التامة باستمرار، لأنه دوماً تحت الطلب والاستدعاء للعمل وسط أمواج البحر الهائجة، ويُطلب منه القيام بأعمال تفوق قدراته الجسدية والعقلية أثناء وجوده في البحر لعدة أشهر، ويعملون لمدة 10 ساعات على الأقل يومياً على مدار الأسبوع، وعلى طول العقد، بدون راتب أو حتى مكافأة، مع العلم أنه يتم الخصم من راتبه في حال رفضه لأية مهمة تُطلب منه في أيام العطل والراحة، والتي هي في طبيعة الحال شبه معدومة، كما أنه نادراً ما يتمكن من التواصل مع أسرته ويعيش في أسوأ الحالات.

أمراض مهنة

يتعرض البحار لتقلبات مزاجية حادة، لاضطرابات في النوم، وكذلك للاكتئاب، ومن التعب المزمن الذي يؤدي بسهولة إلى الحوادث، بالإضافة إلى اعتقاد غالبية البحارة أنهم يعانون من خلل بصري بسبب رعشة جفن العين والعيون الدامعة، لكنها ليست سوى أعراض الإرهاق الشديد، وذلك لأن العمل يأتي في كثير من الأحيان على حساب راحة الطاقم، مما يوصل في بعض الأحيان إلى فقدان البحار الحافز للحياة.

وتعد الحياة على متن السفن صعبة التحمل، ولا سيما في فترة الشباب، بينما القدامى فإنهم غالباً ما يتعاملون مع الضغوط بالإفراط بالتدخين، وربما بتناول المشروبات الكحولية «ممنوعة التناول على متن السفينة»، مما قد يودي بحياتهم إلى التهلكة، وغالباً ما تكون الأسباب مجهولة، وحتى إن عرف السبب فما من مسؤول يطالب بهم أو جهة تدافع عنهم!

النبذ والرخص لم يقتصر على تطنيش وغياب دور الدولة أو تغيبها بل تعداها للحرمان من وجود نقابة تقوم بتمثيل دور حقيقي للعاملين السوريين في البحر

شروط خاصة وأخرى مجحفة

يتم إجبار البحار السوري من الرتب الصغيرة على إصدار شهادات من المركز البحري السوري، مع العلم بأن الكثير من البواخر لا تحمل العلم السوري كجنسية، بل تحمل علماً يسمح لمالك الباخرة بتطقيم باخرته بأقل عدد مسموح به من البحارة، وبذلك يترتب على البحار إصدار نوعين من الشهادات، سورية وأخرى يرغب بها مالك الباخرة، وبحسب أحد البحارة، فإن شهادة المركز البحري تمنع تعيين أي أحد من طرطوس إلا بشهادة سورية حصراً، علماً أن نسبة كبيرة من البواخر التي تصل إلى طرطوس علَمها لا يقبل الشهادة السورية، مما يضطرهم لتعيينهم تسيير حال «تمشاية طريق»، ويتم «تطفيرهم» في الميناء التالي، يضاف إلى ذلك أن عملهم قد يكون بلا راتب كونهم لم يستوفوا العقد.

ضحايا سوريون بلا حقوق

كثيرة هي الأمثلة عن السوريين الذين كانوا ضحايا العمل القاسي وأرباب العمل المتسلطين، وغياب جهات الرعاية والحماية، وسنورد فيما يلي حادثتين دفع ضريبتهما بحارة سوريون.

البحار «م. ش» الذي فقد من الباخرة «بولوكس»، ناقلة بضائع حية في المحيط الأطلسي، وذلك قبالة الساحل البرازيلي أثناء قيامه بدورية مراقبة للبضاعة، وقد اشتركت في البحث عنه بواخر تابعة للشركة، وأخرى تابعة للبحرية البرازيلية، وبعض البواخر في المنطقة، دون نتيجة، حيث اعتبر «م. ش» مفقوداً في البحر بشكل رسمي.

في هكذا حالات من المفترض تقديم مبلغ تعويضي للعائلة وقدره 45000$، ولكن واقع الأمر لم يتمكن أحد من أفراد عائلته من الحصول على أدنى تعويض!

أما «م. ع»، وهو شاب سوري يعمل على إحدى سفن الشركات الأجنبية برتبة كبير ضباط، حيث كان ضمن الطاقم الذي أبحر إلى مصر، وكانت هناك مخالفات كبيرة متراكمة على السفينة لصالح السلطات المصرية، فقامت السلطات المصرية باحتجاز الباخرة، وألزمت الشاب بأن يبقى على الباخرة كحارس رغم رفضه الملحّ، ولعدم وجود سفارة أو صلة وصل للسوريين في مصر، أجبر الشاب على العيش في الباخرة، مع حرمانه من أساسيات الحياة، بلا كهرباء بلا إنارة بلا طعام وماء أو مال، ما عدا «الصدقة» التي تأتيه سراً من بعض الصيادين الذين يمرون بقرب الباخرة بين الحين والآخر، ليتمكن من شراء ماء الشرب والقليل الطعام، عدا عن الحالة الصحية المتدهورة التي يعيشها حالياً، ومنذ سنوات والشاب يعيش على هذه الحالة، وقد لجأ أهالي الشاب إلى كل الجهات الرسمية في الدولة، وكان جوابها موحداً «هذا ليس اختصاصنا»!.

ويتساءل أهالي «م. ع»، وسواه من البحارة الذين فقدوا حياتهم، صحياً وجسدياً ونفسياً: من المسؤول عن حقوق هؤلاء؟ وأين الدولة من مواطنيها «عبيد الغربة والاضطرار»؟

دير الزور.. الترسيم والترفيق فرصة نهب وفساد

فرضت آليات الترسيم والترفيق مبالغ مالية على أي غرض أو مادة وسلعة، حتى اللوازم الشخصية التي تأتي مع الأشخاص العائدين من شرقي الفرات، بعد عملية تطهير غرب الفرات من «داعش» وسيطرة الجيش عليه، وما زالت مستمرة.

■ مراسل قاسيون

هذه الآليات في الترسيم المفروضة على السلع والبضائع، صارت شبيهة بآليات فرض الضريبة المالية جراء عمليات الاستيراد والتصدير، لكن داخل الوطن، فهي فرصة «شبه رسمية» للنهب والفساد وتكديس الثروات، تماماً كحال آليات الاستيراد والتصدير بين الوطن والخارج، مع فارق جوهري أن عمليات التصدير والاستيراد، وبغض النظر عما يعتريها من أوجه نهب وفساد، تنتفع منها الخزينة العامة بشكل أو بآخر، لكن عمليات الترسيم والترفيق لا منافع منها، ومثالنا التالي عن الشعير ربما يوضح حجم المشكلة.

الشعير بين شرق الفرات وغربه

مثال حي على ما سبق مادة الشعير، فهي تباع إلى التاجر من الطرف الأول «شرق الفرات» إلى الطرف الثاني «غرب الفرات» بسعر الكيلو 280 ليرة سورية، ويتم نقله عن طريق عبّارة نهرية من ضفة الفرات الشرقية، وأجور هذه الناقلة أو العبارة تتراوح من 4 إلى 5 ليرات على كل كيلو غرام، ليصل سعر كيلو الشعير بعد نقله 285 ليرة، وأجور عمال العتالة والتنزيل والتحميل أيضا تتراوح من 4 إلى 5 ليرات على الكيلو، ليصبح الكيلو بعد تعبئته في الشاحنة 290 ليرة، والشاحنة التي تشحن إلى الداخل السوري تحمل ما يقارب 65 طناً من الشعير، وحسب آليات الترسيم يفرض عليها مبلغ يتراوح بين مليون ونصف إلى مليوني ليرة بعد تقسيمه على الأطنان المحملة، ليصبح الكيلو بـ 321 ليرة سورية تقريباً، ثم تأتي من بعد ذلك المبلغ الكبير من خلال عملية الترفيق، أي: مرافقة الحمولة إلى الداخل والتي تقدر بحدود 7 ملايين ونصف المليون للشاحنة الواحدة، لقاء تمريرها على الحواجز المتواجدة على الطريق، ليصبح من بعدها الكيلو بـ 436 ليرة ، تأتي من بعدها أجور سيارة الشحن الناقلة، ما يقارب مليون ونصف حسب الاتفاق، ليصل سعر الكيلو إلى 459 ليرة ، وبعد إضافة حوالي 40 ليرة على كل كغ ربح الوكيل المتواجد من منطلق الحمولة إلى التاجر المتواجد في دمشق، أو غيرها من المحافظات السورية يصبح سعر كيلو الشعير حوالي 500 ليرة سورية تقريباً، فمن الطبيعي أن التاجر سيضيف كافة نفقاته وتكاليفه على السعر النهائي، مع هامش ربحه طبعاً.

إذا كانت المبالغ المضافة على شاحنة واحدة بحدود 9 مليون ليرة فلكم أن تتخيلوا حجم النهب الكبير بالمقارنة مع حجم التبادل السلعي المنقول كل شهر

أسعار خارج حدود المنطق

بحسب مثالنا أعلاه، فإن المبالغ المضافة كترسيم وترفيق كانت بحدود 9 ملايين ليرة لكل شاحنة تحمل بحدود 65 طناً من الشعير، أي بواقع 130 ليرة تقريباً على كل كيلو غرام من هذه المادة، وبنسبة هامش مضاف إلى السعر يتجاوز 45%.

فإذا كانت المبالغ المضافة كهامش على شاحنة واحدة تقدر بحدود 9 ملايين ليرة، فلكم أن تتخيلوا حجم النهب والفساد الكبير، بالمقارنة مع حجم التبادل السلعي والبضاعي المنقول عبر الشاحنات، يومياً وشهرياً بين مناطق ومحافظات القطر.

فالمواد التي تنقل بين مناطق محافظة دير الزور، والتي تأتي كأنها من الطرف الثاني للوطن، أي شرق الفرات، أصبحت غاية وفرصة لتجار الأزمة والفاسدين للنهب واستغلال المواطن، المنتج والمستهلك، وبالتالي على حساب مصلحة الشعب والوطن عموماً، ويتم ذلك علناً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المبلغ المقتطع والمفروض كترسيم وترفيق يتغير حسب نوع المادة والسلعة أو الغرض أو الشيء، لنصل في نهاية المطاف إلى المواد الأساسية التي تأتي من الطرف الثاني، وصولاً إلى أي مكان في الداخل السوري، مثل: «القمح والشعير» وغيرها من مواد، فبعد التكلفة والترسيم وتعب العمال أو العتالة، وعملية النقل والترفيق تصل إلى المواطن بأسعار غير عادية وتتجاوز حدود أي منطق.

إن هذه العملية، مع تعميمها على كافة السلع والمواد، ليست مصدر نهب وفساد فقط، فهي تساهم تماماً بغلاء المواد وتجويع الشعب بالنهاية، بل وتؤثر على الاقتصاد الوطني من خلال التوزيع غير العادل لثروة مهمة من ثروات البلاد، التي يستحوذ عليها قلّة من تجار الأزمة والفاسدين «الكبار والصغار»، حالها كحال بقية الثروات عبر الوساطة بين الخارج والداخل، أو في الداخل بين مناطق الوطن.

مدارس قرية الجربا تفتقر للمعلمين

منطقة النشابية في الغوطة الشرقية- ريف دمشق تتبع لها أكثر من 20 قرية، وحتى الآن تفتقر معظم مدارسها للعدد الكافي من المعلمين الأصلاء والوكلاء، بل وتفتقر للعدد الكافي من الكادر الإداري أيضاً.

■ مراسل قاسيون

ففي قرية الجربا مثلاً، توجد مدرسة تضم طلاب الحلقة الأولى والثانية بإدارة واحدة مؤلفة من مدير ومعاون مدير وأمينة سر، وهذه المدرسة موزعة على ثلاث كتل منفصلة، الحلقة الأولى بواقع 22 شعبة، وبعدد تلاميذ بحدود 1000 تلميذ وتلميذة، وعدد الشعب في الحلقة الثانية يبلغ 9 شعب، وعدد الطلاب فيها بحدود 350 طالب وطالبة، ولا كادر إدارياً خاصٌ لهذه الحلقة ولا مدرسين حتى الآن، وذلك بحسب بعض الأهالي!

الأجور المتدنية

المشكلة الأساسية، أن العمل في التعليم غير مستقطب لحملة الشهادات من الخريجين، والسبب الرئيس بذلك مرتبط بالأجور المتدنية، ناهيك عن قلة عدد هؤلاء في المنطقة.

فالخريجون من الذكور إما ملتحقون بالخدمة العسكرية، أو يعملون في القطاع الخاص، والمعلمات الخريجات، على قلتهن، «طفشن» من التدريس تباعاً، بسبب الأجور المتدنية والإرهاق والتعب المضني، مع عدم تغييب ظروف وتعقيدات سني الحرب والأزمة طبعاً، والتي أرخت بظلالها على كافة المستويات، بما في ذلك على العملية التعليمية بحلقاتها ومراحلها المختلفة.

الترميم عبر الوكالة والساعات

الترميم في النقص كان يجري من خلال التدريس بالوكالة، الذي كان يعمل به طلاب الجامعات ذكوراً وإناثاً، لكن مع تدني أجور التعليم بالوكالة أصبح هذا الأسلوب غير مستقطب أيضاً، وخاصة في الحلقة الثانية، فأجر المعلم الوكيل يقدر بحدود 36500 ليرة، وكذلك تدني أجور ساعات التعليم الإضافية من خارج الملاك، التي تقدر بحدود 300 ليرة لكل ساعة، والتي تؤدي إلى إحجام معظم الخريجين والمدرسين عن الالتحاق بالتدريس كساعات إضافية، فالساعات الإضافية مثلاً بالكاد تغطي أجور النقل، علماً أنه يوجد طلاب جامعات يودون التدريس في هذه الحلقة، ولكن كوكلاء بدلاً من التكليف بالساعات الإضافية من خارج الملاك، ومن ضمنهم طلاب في السنة الثالثة والرابعة والخامسة، برغم تدني الأجور، لكن القرار الوزاري كان قد حصر التعليم بالوكالة بالخريجين من الجامعات ومن المعاهد المتوسطة فقط، مستثنياً طلاب الجامعات ولكافة المراحل التعليمية، ومع أجر متدنٍ للوكيل كما سبق، فلن يكون هناك استقطاب للخريجين للعمل بالوكالة.

وكان قد تم اللجوء إلى إحضار معلمين من القرى المجاورة على أمل العمل بالوكالة في الحلقة الثانية، لكن مع صدور القرار أعلاه أصبح الأمر خارج إمكانية ترميم النقص الحاصل، كما أن بعض المعلمات تركن العمل لعدم إمكانية الاستفادة من أجر الساعات الإضافية.

مشكلة عامة بحاجة للحل

المشكلة قائمة ومستمرة، والأمر لا يقتصر على مدارس قرية الجربا، أو مدارس منطقة النشابية فقط، بل هي مشكلة عامة تشمل كافة المدارس في القطر، وبكافة الحلقات والمراحل، ومن غير المبرر أن يبدأ العام الدراسي وهناك بعض المواد لم يتم البدء بها في بعض المدارس حتى الآن!

القضية هامة، وبحاجة لقرارات استثنائية وعاجلة، ومن أجل بدء الحل، وبعيداً عن الخوض بعمق السياسات التعليمية، لا بد في البداية من إعادة النظر بالتالي:

أولاً: قضية الأجور بشكل عام، وأجور الوكالة والساعات الإضافية من خارج الملاك بشكل خاص.

ثانياً: السماح بالوكالة للطلاب الجامعيين كي يتم سد بعض النقص بالكادر التدريسي، ريثما تُحل هذه المشكلة وغيرها من جذورها.

ولعله كان من الأجدى استباق الافتتاح المدرسي برفد كل مدرسة بحاجتها الفعلية من المدرسين ومن الكادر الإداري، بدلاً من تفاقم المشكلة التي يدفع الطلاب والتلاميذ ضريبتها.

ترند سوري «قهر»

بالبداية حابة أشرح معنى كلمة «ترند»... هل الكلمة هي خاصة بمواقع التواصل الاجتماعي، بما إنو صرنا بعصر الإنترنت والتكنولوجيا...

■ دعاء دادو

والقصد فيها هو الوصول الـ«الهاشتاغ» لأعلى عشرة «هاشتاغات» يلي فعلياً بيزيد عدد المشاهدة والبحث عن هاد الـ«ترند» ووصوله لأكبر عدد من المشاهدين بالعالم كلو...
أما ترجمتو بالقواميس العربية فمعناه «اتجاه- تيار- مسار...»..
ما علينا...
يلي علينا منو هو هل «الترند- القهري- السوري».. يلي صارت الدنية كلها تحكي عنا، وعن يلي صار فينا من تحت راس حكومتنا المُوقرة والحشكيلات «يعني مساعدي الحكومة» تبعها كلون، بداية من الحيتان البلهموطية الكبار، ونهاية بتجار الأزمة الجداد يلي نزلو ع السوق بالأزمة...

غذاء ترف

طبعاً أول ما رح يخطر بالبال أول ما تشوف العنوان- رح نحكي عن فئة الناهبة والحرامية يلي عندا بزخ وترف بالغذا...
أبداً، هل الحكي هاد للمفقرين- المعدومين- بعيد عن المشاهدات يلي منشوفها عن الناس الجوعانة يلي بتطلع وجباتا الأساسية من حاويات الزبالة، أو من حاويات المطاعم أو أو...
المفقرين والمعدومين يلي وصلت نسبتون بسورية اليوم لأكتر من تلت رباع الشعب- يلي صار حقون بالحصول ع الغذاء عبارة عن ترف ولو كان أكلون من القلة أو العدم!!!
كل هاد بظل الغلا الفاجر والكافر بواقعون المجحف وتدني المستوى المعيشي واللامبالاة الحكومية الواضحة بوضوح الشمس واستهتارون بغذاء رعاياهم وحياتون بشكل عام...
خلوا الشعب يوصل لمرحلة «الجوع»... الناس ما عاد شبعت...
الأطفال بيضلوا يشتهوا شغلات دايقينها وشغلات سمعانين عنها مجرد سمع!!! وللأسف ما رح يحسنوا يدوقوها...
تقنينون بلش من السكر والرز للسلع الغذائية الموجودة بكترة وحارمينا منها...
لك حتى الحكومة الموقرة خلت العالم وولادها ما تشبع من الخبز الحاف!!!
خلتون يجوعوا للخبز بتخفيض كمياتو وبارتفاع سعرو...
لك حتى إذا بدكون عملت متل يلي نشرت الفتنة واشتغلت فيها... كيف؟
بما إنها وصلت الشعب لمرحلة يعتبروا فيه الغذا ترف إلون.. كمان هيه اعتبرتوا ترف للشعب، وخص نص لهل الفئة المهمشة يلي ما حدا فيون إلو خاطر يتطلع بهل الفئة ويسألون جوعانين؟؟ عم تشبعوا؟؟؟...
بإبداعاتون هي مشيو معنا ع مبدأ «شم ولا تدوق».. عجزوا عن إشباع الشعب بالحدود الدُنيا...
أي، إذا أمنوا مستلزمات شعب بيكونوا بطلوا يسرقوا وينهبوا ويستغلوا هنن والحشكيلات تبعون... لك حتى ما عاد فيون يعملوا احتكار ع السلع ويرفعوا سعرا بعدين أي والله...
وبيكونوا هون أمنوا للمواطن غذاء كامل براحة ورفاهية وهاد ليس من شيمهم وليس هدفهم!!!

لباس رفاهية

ناس مالها حسنانة تشبّع بطونها بخبز... وربطة الخبز إذا حصلوا عليها بتعتبر ترف إلون.. متوقعين هل العالم المغلوب ع أمرها تحسن تشتري واعة جديدة وتلبسها؟؟؟
لك إذا ضل حدا عم يشّحد تيابو غير الفئة الناهبة طبعاً- وحسنوا هل المفقرين يحصلون بيكونوا عايشين برفاهية بينضربوا عليها عين الله وكيلكم....
أما بالنسبة للجديد... فالعالم نسيت شو يعني مشترات تياب جديدة حتى ولو لمرة وحدة بالسنة من دون مبالغة...
أسعار السوق بالنسبة للألبسة متل ما وصفوها العالم بال «مجنونة»...
إعادة تدوير الألبسة من جيل للجيل التاني كمان صار من المنسيات يا عيوني...
البناطلين- الأحذية- التيشيرتات وغيرو وغيراتو عم ينلبسوا نفسون كل اليوم ع مدار الأسبوع أو الأسبوعين خوفاً عليهون من الغسيل...
وإذا انهروا... عم يتم تصليحون مرة وتنتين كمان...
الطفل ما عاد فيو يلبس تياب أبوه أو أخوه متل أيام زمان!!!
الطفل نفسو عايش ع بنطلون واحد وحذاء واحد وكنزة وحدة....
فمن المشاهدات الجديدة يلي ممكن تشوفها اليوم طفل هو رايح ع مدرستو أو هو راجع من مدرستو بنفس التياب...
شكلو هو ذاتو... ما بيتغير عليك إن شفتو أول الشهر أو أخر الشهر... يلي بيتغير عليك هو التاريخ واليوم بس!!
ما عاد حدا حسن يعوض أية قطعة تياب عندو ياها... الكل صار يتمسك بتيابو حتى وكأنها شي شغلة كبيرة ومهمة لا يمكن الاستغناء عنها...
الأب أو الأم حتى ولو كانوا التنين موظفين عاجزين تماماً ع تلبية جزء بسيط من احتياجات أطفالون ع صعيد اللباس حتى...
الطفل هو بذاتو... انحرم من حقو أنو يفرح بتياب جديدة متل ما كانوا أهلينا يفرحونا بتياب جديدة...

حكومة لا مبالية... مستهترة... أدن من طين وأدن من عجين... مو هاممها شي ولا عبالها شي... وفوق كل هاد ضاربتنا منية لعند الله

يا حسرتي ع هل الأطفال هدول يلي ما شافو ولا بظن إنو رح يشوفوا شي أو ياخدوا شي من حقوقون كأطفال أو ياكلوا متل العالم بعهد هيك فاسدين وحرامية...
علماً إنو الأسواق مليانة... بتنزل ع السوق عزيزي بتلاقي أشكال وألوان بس كلها مواصفات رديئة وأسعار خيالية أو جنونية متل ما لكل عم يوصفها...
وصار الكبير والصغير بيفهم شو يعني كلمة «مو لازمنا» لأنو ضمنياً حتى الولاد الصغار صارت تشوف كيف أهلون عم ينكسر خاطرون لما بيوقفوا قدام واجهة شي محل وبيشوفوا الأسعار الخيالية...
يعني من الأخر، عادي كتير تشوف ناس مالها متسولة لابسة أحذية أو تياب مهترية وماشيين فيها بالشارع وأخر همون شكلون كيف طالع...
والطفل كمان بطل يقول بدي ولازمني... خطية هل الولاد برقبتون ما غيرون... أكيد عرفتوا مين بقصد!!

طبابة إسراف

كان عنا بثقافتنا القديمة شي اسمو روحة ع الدكتور وفوتت مشافي خاصة...
بسبب تشليف الأسعار ولعبة مين بيزيد يلي حتى الكادر الطبي اتبعا... الأغلب حول ع دكانة الأدوية «الصيدلية»...
وصاروا يهربوا من نكبة أجرة الدكتور لأقل بالمعنى كلمة نكبة بالأدوية..
العالم هربت كمان من كلشي اسمو «معالجة حكومية».. المشافي الحكومية والمستوصفات الحكومية فيها اكتظاظ أكتر من الطوابير السورية وهي بكسر الهاء....
ولك حتى الروحة لعند الصيدلاني/ ة لنشكي مرضنا وتعطينا دوا صارت نكبة... لأنو الدوا لحالو اليوم صار عبء مالي ولازمو ميزانية خاصة فيه..
عندك من المسكنات للأدوية العلاجية... لأنو حتى المسكنات اليوم خربان بيت، فما بالك الأدوية العلاجية يا حباب؟؟؟

هلق نحن الكبار صرنا نكابر ع وجعنا ونقول معليش منتحمل... بس الطفل هو يلي ما بيتحمل!!!
صارت العالم حتى تحسبا لعلاج طفلها وتقول ببعض الأحيان: بلا روحة دكتور لشو الإسراف؟؟!!!
منخليه يعتمد ع مناعة جسمو.... بس وين المناعة إذا ما في غذاء بالأساس؟؟؟؟
والطفل بيمرض أكتر من الكبير... ولك حلوها إذا فيكون تحلوها...
هلق هل التلت أساسيات يلي حكينا عنون اعتبرولنا ياهون بزخ وترف واسراف ورفاهية!!
فما بالكون بالضرورات الحياتية التانية يلي فينا نقول عنها: فيها نوع من أنواع الترف عنجد؟؟
ومين المسؤول عن هل الشي؟؟
الإجرام يلي صار بحق الطفولة والأطفال مين سببوا؟؟
حكومة لا مبالية... مستهترة... أدن من طين وأدن من عجين... مو هاممها شي ولا عبالها شي... وفوق كل هاد ضاربتنا منية لعند الله إنها عم تعمل وتشتغل لأجلنا، وعاطيتنا تعليم وطبابة مجانية ومواد مدعومة ع أساس وهية بمثابة «ع الأرض يا حكم» بالنسبة ألنا...
نهبت- سرقت- كانت بمثابة أمو للفساد- عوفت العالم حياتون... شفطوا كلشي وما خلو للعالم شي حتى ع صعيد المواد المدعومة...
وهنن فعلياً يلي عم يتمتعوا بالبزخ والترف والرفاهية... وهنن عايشين بإسراف وتبزير من جيبتنا ومن حقنا.. هنن... مو المعتر والمنتوف ع الأخير يا حسرتي...
مرجع منقول يمكن صار لازم وللبد ومن الضروري تغيير الترند السوري من «قهر» لأي شي تاني.. لأن ما عاد في إمكانية أنو يستمر هالقهر أكتر من هيك.. يعني بدنا ترند جديد نحنا نساويه..
عرفتوا عليي كيف؟!

التغيرات التي تجري في القاعدة الاقتصادية الإنتاجية للمجتمع، تعقبها تغيرات في بنيته الفوقية في المجالات الاجتماعية كافة، ولكن تبرز بالدرجة الأولى في السياسات الاقتصادية، ومجمل طريقة اتخاذ القرار والإدارة العامة... وهو ما يجري اليوم. التهشم الاقتصادي الاجتماعي الناجم عن الأزمة، والركود العميق الذي دخلته البلاد خلال السنوات الأخيرة يتحوّل إلى إجراءات وسياسات «متطرّفة» لأصحاب القرار، عناوينها متعددة...

تصعيد «العنف الاقتصادي»..

جهاز الدولة لم يعد قادراً على تمويل النهب

موجة جديدة من الرفع الحكومي لأسعار الأساسيات، طالت البنزين والمازوت والخبز دفعة واحدة، بينما يترقب الجميع رفع جديد لأسعار مازوت التدفئة والغاز المنزلي. وأكثر من الرفع، تجتمع الحكومة بنقابات العمال وترسل مجموعة من الرسائل الواضحة «لتغييرات هامة» أبرز عناوينها: تغيرات في الدعم، تغييرات في المالية العامة، هيكلة في المؤسسات وغيرها. ولكن أياً كانت العناوين، فإن جوهرها الأساس: تعميق السير في طريق الليبرالية، باتجاه تهميش دور جهاز الدولة، وتنظيم عملية استيلاء قوى المال الكبرى «تحديداً» على ما تبقى من أدوار لهذا الجهاز. بالطبع الحكومة لم تقل هذا في تصريحاتها، ولكن لا يصعب وضع مثل هذا التنبؤ...

■ عشتار محمود

اتجاهات تاريخية لعلاقة الفساد بجهاز الدولة

تُسيّر قوى المال والفساد الكبير جهاز الدولة منذ عقود بشكل منفرد، دون وجود أية أوزان اجتماعية جدية مقابلة قادرة على التأثير على هذا السير: لا من الطبقة العاملة، ولا من المزارعين، ولا من قوى السوق والمهن الأخرى الصغيرة والمتوسطة، ولا من جموع المهمشين والعاطلين عن العمل... وخلال هذه العقود جرت تغيرات على عملية استغلال قوى المال والنفوذ لهذا الجهاز الضخم، وكان مطلع الألفية منعطفاً هاماً فيها! إذ بدت الميول الغربية تتضح، مثلاً: في تسليم قطاعات جديدة، مثل: الاتصالات الخليوية في حينها إلى أحد أهم وجوه النفوذ، عبر شراكة اقتصادية. وما كان يجري في الخفاء أصبح على العلن، وانتقل الفساد من الشراكة الباطنية والحصة من إيرادات هذا الجهاز، إلى الشراكة العلنية في الإيرادات والدور.

والمقصود بالشراكة الباطنية: الآليات المنظمة للفساد الكبير، حيث كان أصحاب النفوذ هؤلاء يعتمدون «التسلبط الإداري» على جهاز الدولة وشركاته ليحصلوا على حصة لهم من كل صفقة شراء، أو تعاقد لصالح المال العام، ثم ليحصروا تعاقداته الهامة والكبرى مع شركاتهم المشكّلة خارجه... وقد استمرت هذه العملية وتمركزت بعد الألفية في القطاعات كافة، وتحديداً في النفط والغاز، ولكنها أصبحت معلنة في قطاع الاتصالات عندما أصبحوا شركاء معلنين دون مواربة.

وبين طريقتي النهب من جهاز الدولة «شراكة من داخله وأخرى من خارجه»، أصبح هنالك أخذ ورد... حدد طابع السير في عملية التحرير الاقتصادي.

ربما يكون الدعم الاجتماعي وسياسة تثبيت الأسعار، هي واحدة من التجليات لعلاقة الفساد بالسياسات، فمثلاً: مالت قوى القرار إلى تقليص الدعم الاجتماعي، وبدأت بالتطبيق في عام 2005، في جوّ من التأثّر بالسياسات الاقتصادية الغربية، التي كانت قد أخذت تنفتح على سورية. فتم رفع سعر المازوت بمعدلات كبرى، وكذلك الأسمدة والبذار، وتم توجيه ضربة عنيفة للمزارعين، أثرت كثيراً على المناطق الأكثر جفافاً، مثل: ريف الحسكة. وكان هذا عندما توقعت النخب السورية أن أبواب الغرب ستنفتح لتزوّد سورية بالاستثمارات الأجنبية من الخليج والاتحاد الأوروبي وتركيا وغيرها، ليتبين لاحقاً أن هذا الطريق ليس معبّداً وسهلاً تماماً، بل هو مشروط بتغييرات سياسية إقليمية الطابع، وبتغييرات على البنية السياسية الاقتصادية... التي تؤثر بدورها على مستوى الهيمنة والمقدرة على النهب، وهي تحجّم من المستوى الاحتكاري لإدارة الموارد، وتفرض شركاء خارجيين على دائرة النفوذ الضيقة، وترفع أوزان قوى أخرى في السوق الداخلية. ولجملة عوامل اضطرت القوى الاقتصادية الحاسمة في سورية أن تهدّئ قليلاً من مسيرة التحرير الاقتصادي والخصخصة، ولجأت إلى الانفتاح التجاري، واستقبلت قليلاً من الاستثمارات العقارية والمصرفية.

لقد أبقت قوى النفوذ على دور جهاز الدولة، وأضعفته جزئياً وليس كلياً في مسيرتها نحو الليبرالية قبل الأزمة، ومن ضمن الأسباب الأساسية لذلك: أنه كان لا يزال قادراً على تحصيل معدلات ربح هامة واستثنائية من احتكار نهبه. فلم يكن من السهل التخلي عن كامل دعم المشتقات النفطية، حيث كان النفط يستخرج من الحقول السورية بشراكات مع شركات غربية، وعقود مع وكلاء خدمات نفطية آخرين، وبتكاليف استخراجية قليلة، بينما يتم تسعيره بالسعر العالمي، ثم يتم تخصيص مليارات في الموازنات العامة لتخفيض سعره في السوق المحلية! ثم تتم عملية نهب منظمة للمشتقات قليلة السعر، عبر شبكات التهريب الكبرى إلى لبنان بالدرجة الأولى، كما أن الطحين المدعوم كذلك الأمر هو مورد نهب هام...

وقد استمر الدعم والنهب عبره طالما أنّ جهاز الدولة يستطيع الإنفاق عليه، ورغم دوره في الفساد تاريخياً، إلا أنّه لعب دوراً في تخفيض مستويات الكلف الإنتاجية والمعيشية في سورية، بما يتناسب مع مستوى الأجور والقدرة الشرائية المنخفضة للسوريين! لقد سمح الدعم الاجتماعي للطاقة والطحين باستمرار القدرات الإنتاجية وقدرات الاستهلاك العام

مقارنة بين نفقات الحكومة على الدعم وبين إيراداتها من ارتفاع أسعار السلع

السوري بحدودها المتوسطة إلى الدنيا قبل الأزمة.

الدعم خلال سنوات الأزمة مراحل وتغيرات..

خلال سنوات الأزمة، عاد الدعم الاجتماعي ليتوسع ككتلة نقدية، وارتفع من 10 مليارات ليرة في 2012 إلى 774 مليار ليرة في 2019، ومن قرابة 150 مليون دولار إلى 1,1 مليار دولار... وهذه الزيادة كانت على مراحل... ووراءها ما وراءها.

حصل رفع هام في كتلة الدعم في عامي 2012–2013 وتحديداً بعد خسارة النفط المنتج محلياً... أمّا لماذا؟! فلأن الوضع الاجتماعي لم يكن يسمح بتصعيد اقتصادي حكومي عنيف، وكان التصعيد السياسي كافياً لرفع درجة احتقان المجتمع، وكانت الحكومة مضطرة لمواكبة تدهور قيمة الليرة، واستمرار تأمين المشتقات بأسعار منخفضة نسبياً. ولكن مع اشتداد العنف وتدويل الأزمة السورية عادت السياسات الاقتصادية لتضرب عرض الحائط بالآثار الاجتماعية للوضع الاقتصادي، وأصبح شعار «الأمان أولاً» شماعة تسمح بإحداث تغيرات كبيرة في الجانب الاقتصادي.

فخلال الأعوام بين 2014–2016 تمّ تقليص كتلة الدعم بنسبة 60% تقريباً بالمقارنة مع عام 2013، والأهم: أن هذا ترافق مع عمليات رفع أسعار المواد التي تبيعها الحكومة لتغطي نسبة هامة من تكلفة الدعم من 93% في 2014، إلى أن أصبحت هذه الكتلة تبلغ أكثر من ضعفي تكلفة الدعم في 2016.

أي: بالمحصلة تمّ منذ ذلك الحين إلغاء عبء الدعم، فالحكومة تبيع بالمجمل أكثر مما تنفق لتخفيض الأسعار، وهذا طبعاً وفق الموازنات الحكومية التي لا تعلن أرقام تحقيقها الفعلية، فقد يكون الدعم أقل من ذلك، والإيرادات أعلى!

خلال هذه المرحلة كان النفط من الائتماني الإيراني يتدفق بانتظام تقريباً، ومدفوعات الدعم هذه كانت تسجّل على الورق ولا تدفع بمجملها للإيرانيين... بينما تستمر عملية تهريب المواد المدعومة.

المرحلة التالية بين 2017–2019 شهدت إعادة رفع كتلة الدعم المعلنة بمعدلات كبيرة، رغم أن عام 2017 شهد زيادة هامة في إنتاج النفط والغاز المحلي بالمقارنة بـ 2016، وشهد استقراراً في سعر صرف الليرة، وشهد أيضاً رفع أسعار المنتجات المدعومة بمجملها في عام 2016.

الزيادة في كتلة الدعم ارتبطت عملياً بزيادة كتلة المواد الأساسية المستوردة، إذ ارتفعت المخصصات لاستيراد المحروقات والقمح، التي تتم عبر وكلاء أساسيين لا يبتعدون كثيراً عن دوائر المال والنفوذ الضيقة. وقد زادت الكتلة نظراً للتقطع الذي بدأ يظهر في تدفقات الائتماني الإيراني منذ عام 2017 أي: قبل اشتداد العقوبات الاقتصادية، وأصبح على الحكومة أن تدفع «كاش» مقابل كل شحنة وبأسعار مرتفعة، وبدأت «أول بشائر» عملية فك احتكار الدولة لاستيراد وتوزيع المحروقات، ففي 2017 صدرت القرارات التي تسمح للصناعيين مثلاً باستيراد المازوت لصالحهم. ثم تأسست شركة تكامل ومشروع البطاقة الذكية، لتكون شريكاً لجهاز الدولة في عملية توزيع المواد المدعومة من مشتقات وغيرها.

تعميق السير في طريق الليبرالية باتجاه تهميش دور جهاز الدولة وتنظيم عملية استيلاء قوى المال الكبرى «تحديداً» على ما تبقى من أدوار لهذا الجهاز

هنا بدأ الدعم يأخذ مباشرة شكل دعم المستوردين، الذين يفرضون أسعاراً أعلى من الأسعار العالمية بنسب هامة، ويتم الدفع لهم من مخصصات المال العام، بينما يدفع المواطنون أسعاراً قريبة من الأسعار العالمية في معظم المشتقات المباعة، وبالمحصلة، غطت إيرادات فروق الأسعار مبالغ الدعم الضخمة أيضاً في أعوام 2017 وحتى 2019 كما تشير الموازنات.

إضافة إلى ذلك استمر– بطبيعة الحال– النهب من مخصصات الدعم، وإن لم يكن عبر التهريب، بل عبر أزمات نقص الوقود المتكررة والدورية، وتوفّره دائماً في السوق السوداء، كآلية متكررة لرفع سعر المواد، وهي عملية مستمرة حتى اليوم.

«تآكل الإيرادات العامة» منعطف جديد

لا يختلف ما يحدث اليوم عما كان يجري خلال السنوات الماضية، فكتلة الدعم الآتية من الإنفاق العام، يذهب الجزء الهام منها للمستوردين الذي يفرضون تكاليف أعلى من السعر العالمي، ويحصلون على نسبة قد تصل لـ 40% من نفقات المازوت والبنزين، بينما يدفع المستهلكون أسعاراً تقارب السعر العالمي، باستثناء مواد قليلة يتم رفعها تدريجياً، حيث تسعى الحكومة إلى تخفيض الدعم، وزيادة الحصيلة التي يدفعها المستهلكون، لتستطيع أن تنفق على تكاليف المشتقات النفطية والقمح المستورد، وتكاليف ربح المستوردين.

ولكن، الفارق الجدي اليوم هو في التراجع الحاد في إيرادات المال العام، والنقص في السيولة، وتدفق الأموال الذي اشتد في 2019 مع تشديد العقوبات، والتراجع الحاد في الإنتاج الاقتصادي، وتدهور الليرة وهروب الأموال، والتراجع في الاستيراد والتصدير. إن نقص السيولة يعني: عدم القدرة على تأمين جهاز الدولة لهذه المواد حتى عبر المستوردين، إلا بمقادير قليلة، وهو سبب النقص والأزمات الحاصلة اليوم... حيث دفعت سلسلة نهش جهاز الدولة تاريخياً إلى تراجع قدرته على خلق الدخول والاستثمار في الظروف الحالية... لقد فقدت «البقرة الحلوب» قدرتها على توليد الدخل لهؤلاء بسبب إفقار المجتمع ودهورة الإنتاج و«تنشيف» موارد المال العام كنتيجة. وهم الآن قد يكونون في المرحلة التي يريدون أن يعرضوها للبيع، ويشتروها!

إعلانات الحكومة اليوم لا تقتصر على رفع أسعار المواد وتخفيض الدعم، بل تتحدث عن تغييرات في المالية العامة، وهو ما يعني عادة: معالجة العجز عبر مزيد من تخفيض الإنفاق والبحث عن زيادة الإيرادات، والرفع الكلي للدعم هو أحد أهم الإجراءات في هذا السياق، هذا عدا عن البحث عن تمويل القطاعات التي لا يستطيعون الإنفاق عليها، وفتح التشاركية فيها، كالكهرباء مثلاً.

كما تتحدث الحكومة أيضاً عن تغييرات في إدارة المؤسسات العامة، قائلة بأن الاتصالات هي نموذج يحتذى... بينما أثبتوا هم في العام الماضي كيف أن تجربة الاتصالات تحديداً مثقلة بالفساد! ولكن الحديث يجري ليس عن الشراكة الخاصة في القطاع، بل عن هيكلة واسعة في الجهاز الإداري، وتخفيف أعداد الموظفين التدريجي، وتغيير طابع عقود عملهم لتكون عقود قطاع خاص... وربما قد تكون هذه الخطة في إعادة هيكلة مؤسسات خدمية كبرى أخرى، مثل: الكهرباء والمياه، والمطاحن والأفران، والنفط والغاز، وهي المؤسسات الأهم، والتي تضم أكبر عدد من المشتغلين، بعد أن تمّ تقليص وتهميش الصناعة العامة إلى حدود قصوى.

وجميعها عمليات تمّ التمهيد التدريجي القانوني والإداري لها عبر تقليص أعداد وكوادر جهاز الدولة و«تطفيش» جزء هام من المشتغلين فيه عبر سياسة تثبيت الأجور عند حدود لا تكفي غذاءً كافياً لشخصين!

تتحدث الحكومة عن تغييرات في إدارة المؤسسات العامة قائلة بأن الاتصالات نموذج يحتذى بينما أثبتوا في العام الماضي كيف أن تجربة الاتصالات تحديداً مثقلة بالفساد!

إنّ الساعين في هذا الاتجاه العنيف ليبرالياً في مثل هذه الأزمة، يجب أن يدركوا، أن معايير المصالح الضيقة لا يمكن تركيبها قسراً فوق القوانين الاجتماعية، والأوضاع السياسية. فرفع الدعم أو تهميش ما تبقى من دور جهاز الدولة سيعني موجة جوع جديدة كبرى، سيعني أيضاً موجة هجرة للموارد المالية التي لا تزال تأمل بأن تستمر بنشاطات إنتاجية الطابع داخل البلاد، ستعني جيوشاً من العاطلين عن العمل والمهمشين، وجيوشاً من المرتزقة، وكل هذا يعني الفوضى. فعلى ماذا يبني هؤلاء؟ هل يبنون على «تدفق الأموال من الخارج»! هل ينتظرون الخليج، أم الأصدقاء أم مَنْ؟! الوقائع تقول: إن عدواً أو صديقاً لن يوظّف أمواله استثمارياً في ظل مستوى النهب وطريقة الإدارة الحالية، وحتى أكثر العقود إجحافاً في الفوسفات والمرافئ لم تستطع العمل في بيئة شديدة الاضطراب كهذه، ومرشحة للعودة إلى العنف! إنّ تجنب الفوضى يجب أن يعتمد على ترسيخ بنية إنتاجية، وإن بالحدود الضرورية للغذاء والأساسيات، مع ما يتطلبها من سياسة فعالة لتجاوز العقوبات، أمّا ما يجري لا يمتّ لهذه السياسة بصلة. فعلى ماذا يُعوّلون؟ هل يعوّلون على الفوضى ذاتها؟ القوانين التي تفعل فعلها تاريخياً تقول: إن الفعل العنيف يستتبع رد فعل عنيف آخر، قد يكون بنّاءً، وقد يكون هدّاماً، وما يجري هو عنف عميق وشامل... لا يمكن أن يستمر دون الدفع لتغييرات اجتماعية كبرى.

يستمر تسجيل أرقام تراجع قياسية في جوانب الحركة الاقتصادية الدولية جميعها خلال أزمة عام 2020، مؤخراً أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقريرها النصفي عن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة... ليتبين أنها قد تراجعت في النصف الأول من 2020 بمقدار النصف عن الفترة ذاتها من 2019، وقلت حركة الأموال دولياً بهذه الطريقة بمقدار 378 مليار دولار في 6 أشهر!

التدفقات الاستثمارية المباشرة في منتصف 2020

تراجعت بنسبة 50%

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة واحدة من أدوات تدفق الأموال الأساسية عبر العالم، إلى جانب المحافظ الاستثمارية التي تستثمر فيها الأطراف الأجنبية في الأسواق المالية للدول الأخرى، والتحويلات المالية، والمساعدات الدولية وأشكال استثمارية أخرى، من بينها القروض الخارجية. وترتفع أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI في تمويل الدول النامية، وهي المصدر الأكبر لتدفقات الأموال الأجنبية إليها، إذ شكلت ثلث التدفقات الاستثمارية في 2019 و700 مليار دولار من أصل 2000 مليار.

التراجع خلال 6 أشهر
الفروع والاستحواذ والمشاريع

تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عملياً من مستوى 777 مليار دولار في منتصف 2019 إلى 399 مليار دولار في 2020.

تأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة عدة أشكال، أولّها: هو Green–Field Investment وهي استثمارات الشركات الكبرى عبر افتتاح فروع جديدة لها في العالم، وقد تراجعت بأعلى نسبة 37% بين 2019–2020، حيث لم تقم الشركات الكبرى عالمياً بافتتاح فروع لها دولياً إلا بنسب قليلة.

الشكل الآخر هو: استثمار الشركات في الحيازة والدمج، أي: عملية شراء شركات أجنبية لشركات أخرى في دول مختلفة، وقد تراجعت بنسبة أقل 15%، حيث تزداد في الأزمات حالات حيازة شركات كبرى لأخرى أصغر، أو اتفاقيات دمج شركات مع بعضها البعض. وقد نشطت الشركات الأمريكية في هذا المجال حيث يشير التقرير إلى صفقات حيازة كبرى لشركتين في ألمانيا، وفي الهند وفي «إسرائيل»، وفي جنوب إفريقيا.

وبالعموم، تراجعت الاستحواذات في قطاع النفط والطاقة، ولكنها ازدادات بمعدلات كبيرة في قطاع التكنولوجيا، وشهدت صفقات كبرى، وتحديداً في الهند، حيث استحوذت فيسبوك على شركة جيو بلاتفورمس بقيمة 5,6 مليارات دولار، واستحوذت شركة أمريكية أخرى على شركة خدمات بريطانية بقيمة 3,7 مليارات دولار.

أما الشكل الأخير من تدفقات FDI فهو استثمار الشركات العالمية بمشاريع في دول أخرى، مثل: مشاريع تمويل البنى التحتية والطاقة، وهذه قد تراجعت بنسبة: 25%.

التراجع جغرافياً
أوروبا تراجع تاريخي

أما توزيع هذه الخسارات بناء على الوجهة التي تتدفق إليها هذه الأموال، فهو أيضاً يعكس تأثيرات الأزمة، فالدول المتقدمة التي تتدفق إليها أكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً، شهدت تراجعاً في الأشهر الستة الأولى بنسبة 75% من 397 مليار دولار إلى 98 مليار دولار «وهو الرقم المسجل في عام 1994»، وقد شكّل هذا المبلغ أقل من 22% من الاستثمارات المتدفقة عالمياً في 2020. بينما التراجع في الدول النامية أتى بنسبة أقل 16%، ومن 352 مليار دولار إلى 296 بين العامين لتحوز على 74% من التدفقات العالمية، تركزت في آسيا بمقدار يفوق نصف التدفقات.

الخسارة الأكبر هي في أوروبا، التي سجلت للمرة الأولى في تاريخها تراجعاً في التدفقات الاستثمارية بالمطلق، ومن مستوى 203 مليارات دولار في 2019 إلى «–7» مليارات دولار في 2020، ليخرج منها أكثر مما دخل إليها. بينما خسرت أمريكا الشمالية 57% من تدفقاتها، وخسرت آسيا بالمقابل 12%. وهي الوجهات الأساسية للتدفقات الدولية.

اتجاهات في دول محددة

الدول العشر التي تستقبل عادة أكبر نسبة من التدفقات الاستثمارية الأجنبية، شهدت خسارات هامة في نسبة التدفقات الواردة إليها خلال 2020. أكبرها إيطاليا التي سجلت تراجعاً بنسبة 74%، تلتها الولايات المتحدة 61%، ثم البرازيل 48% ومن ثم أستراليا وكندا والهند وفرنسا على التوالي بنسب تراجع تراوحت بين 40–25%. بينما خسرت الصين 4% من التدفقات الاستثمارية التي ترد إليها.

ألمانيا والمكسيك كانتا الدولتين الوحيدتين اللتين سجلتا زيادة في تدفقات FDI، وذلك بين أكبر 10 مستقبلين عالمياً. بارتفاع بنسبة 15% في ألمانيا و5% في المكسيك. وهي زيادة ناجمة عن عمليات الاستحواذ بالدرجة الأولى، ففي ألمانيا مثلاً: استحوذت شركتا أدفنت الأمريكية، وسينفن البريطانية على صناعة المصاعد الألمانية من شركة ثيسنكرب بحوالي 18,7 مليار دولار، بينما استحوذت إيلانكو الأمريكية على شركة باير التي تعمل في مجال الأدوية البيطرية بمقدار 6,9 مليار.

دول أخرى حققت زيادة في التدفقات الاستثمارية إليها، مثل: إيرلندا، وهي ناجمة عن تحويلات الشركات للأموال إلى فروعها «الوهمية» في إيرلندا، التي تعتبر واحدة من مراكز التهرب الضريبي عالمياً، فتفتتح الشركات فروعاً هناك لتحوّل إليها جزءاً هاماً من أرباحها، ولتهرب من دفع الضرائب في دولها الأم. أما روسيا على سبيل المثال: فقد سجلت تراجعاً كبيراً في تدفق الاستثمارات إليها من 16 مليار دولار في 2019 إلى «–1,2» مليار دولار، حيث خرج منها أكثر مما دخل إليها في النصف الأول من 2020.

أخيراً، فإن التدفقات الاستثمارية في منطقتنا تباينت، إذ استمرت بالتوسع في السعودية بنسبة زيادة 12%، بينما تراجعت في تركيا بنسبة 32%، ولكنها تبقى في تركيا أعلى من السعودية «2,9 مليارات دولار مقابل 2,6 مليارات». أما التراجع في مصر فكان الأكبر بنسبة 57% حيث تدفق إليها في النصف الأول من 2020: 1,9 مليارات دولار.

في إفريقيا لا تتعدى الاستثمارات الأجنبية المباشرة 16 مليار دولار، ومعظمها في شمال الصحراء وفي جنوب إفريقيا، ولكن يشير التقرير إلى أن الاستثمارات الصينية في القارة لم تتأثر كثيراً، وتحديداً في نيجيريا وإثيوبيا وموزمبيق.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة أبرز آليات تدفق الأموال إلى القطاعات الحقيقية عالمياً وقد تراجعت بمقدار 378 مليار دولار في 6 أشهر!

■ *تقرير UNCTAD- INVESTMENT TREND MONITOR-27-10-2020.

التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم

النصف الأول من 2020 بالمقارنة مع منتصف 2019 «%»

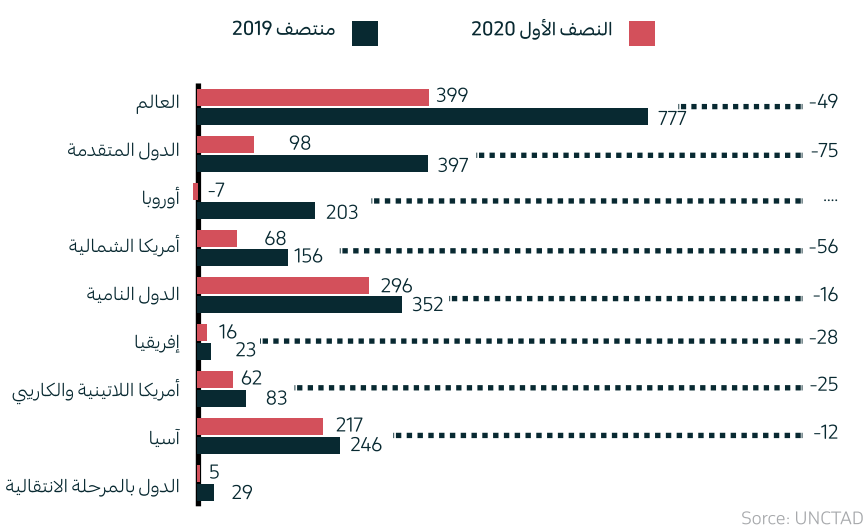

Sorce: UNCTAD

بدعة تربوية بهلوانية من خارج الواقع؟

بدعة جديدة تطرحها وزارة التربية بعيداً عن الواقع وقفزاً عليه، وهذه المرة تحت مسمى «حلوة مدرستي»، التي أطلقتها على شكل مسابقة «للإضاءة على الجوانب التربوية المميزة في المدارس».

■ نوار الدمشقي

المسابقة مفتوحة للمشاركة من قبل المعلمين والطلاب، مع وضع هامش زمني لتاريخ وصول المشاركات، وقد اقترنت بأسلوب تشجيعي من خلال منح جوائز للفائزين.

تفاصيل المسابقة

ورد على الصفحة الرسمية للوزارة بتاريخ 2020/10/29، ما يلي: «انطلاقاً من أهمية عرض الأنشطة التربوية والتعليمية في المدارس وإظهار الانطباعات الإيجابية التي تتركها المدرسة في عيون طلابها ومعلميها خلال فترة الدوام المدرسي، وحرصاً على تعزيز دور المعلمين والطلبة في إبراز قدراتهم في التعلم والتعليم، وتنمية الذائقة الجمالية لديهم، وتعويدهم النظرة الإيجابية إلى الحياة بوصفها جزءاً من معايير التعلّم الوطنيّة، تُطلق وزارة التربية مسابقة للمعلّمين والطلاب من أجل المشاركة في إرسال صور ومقاطع فيديو من حياتهم اليومية في مدارسهم لعرضها في الصفحة المخصصة على فيسبوك باسم «حلوة يا مدرستي» حتى تاريخ 15 نيسان 2021م... علماً أنه سيتم منح جوائز لأفضل عشرين طالباً وطالبة وأفضل عشرين معلّماً ومعلمة حقّقت مشاركاتهم أعلى نسبة إعجاب على هذه الصفحة، وسيتم تكريمهم في حفل خاص قبل امتحانات نهاية العام مباشرة».

مخالفة التعليمات الوزارية

في البداية لا بد من الإشارة الى أن موضوع التصوير داخل المدارس والشعب الصفية من المفترض أنه من الممنوعات، وخاصة بالنسبة للطلاب.

فالتعليمات الوزارية تقضي بعدم السماح باستخدام الهواتف المحمولة وتشغيلها داخل المدرسة، بل مع مصادرتها عند اللزوم إن اقتضى الأمر، فكيف سيتم التمكن من المشاركة بالمسابقة بحسب ما ورد أعلاه، إلّا إنْ كانت المسابقة بحد ذاتها ستكون تبريراً لمشروعية حمل الجوالات واستخدامها داخل المدارس، مع كل ما يمكن أن يقال حيال التحفظات عن ذلك، أو أنه سيتم السماح للبعض من التلاميذ والطلاب بذلك، فيما يمنع البعض الآخر، ربما وفقاً للأهواء أو عوامل المحسوبية والوساطة، وبذلك تفقد المسابقة جزءاً من مضمونها وغايتها التربوية، بل ستكون نتيجتها عكس ذلك!.

أما الجانب الآخر على مستوى مخالفة العملية التربوية والتعليمية فهو فسح المجال وتقديم الذريعة للتسيب وهدر الوقت، على حساب الحصة الدرسية، وعلى حساب الوقت الزمني الذي من المفترض أنه موجه ومخصص للطلاب والتلاميذ، وليس لأي شيء آخر!

فالمسابقة مفتوحة حتى منتصف شهر نيسان من العام القادم، أي: عند الاقتراب من مواعيد الامتحان النهائي ونهاية العام الدراسي، أي: إن هناك هدراً للوقت، وذريعة مبوبة ورسمية بذلك كانت الوزارة بذاتها مسببتها، فهل فعلاً ستكون النتيجة حصاداً تعليمياً وتربوياً؟!

أصحاب الرسالة

لن نبخس حق المعلمين ودورهم على المستوى التعليمي والتربوي في ظل مجمل الظروف الصعبة التي يكابدونها، اعتباراً من أجورهم المتدنية، مروراً بجهودهم المضنية المبذولة مع طلابهم وتلاميذهم، وليس انتهاءً بمعاناتهم في التنقل والانتقال من وإلى مدارسهم، كما نثني على الجهود الإضافية المبذولة من قبل البعض المتفاني والمبتكر، برغم قلة ومحدودية الإمكانات من أجل إتمام رسالتهم على أكمل وجه، على نفقتهم وبمبادرات شخصية وفردية، مع تأكيدنا على أن هؤلاء ليسوا قلة، لكنهم مغمورون، وهؤلاء لا ينتظرون لا مكافأة ولا جائزة، بل هؤلاء أصحاب رسالة وملتزمون بها.

وإذا كانت الغاية من هذه المسابقة تسليط الأضواء على هؤلاء فحبذا بداية السعي الجدي إلى حل مشاكلهم أو التخفيف من معاناتهم، خاصة وأن جزءاً هاماً منها مرتبط بالوزارة نفسها وبالحكومة من خلفها، وبمجمل السياسات التعليمية المعمول بها.

المسابقة مفتوحة حتى منتصف نيسان القادم عند الاقتراب من نهاية العام الدراسي أي إن هناك هدراً للوقت وذريعة مبوبة ورسمية بذلك

للجمال فقط!

نأتي إلى الجانب الأهم من القضية، حيث تبدو الوزارة وكأنها قد أتمت واجباتها على مستوى تأمين مستلزمات وضرورات العملية التعليمية والتربوية في المدارس، وعلى كافة المستويات، ولم يبق أمامها إلّا حصاد النتائج والمكافأة عليها عبر هذا الشكل من المسابقات.

ولنتصور أن أحد الطلاب صور واقع دورات المياه في مدرسته، وقد بيّن خلال التصوير الواقع المزري لهذه الدورات بصنابيرها المعطلة، أو بشبكتها الصحية خارج الخدمة، أو قام بتصوير الشعبة الصفية، وواقع الاكتظاظ الطلابي فيها، وصعوبة العملية التعليمية في ظل هذا الاكتظاظ، خاصة بما يتعلق بالأنشطة الصفية التي تحتاج لوسائل إيضاح غير متوفرة مثلاً، أو صوّر بعض النوافذ التي تفتقد للزجاج، أو غياب المدافئ، أو كيف يقوم بعض التلاميذ بتنظيف الباحات على حساب ساعات الدرس، أو شعبة صفية بلا معلمين!

ولنتصور أن أحدهم قام بتصوير انتهاء الدوام المدرسي في يوم ما، وكيف يتراكض الطلاب والتلاميذ إلى خارج المدرسة فرحين، وكأنهم كانوا في كابوس.

لا شك أن مثل هذه الصور أو مقاطع الفيديو لن تنشر، كما لن تحقق النتيجة المطلوبة على مستوى الجوائز، هذا إن لم نقل إن من سيرسلها قد ينال الزجر والعقاب!

فما يجب أن يظهر عبر الصور والفيديوهات المرسلة للمشاركة في المسابقة هي الصورة الجميلة في المدارس «وإظهار الانطباعات الإيجابية التي تتركها المدرسة في عيون طلابها ومعلميها خلال فترة الدوام المدرسي»، وما عدا ذلك من صور، ومهما كانت واقعية، فهي مرفوضة!

من المؤكد أننا لسنا بحاجة لسرد المزيد من الأمثلة، التي تمثل الواقع المأساوي في المدارس، سواء بما يتعلق بالطلاب والتلاميذ وواقعهم داخل المدارس واحتياجاتهم، أو بما يتعلق بالمعلمين وظروفهم ومعاناتهم المستمرة، داخل الشعب الصفية وخارجها.

الإعداد المسبق والمحاسبة اللاحقة

لن نبالغ بالقول: إنه من المتوقع أن تفوز بالمسابقة تلك الصور والفيديوهات المعدة سيناريوهاتها مسبقاً، مع لمسة إخراجية فنية تُظهر ما يجب إظهاره من مواضع الجمال المطلوبة وزارياً، كي تظهر الوزارة وكأنها قامت بدورها وواجبها على أكمل وجه، وربما لتجيّر لاحقاً كل أوزار تقصيرها على المعلمين والكادرات الإدارية في المدارس، وربما تحاسبهم كذلك الأمر!

فالمسابقة، بإعلانها ومضمونها، تعتبر قفزاً بهلوانياً على الواقع والوقائع، كما تمثل شكلاً فجاً من أشكال التهرب من المسؤولية، بل والمخالفة الجلية لتعليمات وزارية، وغايات تعليمية وتربوية.

الماء على القمر: اكتشاف سوفييتي منذ 1978

قبل أيام قليلة، في 26 تشرين الأول 2020، أثارت وكالة الفضاء الأمريكية ناسا استغراب وسخرية كثير من العلماء، وحتى علماء أمريكيين، بسبب إعلانها التالي: «أكد مرصد الستراتوسفير التابع لوكالة ناسا لعلم الفلك بالأشعة تحت الحمراء «SOFIA»، لأول مرة، وجود الماء على سطح القمر المضاء بنور الشمس. يشير هذا الاكتشاف إلى أنه يمكن توزع الماء عبر سطح القمر، وليس مقتصراً على الأماكن الباردة الظليلة». وخرجت أكثر الردود تداولاً على هذا ادّعاء «الأسبقية» الأمريكي الكاذب هذا، من مدير مختبر التحليل الطيفي لأشعة غاما الفضائية الروسي ميتروفانوف في حديث لنوفوستي. مشيراً إلى أنّ اكتشاف الماء على السطح القمري المُضاء بالشمس ليس جديداً، بل أنجز بالفعل «بواسطة جهاز LEND الروسي» فيما يعتبر على الأقل اكتشافاً روسياً- أمريكياً مشتركاً، كون الجهاز صنع بالتعاون مع أمريكا، وثبت على القمر الصناعي الأمريكي LRO.

■ إعداد: د. أسامة دليقان

ملخص اكتشاف 2010

بالعودة إلى المقال الذي أشار إليه ميتروفانوف نقرأ في ملخصه بالفعل ما يلي: «تُظهر بيانات LEND عدة مناطق يتم فيها تثبيط تدفق النيوترونات فوق الحرارية من السطح، مما يدل على محتوى الهيدروجين المحسَّن. ولا تتطابق هذه المناطق مكانياً مع مناطق القمر الظليلة بشكل دائم» [أي: إنها مناطق تنار بالشمس].

أول من اكتشف الماء القمري هم السوفييت

فيما يلي نورد المعلومات التي كتبها العالم أرلين كروتس Arlin Crotts في كتابه الصادر على 2014 عن جامعة كمبريدج، بعنوان «القمر الجديد، استكشاف الماء والاستيطان المستقبلي»:

بحلول أوائل السبعينات من القرن الماضي، كان الاعتقاد بجفاف القمر من الماء هو السائد. ولا سيما بين الجيولوجيين القمريين في الولايات المتحدة. لكن المهمة الأخيرة لسباق القمر، التي قام بها السوفييت، كان يفترَض أن تغير هذا الاعتقاد، لو لم يتم تجاهلها! ففي 9 آب 1976، أطلقت الرحلة غير المأهولة Luna 24 نحو القمر على صاروخ بروتون، وبعد تسعة أيام هبطت بسلام في جنوب «بحر الأزمات» على القمر Mare Crisium التي لم تكن مستكشفة بعد. في غضون 24 ساعة، نشرت منصة حفر، واستخرجت عينة أساسية من عمق مترين في القمر، خزنته في كبسولة العودة، وانطلقت مرة أخرى مع 170 جراماً من التربة القمرية. بعد أربعة أيام نجحت في دخول الغلاف الجوي للأرض فوق سيبيريا، مع أخذ العينة الأساسية إلى موسكو سليمة وغير ملوثة «على حدّ علمنا». وكانت هذه آخر مهمة قمرية للاتحاد السوفييتي.

وبفحص العينة اكتشف ثلاثة علماء الروس «م. أخمانوفا، ب. ديمنتيف، م. ماركوف» من معهد فيردانسكي للجيوكيمياء والكيمياء التحليلية التابع لأكاديمية العلوم السوفييتية، بأنّها تحوي على نسبة 0,1% من كتلتها ماءً، تمت رؤيتها بواسطة مقياس طيف الامتصاص بالأشعة تحت الحمراء «بطول موجة 3 ميكرونات تقريباً»، وهو كشفٌ يفوق العتبة بحوالي 10 مرات. كما اكتشفوا بأنّ إشارة الماء تميل إلى الزيادة كلما كانت حبيبات التربة القمرية من موضع أعمق من العينة تحت سطح القمر.

عنوان متواضِع و«العبرة ليست في الكمية»

عنوان ورقتهم الأصلي في مجلة الجيوكيمياء Geokhimiia باللغة الروسية بعددها الصادر في شباط 1978 يترجم إلى: «ماء في ثرى بحر الأزمات «لونا 24»؟» «مع إشارة استفهام» وفي الإصدار الإنكليزي للمجلة جاء العنوان «ماءٌ ممكن في ثرى لونا 24 من بحر الأزمات» Possible Regolith from 24 Water in Luna the Sea of Crises. وذلك على الرغم من أنّ الورقة بالداخل وخلاصتها تشير بشكل تأكيدي على اكتشاف الماء، وأنّه لا تظهر أية علامات تشير إلى احتمال امتصاص الماء من الهواء «تلوث العينة لاحقاً بالماء مثلاً». ولكنهم كانوا على ما يبدو غير مستعدين للمغامرة بسمعتهم في تصريحات قاطعة كثيراً بشأن عدم وجود التلوث من ماء الأرض. رغم أنهم اتخذوا كل الاحتياطات الممكنة ويؤكدون على ضرورة متابعة هذه النتيجة بأبحاث لاحقة. البعثات السوفييتية التي جلبت عينات قمرية هي «لونا 16 و20 و24» من 1970 – 1976 وجلبت ما مجموعه 327 غراماً من التربة القمرية. في حين جلبت مهمات أبولو الأمريكية الست للهبوط على سطح القمر في 1969–1972 كمية مجموعها 381700 غراماً «قرابة 382 كيلو غرام» من الصخور والتربة. فاز أبولو بسباق العينات، لكن لم يستشهد أي مؤلف آخر [قبل الكاتب سنة 2012 ثم 2014] بإنجاز لونا 24 السوفييتي، باكتشاف الماء، رغم عيناتهم الصغيرة.

اكتشاف الماء على سطح القمر المضيء تم بشكل روسي-أمريكي مشترك في 2010، أما اكتشاف الماء لأول مرة على القمر فقام به السوفييت عام 1978 بواسطة روبوت لونا-24

لماذا احتمال تلوث عينة لونا24 ضعيف؟

يذكر مؤلف الكتاب آرلين كروتس، بأنّه تواصل مع بوريس ديمينتيف «أحد المكتشفين الثلاثة» في آذار 2010 وسأله عن سلامة عينة Luna 24 الأساسية؛ فلم ينفِ إمكانية امتصاص بخار الماء من المختبر، لكن اختباراتهم أظهرت أنه احتمال ضعيف جداً. والعينة تم نقلها في بيئة معملية/ قفاز، وليس صناديق قفاز لا مائية مثل عينات أبولو. سيكون لونا 24 حالة ممتازة لمقياس الطيف الكتلي بالتحلل الحراري للتمييز بين الترطيب الأرضي، وبين ذلك المرتبط بشدة في الثرى. تم دفع Luna 24 بواسطة UDMH «ثنائي ميثيل هيدرازين غير متماثل». ورابع أكسيد ثنائي النيتروجين «N2O4» بالإضافة إلى حمض النيتريك «HNO3»، وحرقه إلى N2 وHO وCO2، مما يشير إلى أن الموقع قد يكون ملوثاً ببخار الماء من عادم الصاروخ. ولكن للحصول على نسبة 0,1% ماء من كتلة الثرى التي اكتشفت إلى عمق مترين يتطلب الأمر 15 كيلوغراماً على الأقل من الماء، مقابل حوالي 300 كغ من الوقود المستخدم للهبوط «وبالتالي حوالي 100 كغ من الماء». تسربت الغالبية العظمى من عوادم بخار الماء مباشرة إلى الفراغ، لذا فإن وصول الماء إلى العينة الأساسية بواسطة العادم يبدو غير مرجح.

طرق سوفييتية خاصة بكشف الماء

مع النيوترونات فوق الحرارية والرادار الذي يتتبع المياه القمرية، تم تطوير طرق إضافية. وإحدى التقنيات المستخدمة في عينات Luna 24 تمّ تطويرها بواسطة أخمانوفا وزملائها: امتصاص الضوء عن طريق ترطيب المشابك المعدنية لحبوب الغبار. يحدث نطاق الامتصاص هذا حوالي 2,9 ميكرون من الطول الموجي في الأشعة تحت الحمراء القريبة، بسبب زيادة طاقة الاهتزاز «والدوران» لجزيئات الماء. نظراً لأن هذه الاهتزازات تتوافق جزئياً مع تمدد وتقلص الرابطة بين الأكسجين وذرة الهيدروجين، فإن هيدروكسيل الجذور الحرة «OH» يمتص أطوال موجية مماثلة. يظهر الماء «والهيدروكسيل» أيضاً في الغلاف الجوي للأرض، لذلك يمتص نطاقاً جوياً مشابهاً في العديد من هذه الأطوال الموجية.

لونا 25 الروسية إلى القمر في 2021

أوردت وكالة روس– كوزموس الخبر التالي في 7 أيار 2020: «من المقرر في عام 2021إطلاق المركبة الفضائية الروسية Luna–25، والتي ستكون امتداداً للمحطات السوفييتية التي تحمل الاسم نفسه. في الوقت الحاضر، أعمال تطوير Luna–Glob والتي في إطارها Luna–25 المركبة الفضائية التي يتم إنشاؤها، هي في مرحلة الاختبار الأرضي للمنتجات التجريبية. ومن المقرر الانتهاء من إنتاج واختبار المركبة الفضائية Luna–25 في صيف عام 2021. والخطوة الإلزامية في إنشاء المركبة الفضائية، هي الاختبارات الكهربائية والوظيفية اللازمة لتأكيد الخصائص المحددة لجميع المكونات. ستبدأ اختبارات الجهاز المجمع في الربع الأول من عام 2021. ومن المقرر إطلاق المحطة الآلية بين الكواكب لونا–25 إلى القمر الطبيعي للأرض في 1 تشرين الأول 2021»

واشنطن ترسل دعواتها فهل من مستجيب؟!

تماشياً مع سلوك الولايات المتحدة المحموم لمواجهة الصين، وبناء تحالف مضاد لها في آسيا، قام وفدٌ أمريكي رفيع المستوى بزيارة للهند لتليها جولات متفرقة أخرى في آسيا، وليكون العنوان العريض المعلن والمكرر لهذه الزيارات هو: «وضع حدّ لنفوذ الصين المتنامي» وبناء هذا التحالف «الواعد» والقادر على التعامل مع «التهديد الصيني».

■ علاء أبوفرّاج

استضافت العاصمة الهندية نيودلهي الجولة الثالثة من اللقاءات الأمريكية– الهندية، والتي تعرف باسم «2+2» لأنها تضم وزراء الخارجية والدفاع من كلا البلدين. وتركز هذه اللقاءات حول آفاق وإمكانية التعاون الإستراتيجي والعسكري والاقتصادي بين البلدين، ولكن الهدف الأساس والمعلن من هذه المشاورات واللقاءات، هو آفاق تجنيد شبه القارة الهندية لصالح الولايات المتحدة في معركتها ضد الصين، وتحديداً عبر توحيد جهود مجموعة كبيرة من دول آسيا لتشكل طوقاً برياً وبحرياً في وجه التنين الصيني.

على ماذا جرى الاتفاق؟

جرى الإعلان عن توقيع 5 اتفاقيات بين البلدين شملت مجموعة متنوعة، منها: التعاون في مجال الطاقة النووية، والتعاون العلمي في علوم الأرض، بالإضافة إلى اتفاقية للتعاون في مجال الطب الشعبي الهندي. لكن الاتفاقية الأبرز بين تلك التي جرى التوقيع عليها هي التي أعلنتها وزارة الدفاع الهندية يوم الإثنين 26 تشرين الأول، وهو اتفاق عسكري لتبادل بيانات الأقمار الصناعية «BECA»، والذي يمكّن الهند من الوصول إلى البيانات الطبوغرافية والبحرية، وتلك المتعلقة بالطيران والفضاء الجوي، من أجل زيادة دقة أسلحة، مثل: الصواريخ والطائرات المسيرة. يجري الحديث أيضاً عن رغبة واشنطن بيع طائرات F18 الأمريكية إلى الهند، وذلك في محاولة جادة لتأمين بدائل عن السلاح الروسي الذي بات مطلوباً من قبل الهند أكثر من أي وقتٍ مضى، لكن وحسب وسائل إعلام أوروبية يتبين أن الهند لا تسعى إلى شراء المعدات الحربية فحسب، بل تأمل في أن تحصل على التكنولوجيا الخاصة بهذه الأسلحة، لكي تستطيع تصنيع هذه المعدات العسكرية على أراضيها. لكن لا يبدو أن لدى واشنطن نيةً للقيام بذلك، ومن هنا يبدو أن لروسيا حظوظاً أكثر ببناء هذا النوع من الشراكة مع الهند.

ويبدو بشكل واضح من خلال رصد تصريحات وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو ووزير الدفاع مارك إسبر، أثناء اللقاء الذي تم في نيوديلهي، وجمعهم بنظائرهم في الهند، أن الولايات المتحدة ترى في الخلاف الحدودي الهندي– الصيني فرصة حقيقة لتأجيج الشقاق الحاصل، أملاً في تسخير الرؤوس الحامية لخدمة المصالح الأمريكية في آسيا، فدور الوسيط الذي سعت الولايات المتحدة إلى لعبه في حل النزاع الهندي الصيني لم يعد كافياً لإخفاء النوايا الأمريكية الخبيثة، فكانت المباحثات العسكرية هذه منصبّة على توريط الهند أكثر في نزاع عسكري مع جارها العملاق الذي يتفوق عليها عسكرياً، لذلك دار الحديث حول تطوير قدرات الجيش الهندي في مواجهة خصمه الصيني المفترض، عبر تمكين الهند من الوصول إلى بيانات حساسة وتطوير قدرات جيشها، لخوض معارك في الظروف الجوية القاسية والباردة «نظراً لأن جبال الهيملايا هي المكان المفترض لهذه المعارك».

الرد الصيني

لم يحاول وزير الخارجية الأمريكي إخفاء سبب جولته الآسيوية هذه، بل أعلن صراحة عن المواضيع المدرجة على جدول الأعمال ضمن هذه اللقاءات، ليكون من ضمنها «التصدي لتهديدات الأمن والحرية التي يمثلها الحزب الشيوعي الصيني»، وليتابع هذه التصريحات في سريلانكا لاحقاً، حيث وصف الحزب الشيوعي الصيني «بالحيوان المفترس»، مدّعياً أن بلاده إنما تسعى إلى السلام والعلاقات الطيبة مع الجميع».

وبالإضافة إلى هجومه المتكرر على «الشيوعي الصيني»، أعاد وزير الخارجية الأمريكي حديثه حول ضرورة تحميل الصين للمسؤولية عن انتشار فيروس كوفيد–19 وضرورة دفعها للتعويضات لكل من تضرر من هذا الوباء العالمي.

من جانبها ردت السفارة الصينية في الهند عبر بيانٍ رسمي على ما قاله بومبيو، وحثت السفارة الولايات المتحدة على «احترام الحقائق وهجر عقلية الحرب الباردة والعقلية الصفرية، والتوقف عن المبالغة فيما يسمى «تهديد الصين» والتوقف عن أفعالها الخاطئة التي تقوض السلام والاستقرار الإقليميين»، وأملت السفارة في بيانها «أن يستطيع السياسيون الأمريكيون التركيز على استجابتهم للجائحة، وحماية الأرواح بدلاً من تحويل اللوم إلى آخرين». أما فيما يخص المشكلة الحدودية مع الهند، فقد ذكر بيان السفارة الصينية بأن هذه المسألة هي مسألة ثنائية بين البلدين اللذين يقومان بشكل ثنائي بنقاش الانسحاب وعدم التصعيد في المناطق الحدودية، من خلال قنواتهم الدبلوماسية والعسكرية، وذكّر البيان: أن «الصين والهند لديهما من الحكمة والقدرة ما يمكّنهما من التعامل مع الخلافات القائمة بينهما بطريقة مناسبة. وليس هناك مجال لتدخل طرف ثالث».

بعد مرور 13 عاماً على «الحوار البناء» أصبح النفوذ الصيني أكبر وأمتن وأصبح الوزن العسكري الصيني أعلى بمراحل مما كان عليه قبل عقدٍ من الزمن

متى تنتصر واشنطن في آسيا؟

لا يمكننا القول: إن الهند ترغب في أن تدعم موقفها في مواجهة الصين، ويبدو واضحاً أنها تعول ولو جزئياً على دعم أمريكي في هذه المعركة، وبالوقت الذي يرى بعض الخبراء العسكريين أن للاتفاقية الموقعة بين البلدين أهمية حقيقية، يرى آخرون أن ما جرى الاتفاق عليه لن يقلب الموازين، ولن يسهم في انقلابات غير محسوبة في المنطقة، وهو ما نرجحه.

لكن ما ينبغي الوقوف عنده هو سبر ما أنجزته واشنطن في آسيا حتى اللحظة، فالحوار الأمني الرباعي المعروف باسم «Quad» والذي انطلق بدعم من واشنطن منذ 2007، والذي ضم كلاً من اليابان وأستراليا والهند والولايات المتحدة كان يسعى إلى وضع حد للنفوذ الصيني المتسارع، حتى لو تطلب الأمر إجراءات عسكرية وأمنية، فبعد مرور 13 عاماً على هذا «الحوار البناء» أصبح النفوذ الصيني أكبر وأمتن، بل وأصبح الوزن العسكري الصيني أعلى بمراحل مما كان عليه قبل عقد من الزمن، وأصبحت حتى الدول الأربع «المتعاضدة» في مواجهة الصين ترغب في حفظ طريق العودة مع بكين، لما باتت تلعبه هذه الأخيرة من دورٍ كبير في المنظمات الدولية وفي الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من أن واشنطن لم تتعب بعد من جولاتها المكوكية، إلا أن الوقت قد حان لنقاش الجدوى من كل هذا! فالحلف السياسي العسكري الذي ترغب واشنطن ببنائه كسياج للصين، لم يكبر كما أملت، بل إن المضحك أكثر هو أن الدول الأربع هذه هي الهند التي وإن كانت تختلف مع الصين في عدد من القضايا، إلا أنها شريكٌ لها ضمن دول بريكس، وعلى علاقة طيبة مع روسيا حليف الصين الإستراتيجي، وهناك أستراليا التي ما أن شعرت أن وجودها في هذا التحالف قد يهدد علاقاتها مع الصين حتى بدأت تتردد في المضي بهذا الطريق الموحش، مما يجعل هذا التحالف قائماً على اليابان التي ستكون مضطرةً لحساب خطوات منفردة كهذه، وخصوصاً بسبب جيرانها «الصين وروسيا وكوريا الشمالية» مما يجعل الولايات المتحدة وحيدة مجدداً في حفلة الشؤم هذه!

موجة ثانية لكورونا وموجة ثانية من «الربح»

مع عودة الموجة الثانية من جائحة كوفيد-19، يعود تطبيق سياسة الإغلاقات الجزئية، أو الكاملة على دول العالم، بسبب خطورة الوضع، مؤكدة نتيجة واحدة، هي: فشل كل هذه الحكومات في التصدي للوباء في موجته الأولى، وجعلنا بذريعة «مناعة القطيع» فريسةً سهلة للفيروس.

■ يزن بوظو

مع كتابة هذا المقال، سُجل نحو 46 مليوناً ونصف مصاب «كوفيد-19» حول العالم، 9 ملايين ونصف منهم في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو 10 ملايين في أوروبا، علماً بأن الأرقام الحقيقية «غير المسجلة» تتجاوز هذه الأرقام بأضعاف حسب تقديرات الخبراء.

وقد أعلن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، في يوم السبت، عن إعادة فرض «الإغلاق الشامل» على المملكة المتحدة لمدة شهر ابتداء من 4 نوفمبر/ تشرين الثاني، بعد أن تجاوزت حالات الإصابة بكوفيد-19 في بريطانيا حاجز المليون، وتحذير العلماء من أن الفيروس ينتشر بشكل أسرع من أسوأ توقعاتهم.

إذ سجلت بريطانيا أكبر عدد رسمي من حالات الوفاة في أوروبا بسبب كوفيد-19، كما سجلت أكثر من عشرين ألف حالة إصابة جديدة بفيروس كورونا يومياً، بعد سياسة «مناعة القطيع»، وحذر العلماء من احتمال تجاوز السيناريو «الأسوأ» المتمثل في وفاة ثمانين ألف شخص.

ومع الارتفاع المهول للإصابات في عدد من البلدان الأوروبية، قررت النمسا واليونان أيضاً تشديد إجراءات الإغلاق؛ لتفادي مزيد من الضحايا والحد من انتشار كورونا.

إغلاقات «شاملة» وحكومات «حنونة» ترضخ لرغبات شعوبها

بدأت موجة الإغلاقات الأخيرة في أوروبا، حيث أعلنت فرنسا، ثم ألمانيا، وأخيراً بريطانيا، عن تطبيق ما أسموه «إغلاقاً كاملاً» أو «شاملاً» كما في الحالة البريطانية، على البلاد، بيد أنّ هذه الإغلاقات «الكاملة»، إذا ما تتبع المرء قائمة استثناءاتها التي تشمل فيما تشمل: المدارس والعمل! بالإضافة إلى ممارسة الرياضة وشراء الأساسيات والأدوية ورعاية الحالات الخاصة وغيرها، مع طلب الالتزام «بالحجر الطوعي» في المنازل من قبل المواطنين، أو فرض حظر تجول جزئيّ وبأوقات محددة... إلخ، فإن خلاصة كل هذا تصبّح ما تُدعى بالإغلاقات «الكاملة أو الشاملة» ليست أكثر من إغلاقات جزئية ومحددة زمنياً.

ولو قُدر لهذه الحكومات ألّا تقيم حتى هذه الإغلاقات الجزئية، لضمان سير اقتصادها الخاص، وتدفق أموالها وأرباحها، لما فعلته، وهو ما تستثمره من خلال التظاهرات التي تطالب بـ«عدم الإغلاق» وعدم «فرض ارتداء الكمامات» وغيرها، لتصبح ذريعةً بيد الحكومة لتختبئ خلفها... فهل يُعقل لها أن ترفض رغبات شعوبها التي لا تريد «إجراءات مكافحة الكورونا»؟

لكن، وبالنسبة لهذه التظاهرات، سواء في أوروبا أم أمريكا الشمالية أو اللاتينية وغيرها، وحتى لعموم السكان، فإن بها سيكولوجيا واحدة عامة باتت تجمعها وتحركها تجاه هذه القيود، اختصارها: بئس وفشل تجربة الإجراءات والإغلاقات السابقة التي لم تسفر عن أي أثر جديّ في القضاء على الجائحة أو احتوائها، وجل ما أنتجته تضييقٌ حياتي، وطردٌ من العمل بذريعة الوباء، وارتفاع مستويات البطالة، ونشر الذعر والخوف، وفقدان بعض المواد والأساسيات، ومنع التجمعات، وانخفاض مستويات المعيشة وتقليص الأجور، وتقليص أماكن الأنشطة الترفيهية وإلخ.. وكل ذلك ليُنتج لهم:

سَطّر النصر السياسي في معركة «الوباء الفيروسي» لدول الشرق انطلاقاً من هدف «الحياة والإنسان» في مواجهة «المال والربح» في الغرب

موجة ثانية! بل ويجري تسويقها على أنها «أوسع» و«أكبر من المتوقع».

على أيّة حال، فإن هذه الإجراءات عموماً، ورغم عدم سعيها- ولا حتى قليلاً- في القضاء على الجائحة، إلا أن هدفها ذي الحدّ الأعلى، هو محاولة إبقاء منحنى عدد الإصابات تحت خطّ قدرة الجهاز الصحي في البلاد على التحمّل، ولا نظلم «حكومةً» حين نقول: إن هذا الهدف بحد ذاته يُعبر عن إدارة هذه الحكومات لاستثمار الوباء في القطاع الصحي، واستدرار الربح من الأزمة، عبر الأدوية، وعبوات الأوكسجين، والمنافس، والمعقمات، والكمامات، والتجهيزات الطبية، حيث جميعها سوقٌ مربحٌ وأساسي.

«تفاجأنا» للمرة «الألف»

قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في كلمة له، الأربعاء: «مثل كل جيراننا، يغرقنا التسارع المفاجئ للوباء بفيروس يبدو أنه يكتسب قوة مع اقتراب الشتاء، وانخفاض درجات الحرارة»، وأضاف «مرة أخرى، يجب أن نتحلى بالكثير من التواضع، فنحن جميعاً في أوروبا متفاجئون بتطوّر الفيروس»، قبل أن يعلن عن فرض حجر لمدة شهر واحد على الأقل.

لجونسون وميركل وترامب والعديد من هؤلاء الساسة «المتفاجئين العظام» تصريحات مشابهة لماكرون حول «تفاجئهم» هذا... مثلما تفاجأوا بالموجة الأولى بعد كل التحذيرات الصينية، وكل تحذيرات منظمة الصحة العالمية، وبعد مصيبة إيطاليا، التي أعطتهم، مثلما كانوا يمتلكون الآن، الكم الأكثر الكافي من الوقت للقيام بالتجهيزات والإجراءات المطلوبة، لا للتحكّم بعدد الإصابات وتناسبه مع الجهاز الصحي، وإنما حرفياً لمحاصرة واحتواء الجائحة تماماً، وإبقاء الفيروس تحت المراقبة على أعلى وأوسع مستوى.

والآن نقولها مرةً بعد أخرى: إذا ما استطاع الصينيون- الذين لم يمتلكوا أي وقت لأية تجهيزات، وذوي التعداد السكانيّ الهائل، وأول من أصيب بالجائحة- محاصرة الوباء والتحكم به وسقفه عند مرتبة الـ 80 ألف مصاب، فلا شيء يمنع أية دولة أخرى من القيام بالمثل، بأعلى درجات التنظيم بعد تسخير كل التكنولوجيا المطلوبة للهدف «الإنساني»، بيد أن الفرق، كله، هو الهدف «الربحي» خلف شعارات الديمقراطية والحرية والإنسانية الجوفاء الخالية من مضامينها في المنظومة الغربية.

اللقاحات والنصر السياسي

في الحقيقة، بعد فشل حكومات المال في التصدي للجائحة، وبعد رد فعل الشعوب اتجاه إجراءاتها الخلبية، أو مناعة قطيعها، فإن الحل الوحيد المنتظر هو اللقاحات، بيد أنه حتى هذا الأمر يمضي بمضاربة ومنافسة في السياسة والربح على أعلى مستوى بين هذه الحكومات، وشركات الأدوية من خلفها، فلا يمكن السماح للقاحات الروسية والصينية أن تغزوا العالم! هذا ما يعملون عليه، حقاً، بيد أنهم، وعلى الرغم من توصلهم إلى عدد من اللقاحات أيضاً، تبقى كلف إنتاجه بسبب «عقدة الربح المستشرية» أعلى من نظرائه الشرقيين، وأغلى على الحكومات وشعوبها... إن النصر السياسي في معركة «الوباء الفيروسي» قد سطّر لدول الشرق، انطلاقاً من هدف «الحياة والإنسان» في مواجهة «المال والربح» في الغرب.

الكيان الصهيوني...

مظاهرات تسبق الإعصار القادم..

رغم الجوائز الكثيرة التي حصل عليها الكيان الصهيوني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وكان آخرها الاتفاق الأولي لتطبيع العلاقات مع السودان، إلا أن الأزمة الداخلية تتفاقم بشدة، ولا يبدو أن هناك حلّاً في المدى المنظور. فإلى جانب أزمة الحكم القائمة، أدى تفشي فيروس كورونا إلى آثار اقتصادية كارثية، مما أغضب الشارع لدرجة أن كل اتفاقات التطبيع التي حصلت حتى اللحظة لم تكن كافية لصرف أنظاره عمّا يجري داخلياً.

■ عتاب منصور

احتشد الآلاف في مظاهرات في القدس المحتلة وعدد من المدن، وتجمع المتظاهرون- كما جرت العادة في سلسلة المظاهرات السابقة- في محيط مقر الإقامة الرسمية لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي بات يشكّل بالنسبة لآلاف المحتجين، مشكلة لا مجال لحلها إلا عبر تقديمه للمحاكمة.

«هو المسؤول عن كل ما يجري!»

طالب المتظاهرون مجدداً باستقالة رئيس الوزراء، وإجراء انتخابات نيابية جديدة، واعتبر الشارع أن نتنياهو هو المسؤول الأول عن نتائج السياسة السيئة في التصدي لفيروس كورونا، والذي كانت لنتائجه الاقتصادية أثرٌ كبير على المستوى المعيشي للملايين.

فشكّل الإغلاق الأول المرافق للموجة الأولى آثاراً اقتصادية مدمرة، ولم يمكّن الحكومة من إيقاف المظاهرات الساخطة، لذلك يميل بعض المحللين للقول: إن نتنياهو حريصٌ هذه المرة لا على صحة السكان، ولا على المهن التي تضررت في الإغلاق الأول، بل يسعى من خلال الإغلاق الجديد إلى وضع حد لهذه المظاهرات، عبر تشديد إجراءات الحجر، وإعاقة التجمعات الكبيرة، تحديداً تلك القريبة من مقر إقامته. لكن ما يجري على الأرض لا يوحي بإمكانية احتواء المظاهرات فالحكومة نجحت بتفريق التجمع الأساسي، وتقليل الأعداد المشاركة به، لكنها خلقت بذلك مئات البؤر الأخرى التي لم تكن في الحسبان، والتي باتت تستقطب شريحة لم تكن فاعلة حقاً ضمن موجة الاحتجاجات السابقة.

المشكلة الكبرى

رغم أن ما شهده الكيان الصهيوني من أزمات داخلية يشابه في شكله الظاهري مشاكل دول العالم الأخرى، فأزمة الحكم باتت أزمة عالميةً تقريباً، وكذلك الأزمة الاقتصادية التي زاد فيروس كورونا من حدتها وتسارعها، باتت أيضاً أزمة عالمية ولا يمكن استثناء إلّا دول قليلة، تلك التي ستعاني من نتائج اقتصادية أقل من غيرها. لكن ما يميز الكيان أن أزمته باتت أزمة وجود، فالتراجع الأمريكي والانسحاب من المنطقة، والذي شكّل دافعاً إيجابياً لتطور عدد كبير من دول المنطقة يشكّل للكيان كابوساً حقيقياً، فعلى الرغم من الرعاية الطويلة، والتي استمرت عقوداً طويلة، إلا أن طفل الإمبريالية هذا لم يفطم بعد! ويبدو أنه غيرُ جاهز بعد لملاقاة العالم الخارجي وحيداً، لذلك حاولت الولايات المتحدة القيام بكل ما تستطيع خلال فترة زمنية قصيرة، فكان الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لـ «إسرائيل» وكان الاعتراف بالجولان السوري المحتل بوصفه «أرضاً إسرائيلية»، بالإضافة إلى صفقة القرن وما رافقها من تطبيل. لتبدأ بعدها حملة واسعة من التطبيع مع دول المنطقة ليملك الكيان الصهيوني بذلك حلفاءً ضمن الدول العربية، أكثر مما يملك في مناطق أخرى من العالم! ومع ذلك لم تتمكن «حقنة الأدرنالين» هذه من تنفيذ المطلوب. فنتنياهو لا يزال وسط رمال متحركة، والولايات المتحدة لم تستطع حتى اللحظة تأمين مناخٍ آمنٍ للكيان، ومع ذلك لن يكون من الممكن تأجيل المحتوم أكثر من ذلك. فالأشهر القليلة القادمة ستحمل مناخاً مختلفاً تماماً سيكشف قدرة الكيان على مقاومة الظروف الجديدة المحيطة.

التداعيات الاقتصادية

تراجع الناتج المحلي داخل الكيان الصهيوني بنسبة وصلت بنسبة 34,8% في الربع الثاني من العام الجاري، كما انخفض الإنفاق على الاستهلاك الشخصي بنسبة 44%، هذا بالإضافة إلى ضربات كبيرة لقطاع العقارات، حيث انخفض الاستثمار في هذا القطاع إلى 30,3%، أما قطاع التصدير فقد انخفض بنسبة 27,9%. وكذلك شهدت الخدمات المالية انخفاضاً بنسبة 45,4%، وأما الانخفاض في فروع التجارة وخدمات الضيافة والطعام فوصل إلى نسبة 40,3%.

الصورة عالمياً

• بحث وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، مع نظيره المصري، سامح شكري، تنسيق الجهود بين روسيا ومصر، بهدف إيجاد حلول سياسية للأزمات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصة في ليبيا وسورية.

• بدأت متاجر في العديد من الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ إجراءات احتياطية لحماية نفسها، خوفاً من اندلاع أعمال عنف كبيرة وشغب ليلة الانتخابات الرئاسية، المقررة يوم 3 تشرين الثاني 2020، وما بعدها.

• أعلن الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، اليوم الأحد، عن شن هجوم جديد على مصنع للبتروكيماويات في البلاد. وقال مادورو: هذه اعتداءات إرهابية مباشرة ضد الاقتصاد والصناعة والقطاعات الإستراتيجية في فنزويلا».

• دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، أرمينيا وأذربيجان إلى تكثيف الجهود لحل النزاع المسلح في منطقة ناغورني قره باغ. ونقل المتحدث باسم غوتيريش عنه تأيده بالكامل لدعوة الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك من أجل وقف فوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية.

• أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن حملة تطعيم جماعي لمواطني البلاد ضد فيروس كورونا قد تنطلق أواخر العام الجاري. وأضاف بأن اختبارات مرحلة ما بعد التسجيل للقاحين لا تزال جارية دون أية عوائق جدية.

• فتحت مراكز الاقتراع في الجزائر أبوابها اليوم الأحد للتصويت في استفتاء على تعديلات في الدستور، تزامناً مع الذكرى الـ 66 لتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي.

الانفصال الصيني الأمريكي إلزامي

بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في 2008، حاولت الصين أن تستجيب للأزمة بإجراءات مسايرة «للدورة» المعولمة، وذلك عبر التخفيض الكبير لقدرات الإنتاج الصناعي، خلافاً للإجراءات المضادة للدورة بين عامي 1997 و2008 حيث استثمرت الحكومة بشكل كبير في الصناعة والبنى التحتية الوطنية. أدّت هذه الإجراءات، التي دفع نحوها تكتل المصالح المالية الصيني بعد اكتسابه قوة على خلفية تراجع الربحية الصناعية، إلى جنون التمويل السريع وانهيار سوق الأسهم المالي الصيني في 2015. عادت إدارة تشي جينغ بينغ إلى إجراءات مناهضة الدورة عبر خلق طلب فاعل.

■ مجموعة من الباحثين
تعريب: عروة درويش

في تموز 2020، وبهدف التعامل مع الانكسار في سلاسل التوريد العالمية والانكماش الاقتصادي، اقترحت الحكومة المركزية إنشاء نمط تنمية جديد يتمحور حول «الدورة الداخلية»، وتسريع نموذج نمو «دورة مزدوجة» حيث يتم تعزيز كلتا «الدورتين الداخلية والدولية». تُجسد الدورة الداخلية الاقتصاد المحلي، وتحديداً الاقتصاد الريفي. استثمرت الحكومات المحلية في الصين 34 ترليون يوان «4,9 ترليونات دولار» في مشاريع البنية التحتية الجديدة، مثل: الجيل الخامس، والإنترنت، والإنترنت الصناعي، والحوسبة التخزينية، والتشفير الرقمي، ومراكز البيانات، ومراكز الكمبيوتر الذكي، والنقل الذكي.

السياسة الهامة الأخرى هي: تنشيط الريف، والتي تهدف إلى تشكيل اقتصاد صديق للبيئة كبديل عن إستراتيجية التنمية القديمة. من هنا جاء شعار «الجبل الأخضر جبل ذهب، والنهر النظيف نهر فضة». أحد أكبر إستراتيجيات تنشيط الريف، هو تثمين الموارد الطبيعية في القرى، إضافة إلى ما يشار إليه باسم «تعميق رأس مال الاقتصاد البيئي» لحل أزمة فائض التوريد المالي الذي أدّى له الفائض التجاري وتدفق رأس المال الأجنبي. التحركات النقدية والاقتصادية الصينية الحالية هي جزء من الجهد الاستباقي للابتعاد عن عقود من التنمية المتماشية مع النموذج الغربي للحداثة. بات مفهوم «الكثير من القرى الجميلة» هو ما يشكّل «صيناً جميلة». إستراتيجية التنمية الوطنية تتحول شيئاً فشيئاً إلى التنمية الشاملة المستدامة التي تكون مواردها فاعلة وصديقة للبيئة. السياسات الرسمية للحضارة البيئية، والإنعاش الريفي، والقضاء على الفقر، هي إستراتيجيات أساسية لعملية التحول الكبرى. يتسم الاقتصاد المديني، المكوّن من رأس مال مركّز يسعى إلى الربح، بالخطورة. والمقارنة هي مع مجتمع ريفي يعتمد على تعاون أسري ومجتمعي فاعل باستيعاب العوامل الخارجية السلبية. ففي الوقت الذي تتصدر «العقلانية الاقتصادية» في الاقتصاد المديني، الأمر الذي يقود غالباً إلى سلوك غير عقلاني، يحافظ المجتمع الريفي على نفسه من خلال ما يمكننا اعتباره عقلانية تعاونية. على مدى عقود استمرّ الريف الصيني بتأدية دور الموازن الذي يمتص العوامل الخارجية السلبية الناتجة عن الاقتصاد المديني، وكوسيلة لتخفيف السقوط الناجم عن الأزمات. لكن في الأعوام الأخيرة تآكلت قدرة المجتمع الريفي على امتصاص العوامل الخارجية السلبية. يعود هذا إلى مجموعة من العوامل، تشمل استنزاف عناصر الإنتاج– مثل: العمالة ورأس المال– من المجتمعات الريفية، وفوضى التنظيم الفلاحي الذي قاد إلى تدهور المناطق الريفية، ونقص تطوير الاقتصاد الأسري الريفي بالمقارنة مع الاقتصاد المديني كثيف رأس المال.

استثمرت الحكومات المحلية في الصين في الجيل الخامس والإنترنت والإنترنت الصناعي والحوسبة التخزينية والتشفير الرقمي ومراكز البيانات ومراكز الكمبيوتر الذكي والنقل الذكي

إنعاش الريف

لا يزال إرث ثورة الأرض الصينية 1949 موجوداً– الفلاحين الصغار وملكية القرى لموارد الأرض. في آذار 2019، وأثناء قيام نائب وزير الزراعة الصيني بشرح سياسة إدماج الفلاحين الصغار في الزراعة العصرية، أقرّ بأنّ الصين لا تزال بلداً كبيراً بملايين الفلاحين الصغار. فاليوم هناك في الصين 230 مليون أسرة فلاحية. تملك كلّ أسرة قرابة 7,8 مو «1 هكتار = 15 مو» من الأرض القابلة للزراعة. يقوم الفلاحون الصغار بقرابة 98% من النشاطات الزراعية، ويشكلون 90% من العمال الزراعيين. تمثل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة التي يزرعها الفلاحون الصغار 70% من المساحة الكلية للأراضي الصالحة للزراعة في البلاد.

ما بين 2017 و2019، نظمت الهيئات الحكومية المختصة بالزراعة، عملية تقييم وتحقق من الممتلكات الجماعية الريفية على طول البلاد. وبنهاية 2019، كان هناك 5695 بلدة، و602 ألف قرية، ومليونان و385 ألف مجموعة إنتاجية. وتقول التقارير بأنّ التعاونيات الريفية– التي تملك 655 مليار مو – لديها أصولٌ هائلة. نصف هذه الأصول تقريباً هي أصول ثابتة، وثلثا هذه الأصول تستخدم لصالح الخدمات العامة، مثل: التعليم والتكنولوجيا والثقافة والصحة.

في 2017 اقترحت الحكومة الصينية إستراتيجية إنعاش الريف، بدعوى تعديل السياسات الزراعية. وشملت هذه الإستراتيجية: 1– التحوّل عن سياسة تسريع التمدن المتبعة في الأعوام الأخيرة، والاستعاضة عنها بإعطاء الأولوية للزراعة والريف. 2– التأكيد بأنّ تنمية الريف هي الجانب الأكثر إبداعاً من تنمية الصين في القرن الحادي والعشرين. 3– التخلي عن مسار الاعتماد على النمو الكمي والتحول ناحية النمو والتطور الصديق للبيئة.

التحول الرسمي الصيني إلى الريف والتشديد عليه هو السمة الفعلية الحالية للسلوك الحالي. هل يمكن للريف إنقاذ الصين هذه المرة كما حدث في الأزمات الماضية؟ أعتقد بأنّ التفاؤل الحذر هو ما يجب أن يسود اليوم.

الناتج المحلي الإجمالي للصين هو من بين أعلى المعدلات في العالم، لكنّ هذا ليس سبباً كافياً يدفعنا للاستنتاج ببساطة بأنّ الاقتصاد الصيني مهتز بسبب فرط عرض النقود. فبالمقارنة مع الاقتصادات المتقدمة الأخرى، تتسم الصين بالكثير من الأصول في المناطق الريفية التي لم يتم تقييمها وتسعيرها بعد، أو أنّ قيمتها لا تزال مدمجة. رأس المال في القطاعات المدينية فائض، ويبحث عن فرص لرسملة الموارد، لهذا السبب يبدو أنّ ميل تدفق رأس المال نحو القطاع الريفي أمرٌ غير قابل للعكس. لكن إن نظرنا للأمر من وجهة نظرٍ أخرى، فقد يشكل الأمر فرصة لعكس عقود من استنزاف عناصر الإنتاج من القطاع الريفي. المشكلة التي ستطرأ هي في كيفية تجنب التطويق المدمر والخبيث للموارد الريفية من قبل رأس المال والتمويل.

بات تشكيل التعاونيات عاملاً حاسماً في هذه العملية. لدى المجموعة المنظمة قدرة تفاوضية أعلى، خاصة عند التعامل مع أشخاص من الخارج. التعاونيات المجتمعية– إن حظيت بكامل الدعم المرسوم لها في الإستراتيجية المتبعة، عاملاً فعالاً في تقييم الأصول البيئية والثقافية. من خلال الإصلاحات والابتكارات المؤسسية المناسبة– يمكن أن تصبح أجزاء من حقوق ملكية هذه الأصول قابلة للمبادلة في سوق خاص جيد التصميم، بينما تبقى الملكية الأساسية للموارد– مثل الأرض– بيد التعاونيات المجتمعية. يمكن لهذا جذب رأس المال ليتدفق إلى القطاع الريفي بطريقة صحية ومنتجة. عناصر مثل: العمالة ورأس المال والتكنولوجيا والأرض يمكنها أن تساهم في

ودرب حرب باردة قائم 2

تنشيط الريف المحلي. يمكن تخفيف الضغط المالي لتشييد بنية تحتية صديقة للبيئة، وإعادة إعمار الريف بشكل جزئي من خلال هذا الشكل من التمويل، بحيث يتم تعزيز نمو دخل الفلاحين مع منع تكون الفقاعات المالية في الاقتصاد الوطني. إنّ زيادة الدخل يمكنها أن تكون حجر الأساس لإعادة الإنتاج الاقتصادي، وتوفير الخدمات للمجتمعات الريفية، والحماية البيئية، وتعزيز الحكم الريفي. إن كانت الترتيبات المؤسساتية والابتكار مناسبين، فتقييم الأصول البيئية والثقافية الضمنية قد يمتص بسهولة مخزون المال الذي سيتحول دون هذا إلى سيولة مفرطة، ليقود إلى فقاعة مالية.

في أزمة ما بعد العولمة، تواجه الصين فائضاً مزدوجاً في القدرة الصناعية ورأس المال. تشعر النخب السياسية والاقتصادية الصينية بأنّها مضطرة لتوسيع وجودها في العالم، لكنّ هذا العالم الذي يريدون التوسع فيه قد تغيّر. فبعد عقود من العولمة والنيوليبرالية، ظهر عداء صاخب ضدّ تقدمهم في جميع أنحاء العالم. أظهر التدهور المناخي والكارثة البيئية حدود نموذج النمو السائد.

حتى لو أصرّت النخب الصينية بأنّ الصين تسعى فقط إلى فرص تعاون ثنائي متساوية، فالولايات المتحدة بوصفها القطب العالمي المهيمن في الثلاثين عاماً الماضية ستعتبر الأمر بمثابة تحد لهيمنتها. كلّ تحرّك لدولة كبرى مثل الصينً سيفهم بأنّه تجاوز لحضور القوة الجيوسياسية المهيمنة. عدم امتثال الصين لأوامر المهيمن يعني المضي في حرب باردة جديدة.

البديل الذكي ليس الانعزال، ولا اكتفاء حظر الواردات «Autarky». الإستراتيجية الذكية، سيتمثل في الانعطاف إلى الداخل وتضييق الفجوة بين المناطق المدينية والريفية، بين الفقراء والأثرياء، بين المناطق المختلفة والقطاعات المختلفة. إن استمرّت الصين بإستراتيجيتها لإنعاش الريف، وصممت على متابعة طريق الحضارة الصديقة للبيئة، فقد تبقى قدرتها الحالية على التعامل مع الأزمات العالمية كما هي دون مساس.

الإمكانات في زمن الوباء

سياسة الإنعاش الريفي والحضارة الصديقة للبيئة مهمة جداً، وتحديداً بسبب الإنفاق الحكومي على تطوير البنية التحتية في الريف والمناطق النائية، الأمر الذي يعني بأنّ الاستثمارات مخصصة لتنفق في استثمار محسوس، وأصول عامة، وليس لصالح اقتصاد الفقاعات والمضاربات. ومع ذلك، فإنّ القيم الأساسية للعولمة والنزعة التنموية المتناسبة معها– مثل البقاء للأقوى والاتجاه لجني الأرباح– لا تزال قائمة. لكنّ الوباء الحالي أعطى الحكومة الصينية والشعب فرصة لاكتشاف طرائق بديلة يمكن للمجتمع أن ينقذ نفسه دون الحاجة إلى تطبيق قيم العولمة.

مثال ذلك: قيام الحكومة الصينية بتزويد المرضى بعلاج مجاني لكوفيد–19. وضمن السياق ذاته لا يمكننا تجاهل التعبئة من القاعدة إلى القمة التي تمّت لمواجهة الوباء. لقد كانت عملية مقاومة فيروس كورونا أيضاً عملية تفكير وإعادة تسييس: أولاً: لمقاومة ضغوط خصخصة القطاع الصحي بهدف جني الربح. وثانياً: للدفاع عن أنظمة الرعاية الصحية العامة. وثالثاً: لانتقاد أسطورة وحدانية الطب الغربي الحديث، وإعادة النظر في وسائل الطب التقليدي والمعارف القديمة. منذ التسعينات تمّ تسليع أنظمة الرعاية الصحية الصينية بشكل متزايد، وباتت هناك مستشفيات أكثر فأكثر في الصين، تُدار من قبل شركات خاصة. لكن ضمن الكفاح ضدّ كوفيد–19 كانت المستشفيات والعيادات العامة هي من ساهمت في العلاج وطبابة المصابين. المستشفيات والعيادات التي بقيت في أيدي القطاع العام هي التي لم تهدف للربح، وتعاملت مع الأدوية الوقائية وغيرها من الأقسام غير الهادفة للربح. خلال الوباء، غطت الحكومة الصينية جميع تكاليف الطبابة، بحيث يتمكن جميع المصابين من التداوي والشفاء. أنفقت الدولة الصينية حتّى حزيران 2020 إجمالي 162,4 مليار يوان على محاربة الفيروس. وكانت حصة فواتير علاج المرضى ضمن المستشفيات منها 1,35 مليار غطت 58 ألف مريض. وقد تجاوزت كلفة علاج الحالات الحادة للمصابين 150 ألف يوان، ووصلت في بعض الحالات إلى مليون يوان، جميعها مدفوعة النفقات.

عندما يختبر الناس عمليات التنظيم الذاتي يصبحون أكثر انخراطاً في المناقشات السياسية والتعبئة من أجل التغيير الاجتماعي ممّا يمهد الطريق لتجديد المجتمعات

من المهم أن تنفق الحكومة الأموال العامة على الرعاية الصحية لإنقاذ حياة الناس واحتواء الفيروس. وكذلك من الحيوي– لتحقيق هذا– فاعلية وسائل تنظيم الناس لأنفسهم وثقتهم بأنّهم ليسوا متروكين وحيدين لصالح المال. ما بين 24 كانون الثاني و8 آذار 2020، جمعت الحكومة الصينية من أجل مدينة ووهان وإقليم هوبي 346 فريقاً طبياً وطنياً مؤلفين من 42600 عامل طبي، وأكثر من 900 مختص صحة عام. كما جمعت 40 ألف عامل بناء، وعدّة آلاف مجموعات من الآليات والمعدات لبناء المستشفيات. لقد بنت مستشفى هوشنهان بسعة ألف سرير في عشرة أيام، ومستشفى ليشنشان بسعة 1600 سرير في اثني عشر يوماً. لم تكن الحكومة وحدها من قام بالتعبئة لمواجهة الفيروس، فالنقابات والمنظمات الشبابية الشيوعية والاتحادات النسائية وغيرها من المنظمات الشعبية حشدت الناس بشكل فاعل للمشاركة في التصدي للوباء.

الطب الصيني التقليدي

جلب الوباء معه إمكانية أخرى لرأب الصدع بين الحداثة الغربية والتقاليد الصينية، عندما لم يتمكن ولا واحد من الأدوية الغربية في إثبات فاعلية مطلقة بالتعامل مع كوفيد–19. سمح هذا للحكومة وللشعب الصيني بإعادة النظر والاعتراف بأهمية الطب التقليدي، والمعارف المتوارثة والأعشاب المحلية زهيدة الثمن. في فترة العولمة تمّ رفض الطب التقليدي الصيني بسبب الإيديولوجيا الميالة للتحديث على الطريقة الغربية. أثبت الطب التقليدي الصيني فاعليته أثناء انتشار وباء سارس في 2003، ومع ذلك تمّ في العموم قمع الاتجاه نحوه بهدف مراعاة اللوائح المطبقة على الطب الغربي.

وفقاً لتقرير لهيئة الصحة الوطنية في شباط، من بين أكثر من 8400 مريض مصاب بفيروس كورونا مقسمين إلى مجموعتين خرجوا متعافين من المستشفيات بعد إخضاعهم لدراسة الخبراء، تلقى 85% علاجاً بمضادات الفيروسات، وتلقى 40% توليفة من الطب الغربي والطب الصيني التقليدي. ثمّ في 25 آذار نشر مكتب المعلومات في مجلس الدولة تقريراً بأنّه من إجمالي 74187 مريضاً مؤكداً مرضه، تمّ علاج 90,6% باستخدام الطب التقليدي الصيني. هذا مجرّد مثال واحد على فرص المعارف والممارسات القديمة المقموعة في العودة إلى السطح وتبديل الخطاب المعولم المتبنى من قبل المؤسسات الطبية الغربية.

فرصة...

إنّ تصاعد الحرب الباردة الجديدة يمنح فرصة للصين لإعادة التفكير باعتمادها على الاقتصاد الموجه للصادرات، والتسارع نحو التمويل. أمام الحكومة والشعب الصيني فترة طويلة لتكوين إستراتيجية واضحة للانفصال عن الغرب، والاتجاه ناحية تحويل اشتراكي للمجتمع والاقتصاد من أجل الاعتماد على الذات وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ومع ذلك، فالصيغ الحالية للسياسات الرسمية للحضارة الصديقة للبيئة، والتدوير الداخلي، والإنعاش الريفي قد أصبحت لازمة مع تدفق الأموال والموارد الخاصة بها إلى الاقتصاد الملموس والمجتمع الريفي. وحتى تنجح المحاولة من أعلى لأسفل بعكس اتجاه العولمة النيوليبرالية بشكل فاعل، يجب أن تتكامل مع المشاركة الشعبية من أسفل إلى أعلى. في هذا السياق يمكن للظرف الحالي، ومن ضمنه كوفيد–19، أن يوفر المشاركة في بناء نسيج اجتماعي بديل لاستعادة حقوق الناس في الرعاية الصحية، وإنتاج المعرفة الطبية. ضمن صراع الحياة مع الموت، أصبح المزيد والمزيد من الناس مسيسين من خلال مواجهة مشاكل المنظومة الصحية الغربية باهظة الثمن، المتمثلة بتسليع الرعاية الصحية. هذه أيضاً فرصة للمزيد من الناس لإعادة النظر في الطب الصيني التقليدي والبحث عن بدائل تقدر الحياة أكثر من الربح. عندما يختبر الناس عمليات التنظيم الذاتي، سيصبحون أكثر انخراطاً في المناقشات السياسية والتعبئة من أجل التغيير الاجتماعي، ممّا يمهد الطريق لتجديد المجتمعات، سواء في المدن أو الأرياف. مع دمج التحركات من أعلى إلى أسفل، مع التحركات من أسفل إلى أعلى ضمن مسار فك الارتباط والانفصال عن الغرب وأمريكا، تبدأ البدائل في إعادة تنظيم المجتمع تظهر دائماً مع احتماليات وفرص جديدة.

■ عـن: Toward Delinking: An Alternative Chinese Path Amid the New Cold War

محطات من ذكرى ثورة أكتوبر

في ربيع 1918 جاء وفد من عمال محطة موسكو الكهرومائية لزيارة لينين، وعند عودتهم دعوا إلى اجتماع لعمال محطتهم لإبلاغهم عن مجريات الزيارة. صاحت أصوات من الحشد: أيّ شخص هذا لينين؟ فكر رئيس الوفد ثم أجاب بثقة: أظن أنه يوازي مليون فولط كهربائي. ويجب أن يتذكر المرء كيف كانت تلك البلاد بمحطاتها الكهربائية الضعيفة جداً ليدرك ما هو تعبير مليون فولط! وكان ذلك تعبيراً عن الطاقة التي يشعلها لينين في نفوس العمال.

■ قاسيون

أكتوبر ... معان ودلالات

شهد القرن العشرون كثيراً من الأحداث العاصفة والإنجازات العظيمة، ولكن لا يمكن أن نقارن أياً منها بثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى 1917 سواء كانت هذه المقارنة من حيث الطابع، أو القوة، أو الجبروت، أو عمق أثرها وتأثيرها على مصير الشعوب والبلدان. فتحت ثورة أكتوبر بداية عهد جديد في التاريخ على طريق الثورة الاشتراكية والتحرر من الاضطهاد الطبقي والقومي، ليس في روسيا القيصرية وحدها، وإنما في كل البلدان والدول، مطلقة بذلك موجة ثورية اجتاحت العالم وغيرت مصير البشرية، وخط سير تطورها خلال القرن العشرين بأسره.

ثورة أكتوبر، هي أول ثورة في التاريخ قضت على استعباد شعب لشعب على سدس الكرة الأرضية، وهي أول ثورة رفعت راية وتأييد الثورة الوطنية التحررية في الدنيا بأجمعها، وصدرت المراسيم الأولى لها بعد استلام البلاشفة للسلطة، ومنها: مرسوم السلام الذي وضع أسس حق تقرير مصير الشعوب والأمم، ومرسوم الأرض الذي ألغى ملكية كبار ملاكي الأراضي والإقطاعيين بدون تعويض وغيرها من الإنجازات.

لقد حدثت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى، والتي كان من نتائجها تأسيس الاتحاد السوفييتي كأول دولة للعمال والفلاحين في العالم، في مرحلة اتصفت بصعود الحركة الثورية العالمية أوائل القرن العشرين، وتركت تأثيرها على مجمل التطور العام للبشرية خلال القرن العشرين.

حزب أكتوبر

في حزيران 1917، انعقد المؤتمر الأول لسوفييتات نواب العمال والجنود والبحارة لعموم روسيا، وشارك ممثلو الأحزاب السياسية المختلفة في الحديث، وكان البرنامج السياسي لكل حزب يتمحور حول الحرب والسلم وحول طريق تطور البلاد.

أعلن البلاشفة علناً تأييدهم للسلم، بينما أيدت بقية الأحزاب الحرب وحكومة كيرينسكي. قال أحد المناشفة: في اللحظة الراهنة لا يوجد في روسيا حزب سياسي يمكن أن يقول ضعوا السلطة في أيدينا، اخرجوا لنحتل مكانكم. إن مثل هذا الحزب غير موجود في روسيا. لقي هذا الكلام تأييداً من الأحزاب، إلّا أن صوتاً مرناً بدد السكون فجأة: موجود! مثل هذا الحزب موجود! وتردد فوق القاعة التي جمدتها المفاجأة، وفوق روسيا وفوق العالم كله، صوت لينين المملوء قوة وعاطفة وناراً: موجود! إن مثل هذا الحزب موجود! إنه حزب البلاشفة.

اجتمعوا في مؤتمر الحزب وهم يعرفون أن خطراً مميتاً يتهددهم وواصلوا العمل بكل جراة وهدوء واستمعوا لتقارير ستالين وسفيردلوف

كان الوقت عصيباً، اقتُحم مقر جريدة البرافدا، وأصدرت الحكومة المؤقتة أمراً باعتقال لينين، وزُجّ البلاشفة في السجون وقتلوا في الشوارع. في منطقة فيبورغ التي كان مجلسها تحت سلطة البلاشفة، ولتأمين انتصار الثورة اجتمع المؤتمر السادس للحزب في أواخر تموز.

وزعت الاستمارات على 171 مندوباً، وكانت النتائج أن مجموع السنين لمن عملوا في الحركة الثورية، بلغ ألفاً وسبعمائة وواحد وعشرين عاماً، وقد اعتقلوا 541 مرة، بمعدل ثلاث مرات لكل شخص، وقضوا زهاء 500 عام في السجون والمنافي والأشغال الشاقة. وكان نصفهم حاصلاً على تعليم عالٍ أو ثانوي، بينما النصف الآخر تلقوا تعليمهم في السجون يقرقعون بالأصفاد في مناجم سيبيريا وهم يتبادلون النكات.

اجتمعوا في مؤتمر الحزب، وهم يعرفون أن خطراً مميتاً يتهددهم، وواصلوا العمل بكل جرأة وهدوء، واستمعوا لتقارير ستالين وسفيردلوف. أقر المؤتمر كراساً «حول الشعارات» الذي وضع فيه لينين أمام الحزب مهمة استيلاء البروليتاريا على السلطة. تلك المهمة التي أعلنت مدافع الطراد البحري آفرورا عن بدئها، عن بدء ثورة أكتوبر «25 أكتوبر حسب التقويم القديم، 7 نوفمبر حسب التقويم الحديث».

من مفكرة أكتوبر

في الـ 20 من أكتوبر عاد لينين من فنلندا إلى بتروغراد متخفياً. وفي 23 أكتوبر عقدت الجنة المركزية للحزب البلشفي اجتماعات سرية برئاسة لينين لمناقشة الاستعدادات للثورة، وخطوات تنفيذها، وانتخبت مكتباً سياسياً من سبعة أعضاء. وقرأ لينين في الاجتماع تقريراً عن ضرورة إشعال الثورة وصادقت اللجنة المركزية على ذلك، إلا أن اثنين من أعضائها «وافق 20 من أصل 22 على الثورة».

وكان عدد أعضاء الحزب البلشفي زهاء 400 ألف عضو. وعن هذه الدورة للجنة المركزية انبثقت اللجنة العسكرية الثورية برئاسة لينين نفسه. وأشرفت على مجمل الإعداد والقيادة.

انتشر مندوبو اللجنة المركزية للحزب البلشفي في المناطق الصناعية بهدف قيادة الانتفاضة. وشكلت اللجنة التنفيذية لمجلس سوفييت بتروغراد لجنة ثورية عسكرية برئاسة بودفويسكي، وأرسلت اللجنة المركزية مفوضيها إلى كافة الوحدات العسكرية المرابطة في العاصمة وضواحيها. واستكملت قوى الثورة استعداداتها لشن الهجوم.

في صباح 25 أكتوبر 1917 «7 نوفمبر» صدر بلاغ بلشفي يعلن سقوط الحكومة المؤقتة في قصر الشتاء، والقبض على جميع أعضائها، عدا كيرينسكي، ففي الساعة 21 دوت فوق نهر النيفا وبتروغراد، القنبلة الأولى من مدافع الطراد آفرورا، إشارة للبدء في الهجوم على قصر الشتاء. وبعد ساعات قليلة سيطرت قوات الثورة على القصر، واعتقلت الوزراء السابقين وأودعتهم قلعة بطرس وبولص، حيث كان القيصر يسجن الثوار من قبل. ورفرف العلم الأحمر فوق بتروغراد. وبتاريخ 26 أكتوبر نشأت حكومة العمال والفلاحين.

فيلم وثائقي في مئوية الشيوعي

بدأت الصين عملية تصوير فيلم وثائقي من 100 حلقة في بكين، لإحياء الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني، الذكرى التي تحل خلال العام القادم 2021.

■ قاسيون

واختار الفيلم الوثائقي 100 حدث تاريخي على مدار ثورة الصين، وتم إنتاج الفيلم الوثائقي بشكل مشترك من قبل معهد تاريخ وآداب الحزب التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، ومصلحة الدولة للإذاعة والتلفزيون، ولجنة مقاطعة جيانغسو للحزب الشيوعي الصيني، ومن المقرر بث الفيلم الوثائقي في نيسان 2021.

وقالت رئاسة المعهد: إنه من المتوقع أن يُلهم الفيلم الوثائقي الجمهور، وخاصة جيل الشباب، للسعي وراء تحقيق الحلم الصيني بإحياء «النهضة العظيمة للأمة».

يذكر بأن الصين قد أنتجت عدة أفلام سينمائية مخصصة للتواريخ الوطنية، وتكمل هذه الأفلام بعضها لتروي تاريخ الصين في النصف الأول من القرن العشرين:

فيلم 1911: وهو مخصص للذكرى المئوية لثورة 1911 التي أطاحت بالإمبراطور وأعلنت الجمهورية بقيادة سن يات سن. وقد قال ماو تسي تونغ عن هذه الثورة: لقد أطاحت ثورة 1911 بالإمبراطور، ولكنها أبقت على الصين إقطاعية ورأسمالية. أي: لم تنجز المهام التاريخية، لذلك كان لا بد من مواصلة الصراع.

فيلم تأسيس الحزب: وهو فيلم ملحمي مخصص للذكرى التسعين لتأسيس الحزب الشيوعي في ظروف الانقسام السياسي في الصين عام 1921.

فيلم تأسيس الجيش الأحمر: وهو فيلم مخصص للذكرى التسعين لتأسيس الجيش الأحمر الصيني سنة 1927 وبدء المسيرة الكبرى لتوحيد الصين التي كانت محتلة ومنقسمة إلى عدة حكومات.

فيلم تأسيس الجمهورية: أنتج عام 2009 لإحياء الذكرى الـ 60 لتأسيس جمهورية الصين الشعبية بعد نجاح الثورة عام 1949. ويقارن هذا الفيلم بين جميع الأحزاب السياسية التي كانت تنتهج سياسية الحزب الواحد، مثل: حزب الكومينتانغ الذي كان يقمع الأحزاب الأخرى، بينما استطاع الحزب الشيوعي أن يجمع كل الأحزاب ويشركهم في حكم جمهورية الصين الشعبية عام 1949، بما فيها الأحزاب التي شاركت في قتل الشيوعيين وإعدامهم، فأصبح ماو تسي تونغ رئيساً، وكان اثنان من نوابه من حزبين آخرين، ويحكي الفيلم أيضاً قصة اعتماد العلم الصيني الحالي والنشيد الوطني الصيني.

أخبار ثقافية

900 مشفى إنترنت

تلعب الخدمات الصحية التي تعمل عبر الإنترنت دوراً مهماً بشكل متزايد في النظام الصحي في الصين، حيث يعمل الآن 900 مستشفى عبر الإنترنت في البلاد، وتمثل مستشفيات الإنترنت نهجاً جديداً لتقديم خدمات العيادات، مما يسمح للمرضى بالحضور إلى منشأة استشارات طبية محلية والسعي إلى الحصول على استشارة عبر الإنترنت من طبيب موجود في مستشفى حضري كبير. وتم إنشاء شبكة تعاون طبي عن بعد تغطي أكثر من 24000 مؤسسة صحية في جميع أنحاء البلاد. ومنذ بداية انتشار وباء كوفيد-19، أطلقت المستشفيات عدداً من الخدمات القائمة على الإنترنت، مثل: تبادل المعرفة والاستشارات الصحية والنفسية، وعلاج الأمراض المزمنة وتوصيل الأدوية.

1.75 مليون مطور

جذبت منصة صينية لابتكارات الذكاء الاصطناعي ما يزيد عن 1,57 مليون مطور محلي وأجنبي. وحصلت المنصة على دعم شركة آيفلايتيك الصينية العملاقة في التعرف على الصوت. وشهدت الصين زيادة في عدد التطبيقات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي بعد خطة تطوير الجيل الجديد من الذكاء الاصطناعي لعام 2017، بهدف أن تصبح مركزاً رئيساً للابتكار في الذكاء الاصطناعي في العالم، بحلول عام 2030. وتم عرض المنتجات المتطورة القائمة على تقنية الذكاء الاصطناعي في مهرجان مطوري آيفلايتيك العالمي، الذي عقد في مدينة خفي شرق الصين، وشملت المنتجات المعروضة مجالات التصنيع والتعليم والرعاية الطبية وإدارة المدينة الذكية. وقدم المطورون حتى الآن أكثر من 900 ألف تطبيق.

كانوا وكنا

في كانون الثاني من عام 1962، نشرت جريدة الوحدة الخبر التالي: «إيجاد حل لفائض البنزين، المجلس التأسيسي يجتمع يوم 29 الحالي». ومن حلول الزمن الماضي، إلى أزمات الزمن الحاضر، من سيقدم الحلول الجذرية لأزمات البنزين والخبز والغاز التي تحدث كل فترة؟

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/10/18» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

محاولات لجعل التطبيع «أمراً طبيعياً»

اجتاحت موجة غضب جديدة مواقع التواصل الاجتماعي، كرد فعل على أغنية تحمل اسم «خذني زيارة على تل أبيب» كتبها الشاعر الإماراتي عبد الله المهري وأدّاها خالد العبدولي ويحيى المهري. والأغنية، كما يشي عنوانها، تحتفي بالتطبيع بين الإمارات والكيان الصهيوني.

■ نور أبوفرّاج

«أنا بدوي ونهجي رهيب، عاشت إمارات السلام» تتردد عبارات الأغنية مترافقة مع صور أحد المؤدين وهو يسكب القهوة المرة في إشارة مبتذلة للطبع المسالم المُرحب بالضيف. وتكمل الأغنية مستخدمة كلمات جزلة تعبر عن قيم العروبة والفروسية والسير على نهج الأجداد: «أنا مسالم بس دوم، متحزّم بأم الخشوم، ورثت من جدي العزوم».

وعلى اعتبار أن لا حاجة للتوقف أكثر عند تحليل كلمات الأغنية أو ألحانها يمكن الانتقال للتركيز على ردود الفعل التي لاقتها عند بثها على اليوتيوب. لأن مضمون تلك التعليقات يردّ على الادعاء السائد بأن «خطاب الممانعة مفروض من الأنظمة السياسية على الشعوب العربية». عادة ما تأتي تعليقات الناس على اليوتيوب من أناس ضجرين، يبحثون عن أغانٍ يسمعونها، ويكتبون تعليقاتهم وانطباعاتهم حولها دون رقابة، ودون أن يبغوا تسجيل موقف. فتعليقات اليوتيوب كثيراً ما تكون تعبيراً شعبياً صرفاً عن توجه ما، وفي حالة أغنية «خذني زيارة على تل أبيب» جاءت الردود من العراق والمغرب ومصر وليبيا واليمن، لتهاجم الأغنية وتنتقدها وتسخر منها، وأبسط تلك التعليقات تلك التي اكتفت بقول: «عاشت فلسطين». وينبغي الإشارة هنا إلى أن هذه الأغنية لم تكن الأولى من نوعها، إذ سبقها عمل مشترك بين المغني الإماراتي ياسر حبيب و«الإسرائيلية» شهرزاد شادي حملت عنوان «عربي، عبري».

استماتة إعلامية للتبييض والترقيع

يلحظ في الأيام القليلة الماضية كثافة في إنتاج الرسائل الإعلامية التي تحتفي بالتطبيع من الطرف الإماراتي، فنجد فيديو بثته قناة العين الإخبارية عن زيارة المصور الإماراتي عبد الله الجنيبي إلى فلسطين المحتلة، مع تعليق على الزيارة يقول: «إسرائيل أرض تدعو إلى التعايش لا تخطئها العين، تحمل على جناحيها راية الخير والأديان الإبراهيمية، فلا فرق بين إمام وقس وحاخام فجميعهم يصلون لله كلٌ بطريقته».

وبذلك، بدت بعض القنوات الإماراتية كما لو أنها أخذت على عاتقها إدارة مكتب العلاقات العامة للكيان الصهيوني، فهي تبرعت لتحسين صورته، ليس فقط فيما يتعلق بالتهليل لاتفاقية السلام وتسهيل قبولها على المستوى الشعبي، وإنما فيما يتعلق بتلميع صورة الكيان الصهيوني عموماً، ولذلك نرى التقارير الإخبارية تتغنى بجهود الكيان الصهيوني في دعم الانتقال الديمقراطي في السودان، أو تثني على التعاون المقبل بين البحرين وحكومة الاحتلال». فيما خصصت جريدة الاتحاد الإماراتية منتداها الخامس عشر لدفع كوادرها الصحفية لنقاش «الدور التاريخي للإمارات في نشر سياسة السلام»، وصولاً إلى موضوع الساعة المرتبط بمعاهدة السلام الأخيرة.

الرياضة كجزء من التطبيع الثقافي

إلى جانب الأغاني والنشاط الصحفي المكثّف، طالت اتفاقات التطبيع الرياضة أيضاً، إذ وقعت رابطة المحترفين الإماراتية مذكرة تفاهم مع رابطة الدوري «الإسرائيلي» لكرة القدم، لاستثمار شعبية اللعبة بين البلدين، ووصف رئيس الرابطة عبد الله ناصر الجنيبي تلك الخطوة بقوله: «كرة القدم كانت دائماً السبيل الأهم والأسرع للتقارب بين الشعوب. وهذه أواصر التعاون التي نهدف إليها من خلال هذه المذكرة».

في الحقيقة، يمكن تماماً فهم سبب اختيار كرة القدم لتكون أولى المجالات التي تطالها عمليات التطبيع. فمن السهل استغلال حماس المشجعين، وهوسهم بمتابعة مباريات هذه اللعبة الأكثر شعبية «لتطبيع عملية التطبيع ذاتها مع الكيان الصهيوني»، فمشجعوا الرياضة سيجدون أنفسهم في صراع حقيقي بين هواهم الرياضي ومواقفهم السياسية.

فك وتركيب كلمة تطبيع

أحياناً ما يفقد تكرار كلمة تطبيع معناها، فالمفيد هنا إعادة تفكيكها للقول بأنها تعني جعل أمر ما طبيعياً، لا يستلزم الوقوف عنده والتفكير فيه. وفي حالة التطبيع مع الاحتلال الصهيوني تحديداً، تعني أولاً: الاعتراف به ككيان موجود وشرعي، ومن ثم قبول التفاعل وبناء علاقات طبيعية معه. والتطبيع بهذا المعنى يستلزم العمل مدة طويلة على تغيير القناعات والاتجاهات السائدة عبر رسائل إعلامية وثقافية مكثّفة. يستلزم التطبيع عادة درجةً من الذكاء، وهو الأمر الذي لا نجده- لحسن الحظ- مع الأعمال الفنية التي جاءت للاحتفاء بمعاهدة السلام والعلاقات الدبلوماسية الكاملة بين الإمارات والكيان الصهيوني، والتي خرجت هزيلة من حيث رسائلها ومستواها الفني. عموماً بدا الخطاب الإماراتي حتى الآن مفلساً، يردد أفكاراً لا يمكن حتى تصديقها، ويبرر سياساته بعبارات جاهزة ومكررة حول التآخي بين الشعوب، ونشر السلام، ويبني صورة عن الكيان الصهيوني لا يصدقها «الإسرائيليون» أنفسهم.

لكن، لا يهم الآن التوقف عند الخطاب الرسمي الإماراتي أو البحريني، بقدر الالتفات بصورة أكبر إلى الخطاب المضاد للتطبيع، وكشف مواطن الضعف فيه. فدونالد ترامب زفّ للشعب الأمريكي مؤخراً أخباراً سارة تتعلق بتحرك خمس دول عربية أخرى تجاه التطبيع مع الكيان الصهيوني، وأضاف: أن القائمة الفعلية قد تتضمن عشرة بلدان. أكد ترامب أيضاً: أن الاستخبارات «الإسرائيلية» تكثّف مفاوضاتها مع خمس دول عربية لإقناعها بالمضي قدماً في اتفاقيات التطبيع. أراد ترامب من تصريحاته تلك كسب نقاط إضافية أمام الأمريكيين، وإخبارهم بأنهم قريباً سيريحون رأسهم من ملف شائك لطالما أقلق أماسيهم باختراقه نشرات أخبارهم. لكن سواء كانت تلك التصريحات حقيقية أو كاذبة، ما يهم حقاً هو: إدراك أن الحرب مع العدو الصهيوني تدخل الآن مرحلة جديدة، تحتاج فيها خطاباً جديداً ومحكماً ينادي بوقف التطبيع، ويبني خطابه ذاك على منطق عقلاني ذكي، يبتعد عن التباكي والعبارات الجاهزة. خاصةً وأن هناك أجيالاً عربية ناشئة تفقد أكثر فأكثر صلتها مع القضية الفلسطينية، ولا تنفك تردد بأنها لا تعلم شيئاً عن هذا الصراع، أو أسباب اعتباره «بوصلة» سياسية ووطنية. فالأجيال الجديدة تفتقد للذاكرة، كما أنها تشعر بصورة أو أخرى أنها دفعت أثماناً لمواقف لا تفهمها. ومن هذا المنطلق يجب على الخطاب الجديد أن يشرح لماذا تكون المقاومة مساراً يخرج من حاجات الناس وقناعاتهم، بدلاً من أن يكون مفروضاً عليهم.

يمكن تماماً فهم سبب اختيار كرة القدم لتكون أولى المجالات التي تطالها عمليات التطبيع ضمن السهل استغلال حماس المشجعين